
شمال
افريقيا
في الماضي والحاضر والمستقبل
اخترنا لك
٨

اخترنا لك ...

٨

شمال أفريقيا

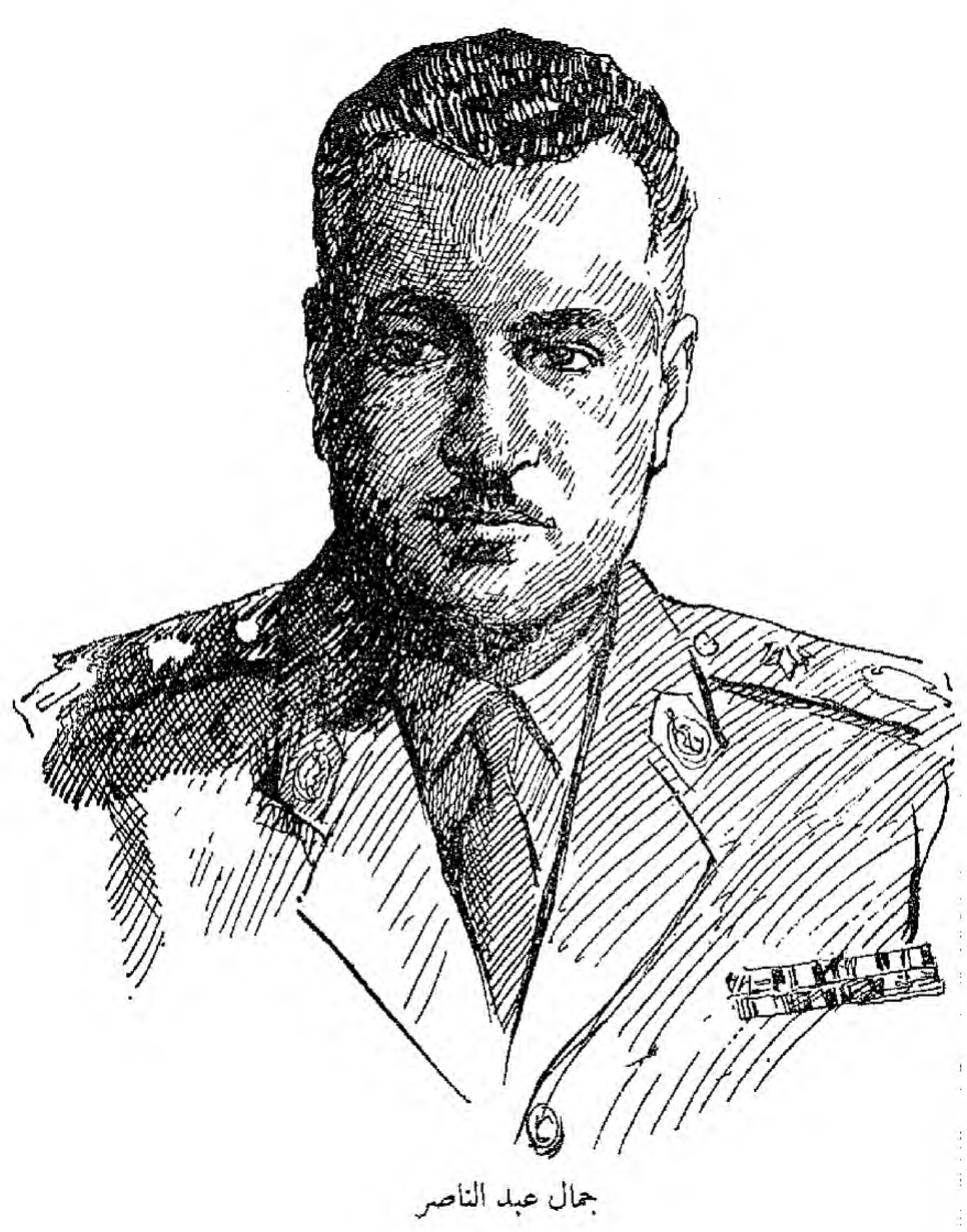
بين الماضي، والحاضر، والمستقبل

اشترك فى إعداد هذا الكتاب :

- أمين شاكر
- سعيد العريان
- مصطفى أمين

ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر



جمال عبد الناصر

شمال أفريقيا . . . بلادنا

بقلم

جمال عبد الناصر

نحن جزء من شمال أفريقيا ، أو هو جزء منا ؛ بل إننا وإياه جزء من الوطن العربى الكبير ، الذى يمتد من ساحل الأطلسى إلى جبال الموصل . . .

نحن هنا وهنالك إخوة لأب وأم ، تفرّق بنا المكان وجمعتنا وحدة العاطفة ، ووشيجة النسب ، وآصرة الدين ، ولُحمة اللغة . . .

فى يوم من أيام التاريخ البعيد ، انتظمت خُطا آبائنا فى موكب الفتح من قلب الجزيرة العربية ، إلى فلسطين ، إلى مصر ، إلى برقة ، إلى القيروان وفاس ، إلى مرمى الموج من شاطئ الأطلسى ، إلى قرطبة وأشبيلية ولشبونة ، إلى ليون من أرض فرنسا . . . ثم لم يعد أحد منهم بعدُ إلى الجزيرة ؛ لأنهم لم يشعروا قط بالغربة فى بلد نزلوه ، ولم يشعر أهل بلد نزلوه بأنهم غرباء بينهم . وصار شاطئ الأطلسى من يومئذ هو الحد الغربى للوطن العربى الكبير . . .

وفى اليوم نفسه من ذلك التاريخ البعيد ، انتظمت خُطا طائفة

أخرى من آبائنا ، فى موكب آخر من مواكب الفتح ، من قلب الجزيرة العربية ، إلى دمشق ، إلى حمص وحلب ، إلى الفرات ودجلة ، إلى الموصل وما وراء النهر . . . ثم لم يعد أحد منهم كذلك إلى الجزيرة ، ولم يشعر بغربة . وصارت جبال الموصل من يومئذ حدًّا آخر من حدود الوطن العربى الكبير . . .

ورفرفت الراية العربية على وطن العرب ، الممتد من بحر الهند إلى بحر الروم ، ومن جبال أطلس إلى جبال الموصل ؛ ولم تزل ترفرف بين هذه الحدود الأربعة ، منذ ثلاثة عشر قرناً ونيِّف ، إلى اليوم ، وإلى الغد ، وإلى يوم يبعث الله الموتى من آل كسرى وقيصر ولذريق وشارل ؛ ليشهدوا بما علموا . . .

وفى يوم آخر قريب من ذلك التاريخ ، انتظمت خُطا موكب آخر من مواكب التعمير ، يضم أفواجاً من بنى هلال ، وبنى سُليم ، وبنى مُرّ ، وقبائل أخرى من عدنان وقحطان ، فتفرقوا بين حدود الوطن الأربعة ، يعمرون الخراب ، ويصلون النسب ، ويتلون آيات الكتاب ؛ فلهم فى كل بلد بناء باق ، ومنهم فى كل أسرة عمٌّ أو خال ، وفى أفواههم على كل مئذنة دعاء ، وباسمهم فى كل حين صلاة تسبيح . . .

ولما مخرت سفائن العرب عُباب البحر إلى صقلية وجنوب إيطاليا ، لتنسخ بالحضارة العربية وثنية الرومان ، كان على ظهر السفائن مغاربة ملثّمون من طوارق البادية ، ومشارقة معممون من أهل أنطاكية ، ويمنيون مرهفو القدود من جنوب الجزيرة ، ومصريون سمر الوجوه من أهل وادى

النيل ؛ وكلهم تحت الراية عرب ، لأن العربية لسانهم ؛ وكلهم مسلمون ، لأن محمداً نبيهم . . .

ولما انحسرت موجة الإسلام عن الأندلس بعد أن أوهن أهلها تفرُّقُ الكلمة ، وهاجر من هاجر منهم إلى مصر وشمال أفريقيا ، كان هؤلاء المهاجرون جميعاً فى اصطلاح أهل التاريخ وأهل السياسة عرباً ، لأنهم مسلمون ، وفيهم الإسبانى الأصل من بنى مردنيش ، ومنهم القوطى النسب من أبناء لذريق !

ولما انتفضت أوربا الصليبية انتفاضة البغضاء على العرب فى القرن الخامس الهجرى وما بعده ، زحفت جموع الصليبيين فى وقت معاً على غرناطة فى الأندلس ، وعلى بيت المقدس فى فلسطين ، وعلى أنطاكيَّة فى الشام ، وعلى دمياط فى مصر ، وعلى قرطاجة فى تونس ؛ لأنها جميعاً فى اعتبار الصليبية بلاد عربية !

بلى ، قد صدقوا ؛ إنها جميعاً بلادنا ، نحن جزء منها وهى جزء منا ؛ فليغضب اليوم من يغضب من ساستهم وكبرائهم حين نقولها ، فقد قالوها قبل أن نقولها . . .

قالتها سيوفهم فى الحرب ، وقالتها سفائنهم فى البحر وطائراتهم فى الجو ، وقالها سفراؤهم و وزراؤهم فى المؤتمرات والمعاهدات وخطب البرلمانات ، وقالها علماؤهم وكتابهم فى بطون الكتب وفى الصحف والمجلات ، وقالها ممثلوهم على مسارح الجد والفكاهة ؛ فلماذا يغضب من يغضب حين نقول نحن فى مصر ، كما يقول كل عربى فى بلده : إن شمال أفريقيا

جزء منا ونحن جزء منه ؟

ليست هذه دعوى ندعيها ، ولكنها حقيقة نذيعها ونحرص على توكيد معناها فى كل فرصة سانحة . . .

● فليعرف من شاء ومن لم يشأ ، أن كل بلاد تنطق العربية بلادنا ، ولا بد أن تتحرر بلادنا . . .

● وليعرف من شاء ومن لم يشأ ، أن المسلمين فى شتى بقاع الأرض إخوة ، ولابد أن يتعاون الإخوة فى البأساء والشدة . . .

● وليعرف من شاء ومن لم يشأ ، أن كل أفريقى لكل أفريقى أخ وجار ، ولكل جار على جاره حق المعونة حتى يستغنى ويأمن ويتحرر . . .

● وقد عاش ساسة أوربا زماناً يرددون قول الشاعر الإنجليزى : « الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا ! » فاليوم قد آن لنا أن نقول مثل قولهم : « نحن الشرق ، بإزاء مطامع الغرب ، أمة واحدة ! »

تلك هى الدعامات الأربع التى تقوم عليها سياستنا فى هذا الجانب من العالم ، لا نريد بها عصبية دين ، ولا عصبية جنس ، ولا عصبية أرض ؛ لأن ديننا دين الإنسانية كلها لا دين جنس من البشر ؛ ولأن جنسنا هو أول من بشر بمعانى السلام والأخوة الإنسانية على الأرض ، فلا يستجيب لدعوة العنصر ؛ ولأن أرضنا هى أرض النبوات فلا يمكن أن تنبعث منها دعوة إلى شر . . .

إنما نريد ، نحن العرب ، ونحن المسلمين ، ونحن أهل هذا الشرق ، أن نكون كتلة واحدة تؤيد دعوة الحق والخير والسلام ، وتقاوم مذاهب

البغى والعدوان والدمار . . .

إلى ذلك يدعونا ديننا ، ومواريثنا العقلية والخلقية ، وإيماننا بالحرية وبالكرامة وبكل القيم الإنسانية الرفيعة ؛ فليؤمن بهذه الحقائق من شاء أن يؤمن من كبار الساسة وصغارهم فى العالم الآخر ، قبل أن تكتسحهم الموجة الطاغية المدمرة ، فيقولوا ولات حين مقال : ليتنا اتخذنا من المسلمين عضداً . . .

شمال أفريقيا

فى التاريخ

يشمل شمال أفريقيا — فى التعبير الجغرافى — المنطقة الممتدة من قناة السويس شرقاً ، إلى جبال أطلس المشرفة على المحيط غرباً ؛ وتضم خمس وحدات سياسية هامة ، هى «مصر ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش .

على أن كلمة شمال أفريقيا — فى اصطلاح أهل التاريخ والسياسة — لا تعنى غير الأقطار الثلاثة الأخيرة : تونس ، والجزائر ، ومراكش ؛ ويطلق على مجموعها فى التاريخ العربى ، اسم بلاد المغرب ، وقد تقسم إلى المغرب الأدنى ، والمغرب الأوسط ، والمغرب الأقصى . . .

ولهذه البلاد ، بل لشمال أفريقيا الجغرافى كله ، ظروف تاريخية متشابهة منذ أقدم العصور ؛ إذ امتزج تاريخها بتاريخ الفينيقيين ، والقرطاجيين ، والرومان القدماء ؛ ثم كان الفتح العربى الذى بدأ خطاه فى هذه البلاد سنة ٢٢ بعد الهجرة ، فحدد لها قوميتها العربية المشتركة التى توصف بها منذ ثلاثة عشر قرناً ؛ فصارت منذ ذلك التاريخ بلاداً إسلامية ، عربية القلب واللسان والدم ، لا يفرق بينها وبين غيرها من الأقطار العربية المسلمة إلا الفوارق الطبيعية التى تفرق بين أخوين تباعد بينهما المكان واختلفت البيئة والمناخ . . .

على أن الإسلام بروحه العامة لم يكن بعيداً عن الفطرة البدوية للسكان الأصليين فى هذه البلاد ، فلم يكن شيئاً طارئاً عليهم تتلون به حياتهم لوناً جديداً ويختلف به حاضرهم عن ماضيهم ، بل كان تنظيماً جديداً لفطرة تشبه الفطرة التى كان فيها المولد الأول لهذا الدين الفطرى السمح ؛ فلم يلبث أهل البلاد أن اعتنقوه بإيمان واطمئنان وثقة ، واعتبروا أنفسهم منذ عهد الفتح ، جزءاً من الشعب العربى المسلم الذى يستظل براية القرآن . . .

وإن المتصفح لتاريخ هذه البلاد القديم ، ليدهش أشد الدهشة حين يطالع صور المقاومات العنيفة التى كان يلقاها كل فاتح أجنبى لهذه البلاد ، فلا يكاد يستقر له فيها قدم أو ترسخ قواعد أو يترك أثراً يذكر ، إلا هياكل مبنية ومظاهر عمرانية لا يلبث أن ينالها البلى ؛ ثم يرى إلى جانب ذلك كيف استطاعت قلة من المسلمين أن تصبغ هذه الأقطار الشاسعة بدينها وقوميتها ، فإذا دينها دين العرب ، ولغتها لغتهم ، وعواطفها عواطفهم ، ولكل ناشئ من فتيانها أو ناشئة من فتياتها فى العرب عمٌ أو خال ؛ فقد امتزج الدم واتصل العرق واشتبك النسب وارتبطت القلوب بالقلوب وتوحدت العواطف والآمال ؛ فلا يكاد يمضى نصف قرن بعد الفتح حتى يكون قائد جيش العرب الذى يغزو شبه جزيرة إيبريا على الساحل الأوربى — مغربياً من أبناء البربر ، سكان البلاد الأولين ، هو طارق بن زياد ؛ ويذكره التاريخ باسمه وصفته ونسبه وأبوته تحت عنوان « فتح العرب لإسبانيا » ؛ وما فتحها إلا طارق بن زياد المغربى ؛ فهو الاعتراف إذن بأن كل مغربى عربى منذ ذلك

التاريخ ، أى منذ ثلاثة عشر قرناً ، لأن المغرب قطر من أقطار الدولة العربية المسلمة ، ليس بين أهله غريب عن هذه القومية العامة التى تنتظم كل المسلمين والعرب فى شتى أقطار الأرض . . .

* * *

وكان أول من خطا على أرض هذه البلاد من الفاتحين العرب ، هو عقبة بن نافع الفهرى ، فأظل الأقطار الثلاثة برايته حتى بلغ شاطىء المحيط ، فاقتحم الماء بقوائم فرسه وهو يقول : « اللهم ربَّ محمد ، لولا أنى لا أعلم وراء هذا البحر يابسة لاقتحمت بفرسى هذا الهول المائج ، لأنشر اسمك العظيم فى أقصى بقاع الأرض ! »

وصادق عقبة ، فلو كان يعلم وقتئذ أن وراء المحيط الأطلسى أرضاً أخرى لركب إليها ظهر الماء حتى يبلغ أمريكا . . . ولكنه لم يكن يعلم ؛ إذ كانت مراكش ، أو ساحلها الغربى بتعبير أدق، هى آخر الدنيا يومئذ فى الجغرافيا القديمة ، عند العرب وغير العرب على السواء . . .

وأسس عقبة بن نافع مدينة القيروان — فى تونس — وجعلها عاصمة الشمال الأفريقى الجديدة ، فهى مقر الحكم وكرسى الإمارة ومصدر السلطة فى أقطار المغرب الثلاثة ، باسم الخليفة العربى فى دمشق . . .

ولم تلبث شبه جزيرة إيبريا — إسبانيا والبرتغال — أن صارت جزءاً من الوحدة العربية فى شمال أفريقيا ، بعد أن افتتحها طارق بن زياد ؛ فصارت أقطار المغرب أربعة ، هى : تونس ، والجزائر ، ومراكش ، والأندلس . . .

وظل الفتح الإسلامى بعد ذلك يمتد ، على أيدى المشارقة والمغاربة جميعاً ، حتى بسط الإسلام ظله على جنوب فرنسا ، فى الوقت الذى كانت فيه جيوش عربية أخرى تقرع أبواب القسطنطينية فى المشرق ، بقيادة مسلمة بن عبد الملك ؛ ولو سارت الأمور يومئذ إلى غاياتها ، لالتقى فكا الكماشة العربية فى الأرض الكبيرة ، أرض إفرنسة ورومية ، كما كان العرب يسمونهما فى ذلك الزمان . . .

ولم يزل أمراء القيروان ، الذين يعينهم الخليفة فى دمشق ، هم الحكام لشمال أفريقيا وللأندلس ، حتى انتهت دولة بنى أمية وانتقلت الخلافة إلى العباسيين ، فوثب إلى الأندلس أمير من بنى مروان ، هو عبد الرحمن الداخل ، فاستقل بها ، واتخذ له جيشاً وعرشاً وراية ؛ ومما لا يفوتنا ذكره لهذه المناسبة ، أن أم عبد الرحمن الداخل الأموى القرشى ، كانت مغربية من بنات البربر . . .

وحذت مراكش حذو الأندلس ، فاستقل بها أمير آخر من بنى هاشم ، هو إدريس بن عبد الله بن الحسن ، وكان — مثل ابن عمه عبد الرحمن الداخل — يمتُّ برحم إلى البربر . . .

ثم كانت دولة الفاطميين ، التى لم تلبث أن نقلت عاصمتها من المهدية فى تونس إلى القاهرة . . .

ثم كانت دولة بنى باديس الصنهاجيين ، التى غلبت الفاطميين على ما كان تحت أيديهم من بلاد المغرب ، بعد أن رحلوا عنها إلى مصر . . .

ثم تتابعت الحكومات العربية المستقلة فى شمال أفريقيا ، فكانت

حكومة الملثمين من بنى تاشفين فى مراكش والأندلس ، ثم حكومة الموحدين من بنى عبد المؤمن ، وهما حكومتان مغربيتان لحماً ودماً ؛ ثم عاد الحكم إلى العلويين ، وإليهم تنتسب الأسرة الحاكمة حتى اليوم فى مراكش ، والتى نفى الفرنسيون آخر ملوكها الشرعيين ، محمد بن يوسف ، منذ عامين ، ليجعلوا على العرش أميراً منها يدين لهم بالولاء والطاعة .

ولما غزا الترك العثمانيون مصر فى مستهل القرن السادس عشر ، امتد سلطانهم حتى شمل ليبيا وتونس والجزائر ، وظلت مراكش محتفظة باستقلالها تحت حكم العلويين . . .

ولكن أقطار المغرب الثلاثة ، على اختلاف الحكومات وتوالى القرون ، ظلت محتفظة بخصائصها ومقومات شخصيتها القومية ، بل ظل كل قطر منها محتفظاً بخصائصه ومقوماته وحدوده وذاتيته المستقلة ، وإن جمعتهم على البعد قومية واحدة ، هى القومية العربية الإسلامية . . .

وكان أول الشر بين مسلمى الشمال الأفريقى والصليبية الأوربية ، حين حدثت المأساة الأندلسية وجلا المسلمون عن آخر معاقلهم فى غرناطة ، فهاجر منهم من هاجر إلى أقطار المغرب وهو يحمل مفتاح داره هنالك فى شمال البحر ، على أمل العودة إليها فى يوم قريب ؛ وكانت أنباء المظالم التى تصبها الصليبية على رءوس إخوانهم الذين أقاموا فى الأندلس راضين ، أو حيل بينهم وبين الرحيل منها ، تقع موقعا شديداً من نفوس المغاربة والأندلسيين المغتربين ، إذ يرون إخواناً لهم هنالك يلقون من ألوان العذاب ما لا يطيقه بشر ولا يقره ضمير إنسانى ؛

فبذرت تلك المظالم الوحشية بذور عداوة شديدة بين مسلمى الشمال الأفريقى والصليبيين الأوربيين . . .

وزادت هذه العداوة شدة وحدّة ، تلك النذر المتوالية التى كانت تتوعد بها الصليبية العرب والمسلمين فى ذلك الزمان ، والحملات الباغية التى كانت توجهها فى البحر والبر إلى بلادهم ، والصيحات المنكرة التى كان يجهر بها الزعماء والسوقة ورجال الكنيسة على السواء ؛ فنشأت بذلك حالة من التوجس ، ومن التربص ، بين الصليبيين وعرب الشمال الأفريقى . . .

على أن الأفارقة مع ذلك لم يحاولوا عدواناً ولا بغياً ولا انتقاماً ، وإنما آثروا موقف الدفاع والمقاومة السلبية ، وهيأ لهم موقعهم البحرى الممتاز أن يفرضوا سيادتهم على غرب البحر المتوسط ، من مضيق جبل طارق إلى آخر حدود تونس ؛ فسيطر أسطولهم على مداخل البحر ومخارجه ، يمنع أن تمر سفينة صليبية إلا أن يؤذن لها ، بعد أن تدفع إتاوة مفروضة ؛ واعترفت الدول الأوربية مكرهة بسيادة المغاربة على ما يلى بلادهم من طرق الملاحة البحرية . وبدت دول المغرب فى تلك الحقبة من التاريخ ذات سلطان وسيادة ووضع دولى يحسب حسابه فى العلاقات بين الدول ...

ويتجنى التاريخ الأوربى على المغاربة فيصفهم فى تلك الفترة بالقرصنة ، وهو وصف لو صح — على ما قدمنا من أسبابه — لكان اعترافاً من الأوربيين بأنهم فيما يحاولون اليوم من السيادة على بعض البحار إنما تزاولون جريمة قرصنة ، كالتى يصفون بها الجزائريين والمغاربة فى ذلك الزمان . .

على أن مأساة الأندلس وما أعقبها من نتائج ، لم تكن هى كل السبب فيما نشأ من أسباب الخصام بين المغاربة وأوربا الصليبية ، فهنالك عامل آخر نشأ قبل ذلك بزمن غير قليل ؛ ذلك حين أخفقت الحروب الصليبية فى المشرق ، وارتد المعتدون باسم الصليب على أدبارهم مدحورين ، وأوهام الصليبية لم تزل تراودهم فى يأس وتدفعهم إلى محاولات جديدة للسيطرة على الأرض المقدسة . . .

وكان لويس التاسع ، ملك فرنسا ، وقائد الحملة الصليبية الخاسرة على مصر فى القرن الثالث عشر ، قد ناله ما ناله من الخزى والعار فى وقعة المنصورة ، إذ سيق أسيراً إلى دار ابن لقمان ، فلم يفلت من محبسه إلا بفدية كبيرة وعهد موثق ، على ألا يحاول مرة أخرى أن يعود إلى هذه البلاد . . .

ولكن الملك لويس كان من التعصب بحيث خيل إليه أنه مستطيع أن يحقق حلمه البعيد ، مع المحافظة على العهد الذى عاهد عليه مصر ؛ فقاد حملة صليبية أخيرة إلى سواحل تونس ، يريد بها أن ينال من المسلمين منالا يرد عليه كرامته ويحقق أمله ؛ ولعله قد خيل إليه أنه مستطيع أن ينفذ إلى مصر وبيت المقدس من الغرب ، بعد أن عجز عن الوصول إلى ما يريد منهما عن طريق آخر ؛ ولكنه لم يكد يضع قدمه على أرض تونس ، حتى نالته الجائحة ، فمات قبل أن تكتحل عيناه بالأمل الذى ظل يراوده طول حياته ؛ وفى « قرطاجة » من بلاد تونس ، كان مثواه الأخير ؛ فاعتبر الصليبيون الفرنسيون مدفنه منذ ذلك الوقت كعبة مقدسة

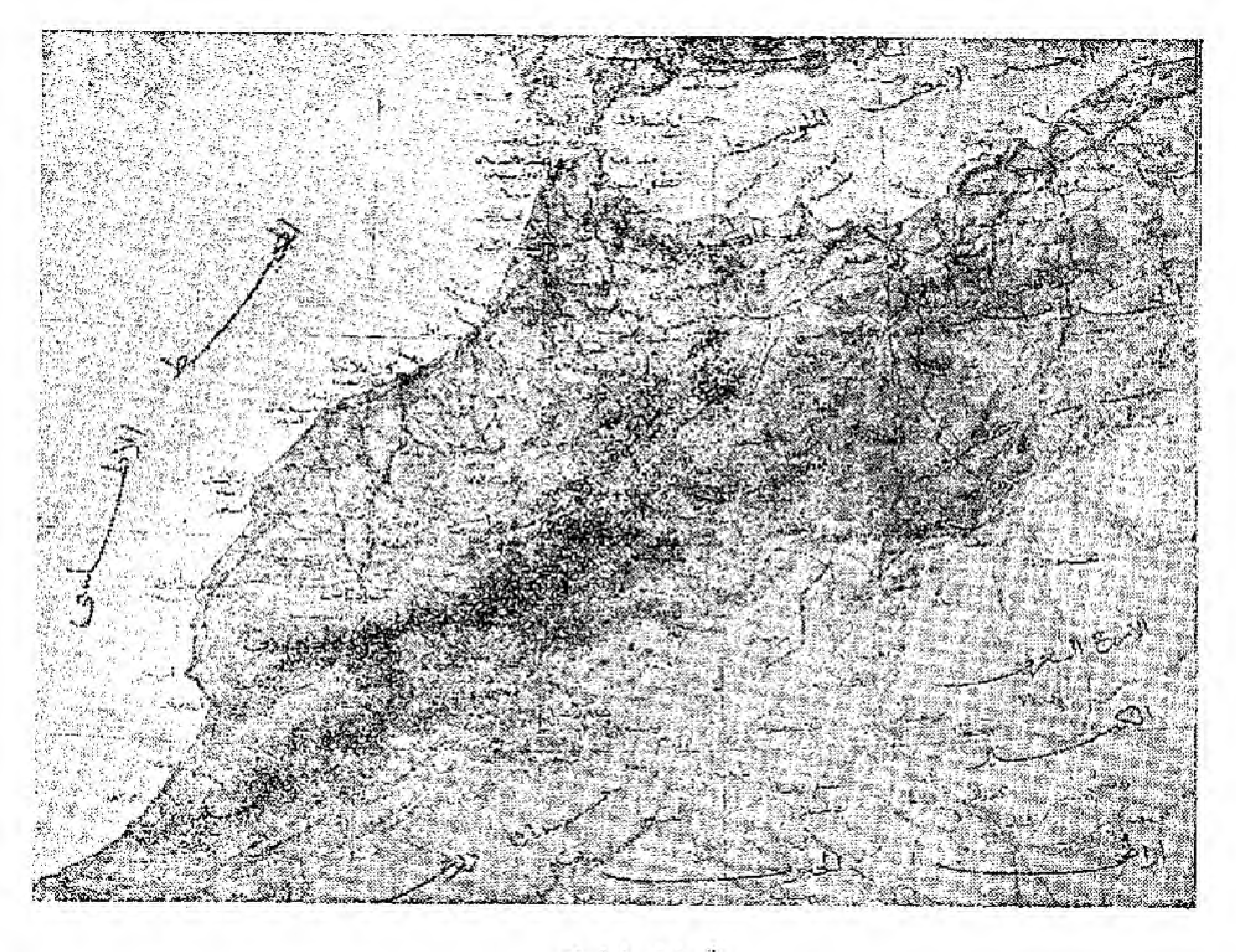
يحجون إليها ، ليتبركوا بالطواف حول رفات القديس الشهيد ، الذى مات وهو يكافح باسم الصليب ! . . .

هذا ، ويذكر رواة التاريخ أن صحابياً جليلا ، هو « أبو أيوب الأنصارى » ، الذى ضيَّف النبي محمداً صلى الله عليه وسلم أول هجرته إلى المدينة — وكان قد أدرك زمن معاوية — قد ركب البحر مع الغزاة الأولين الذين قصدوا القسطنطينية غازين فى منتصف القرن الأول للهجرة ، فمات هنالك ، وشق له أصحابه ضريحاً تحت أسوار القسطنطينية ؛ فلم يزل ذلك الضريح من يومئذ مزاراً للمسلمين ، قد اتخذوه كعبة مقدسة ، يحجون إليها فى كل شتاء وصيف ، حتى سقطت القسطنطينية فى أيدى المسلمين بعد ذلك فى منتصف القرن التاسع للهجرة ، وأنس أبو أيوب فى غربته ، بعد منعاه بثمانية قرون ! . . .

كذلك يذكر رواة التاريخ ، فكأنما أراد الصليبيون فى فرنسا ، حذواً على هذا النهج ، أن يكون مثوى القديس لويس فى تونس ، سبباً لفتح آخر فى تلك البلاد يؤنسون به وحشته ؛ فلم يزل يراودهم الأمل من يومئذ فى احتلال شمال أفريقيا ، حتى تم لهم ما أرادوا على وجه ما ، فاحتلوا الجزائر ، وجعلوها جزءاً من الوطن الفرنسى ؛ ثم وثبوا منها إلى تونس ، وفرضوا الحماية على مراكش ، ورفرفت الراية الفرنسية على شمال أفريقيا بأقسامه الثلاثة . . . إلى حين !

القسم الأول

الجـــزائر



بلاد الجزائر

فاتحة

نادت الثورة الفرنسية بالحرية والمساواة والإخاء ، وقامت الجمهورية على هذه الدعامات الثلاث ، فطوحت بالظلم وأفرجت عن ألوف الأبرياء الذين قضوا من أعمارهم عشرات من السنين فى غيابة الباستيل ، وقضت على التمييز بين الطبقات فلم يعد هناك سادة وعبيد ولا طبقة تسمو على طبقة ، وقررت أن بنى الإنسان إخوة لا فضل لواحد على الآخر إلا بما يؤديه من خدمات لوطنه .

ذاك هو شعار الثورة الفرنسية ، وياله من شعار إنسانى ؛ فهل طبقت هذه المبادئ بمعناها ومبناها على الشعوب التى أهدرت حقوقها ، وسلبت حرياتها ، وديست بالنعال مقدساتها ، ولما يمض على المناداة بهذه المبادئ أكثر من نصف قرن ؟

لقد تعلل الاستعمار الفرنسى بشتى العلل وانتحل مختلف المعاذير لتوطيد قدميه فى شمال أفريقيا ، فاستهل عدوانه باجتياح الجزائر ، ثم ازداد نهمه فانقض على شعب تونس الآمن ، واختتم مساوئه بالتآمر مع الاستعمار البريطانى ، على استباحة الوطن المراكشى . . .

وهكذا طبق الفرنسيون مبادئ ثورتهم الحمراء على غيرهم من الشعوب ، فلم تكن هذه المبادئ فى حقيقتها إلا بضاعة للاستهلاك المحلى ؛ وعلى أية

حال ، لقد استنفدت هذه المبادئ أغراضها ، حتى فى فرنسا ، فما عاد أحد يعتد بها ، بل أصبحت مجرد رمز بطل مدلوله على مر السنين ، فأصبحت حقيقته نسياً منسياً .

وإنا لنتساءل أخيراً : هل نسى الفرنسيون مرارة الهزيمة وذل الاحتلال وقسوة الغاصبين فى أعقاب الحرب السبعينية ، والحرب العالمية الأخيرة ، حتى يسوموا عرب شمال أفريقيا ما يسومونهم الآن من ألوان العذاب ، بلا وازع من ضمير أو دين ؟

كيف يتمادون فى غيهم ، ويمضون فى طريق ضلالهم ، فيزجون بالعرب فى السجون ، وينكلون بالشيوخ والنساء والأطفال فى شمال أفريقيا ، وما يزالون يقاسون مرارة الهزائم التى تصيبهم فى الهند الصينية ؟

اللهم لا شماتة ، ولكنك تمهل ولا تهمل ، ولسوف تدق ساعة الخلاص ، ويسترد العرب حرياتهم المسلوبة ، وحقوقهم المهضومة ، وتدور الدائرة على رءوس الغاصبين ، ولابد أن تعلو كلمة الحق ويزهق الباطل عما قريب .

فليذكر العرب إخوانهم فى العروبة والدين ، أولئك الذين استشهدوا فى سبيل الحرية والكرامة والاستقلال ، وخضبت دماؤهم الزكية أرض تونس والجزائر ومراكش .

فليذكروا الأطفال الذين يتموا على أيدى الاستعمار الفرنسى . . .
وليذكروا النساء اللواتى بقر الفرنسيون بطونهن . . .

وليذكروا الشيوخ الذين عذبهم المستعمرون وألقوا بهم فى غيابة السجن .

إن مئات الألوف من الأرواح تنادى من أعماق القبور ، أن اثأروا لإخوانكم الذين نكل بهم الاستعمار ومزقهم شر ممزق .

لقد عانى الإسلام ما عانى على يد قوات الشر الاستعمارية التى تحالفت عليه، وآن لنا أن نقوم قومة رجل واحد لطرد المستعمر . . .

إن نسمات الحرية تهب من قريب ، ولا بد أن يبلغ العرب تأثرهم من الاستعمار ؛ وتلك عاقبة المؤمنين . . .

القطر الجزائرى

تنحصر بلاد الجزائر بين البحر المتوسط شمالا ، والصحراء الكبرى جنوباً ، حيث تقع بلاد الهجار ، موطن عشائر الطوارق الأحرار ؛ وتحدها شرقاً أراضى تونس الخضراء وصحراء ليبيا ، كما تمتد حدودها الغربية إلى مراكش وأفريقيا الاستوائية ، وتبلغ مساحتها نحو مليونين وربع مليون كيلومتر ؛ وهذه هى حدود بلاد الجزائر منذ القرن الثالث قبل الميلاد ، فهى حدود عريقة فى القدم إلى حد لا نظير له .

وهى — على هذا الاعتبار — تعد من أوسع أقطار الشرق الأدنى ، بل إنها أكثر سعة من بعض الأقطار الأوربية ، وحسبنا دليلا على ذلك أن مساحتها تبلغ نحو أربعة أمثال مساحة فرنسا ، وأكبر من ثلثى مساحة الجمهورية المصرية ، وأزيد من أربعة أمثال مساحة سوريا والعراق مجتمعين ؛ وتعدل مساحة سويسرا ستين مرة . . .

ويكوّن القطر الجزائرى مع تونس ومراكش وحدة جغرافية وعنصرية ودينية وتاريخية ، فطبيعة أرضهم واحدة ، وقد انحدروا جميعاً من أصل واحد ، إما يمنى أو مضرى أو خليط منهما ؛ نزحوا إلى هذه الأقطار ، فارتبطت منذ القديم مصالحهم ، وقربت بينهم وحدة الآمال والآلام .

وكان أهل الجزائر وأبناء عمومتهم التونسيون والمراكشيون يدينون فى الأصل بالوثنية ، إلى أن ظهرت المسيحية ، ثم انبثق نور الإسلام، فعمر القلوب واستقر فيها استقراراً راسخاً ، فإذا هو عقيدة ودين وقومية . . .

على أن للجزائر طابعها الخاص ، فعلى الرغم من تعاقب الغزو الأجنبى عليها قبل الإسلام ، لم تتغير طبيعة أهلها ، حتى إن الاحتلال الرومانى — وقد دام ستة قرون — لم يؤثر فى شخصيتها ونفسيتها إلا كما تؤثر الريح فى صفحة الماء ؛ فلم يبق من آثار روما وسلطانها الواسع فى المغرب العربى بصفة عامة ، والجزائر بصفة خاصة ، إلا تلك الصخور المنحوتة التى تصور لمن يراها مدى المحنة التى احتمل القرويون من أهل البلاد عبثها صابرين مستمسكين بتراثهم وتقاليدهم ؛ فما هى إلا دلائل على صلابة الفلاح الجزائرى الذى يقف فى وجه الأعاصير الهوج ثابتاً محتفظاً بشخصيته ، معتزاً بقوميته ، متربصاً بأعداء بلاده حتى تحين الساعة الموعودة فيجتث جذورهم ويقذف بهم وراء الحدود . . .

والقطر الجزائرى من حيث عدد السكان — بملايينه الأحد عشر من العرب والدخلاء عليهم — ثالث الأقطار العربية شرقاً وغرباً .

والجزائر بلاد زراعية ، تنتج كميات وفيرة من الحبوب ، إذ تبلغ مساحة المنزرع منها سبعة ملايين من الأفدنة ، علاوة على مليون فدان من الكروم ، هذا إلى مزارع الزيتون والبقول والنخيل وأنواع الفواكه والغابات ؛ وجملة القول أن مجموع الأراضى المنزرعة يبلغ حسب الإحصائيات الأخيرة نحو ٢٠ مليون هكتار ، أى نحو ٥٠ مليوناً من الأفدنة .

وتصدر الجزائر سنوياً أكثر من مليونى قنطار من الحلفا ، كما

تصدر مليون رأس من الأغنام ، وتنتج ربع ما ينتجه العالم بأجمعه من الفلين ؛ أما الثروة المعدنية فتشمل الفحم والحديد والرصاص والزنك والنحاس والمنجنيز والفوسفات والكبريت والبترول ، وغير ذلك مما تزخر به تربة الجزائر وتتسابق الشركات الأجنبية لاستغلاله . فهي إذن، من حيث الموارد الطبيعية والثروة الزراعية والمعدنية والحيوانية، جنة من جنات الأرض ، ولكنها جنة لا يتمتع أصحابها الشرعيون بخيراتها الوفيرة !

وتعتبر بلاد الجزائر منطقة سياحية من الطراز الأول ، لا تكاد تجد فرقاً بينها وبين سويسرا ؛ بل إن مناطق الغابات والجبال فيها تفوق أمثالها فى سويسرا روعة وجمالا .

وبهذه الطبيعة الغنية الخصبة ، السهلة الوعرة ، الشديدة الليّنة ، تأثرت نفسية الشعب الجزائرى على نحو ما يتأثر كل كائن حى بعوامل البيئة الطبيعية التى تحيط به .

فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الأحداث التى تعاقبت منذ فجر التاريخ على القطر الجزائرى ، أمكننا أن ندرك ماهية النفسية الجزائرية على حقيقتها ، وعرفنا سر تلك المقاومة التى يبديها الجزائريون فى وجه الغزاة المعتدين ذوداً عن الوطن، وحفظاً لأمجادهم، وتمسكاً بتراث أجدادهم .

والاستعمار ، على وجه العموم ، هو أشد قارعة تصاب بها الأمم ، وهو على فظاعته وبربريته أنواع ودرجات ، على أن أخبث أنواعه وأشدها فظاعة وأكثرها خطراً على قوميات الشعوب ومصايرها هو الاستعمار الفرنسى .

ونحن نقدم فيما يلى لإخواننا العرب ، وللأحرار فى كافة أنحاء العالم ، صورة موجزة ، للاستعمار الفرنسى الغاشم فى بلاد الجزائر العربية المسلمة .

الجزائر قبل الاحتلال الفرنسى

يزعم الفرنسيون أن الجزائر لم يكن لها تاريخ يذكر قبل عام ١٨٣٠ ، وأنها لم تكن فى يوم من الأيام دولة حرة ذات سيادة ، بل كانت شعباً تسوده الفوضى والهمجية ، وتتحكم فيه القرصنة ، وتسوقه روح الفردية الجشعة ؛ ومن هنا سمحت فرنسا لنفسها أن تدعى ، إفكاً وبهتاناً ، أن الجزائر ، بما فى سمائها وفوق أرضها وفى أحشاء تربتها ، أرض فرنسية آلت إلى الدولة الأم بحق الاحتلال ووضع اليد ؛ فلا يجوز لأحد أن يتدخل فى شأن من شئونها التى هى من صميم شئون فرنسا الداخلية .

ولقد وجدت هذه الدعاية الفرنسية فى الأوساط الدولية من يستمع إليها ويكاد يؤمن بها ، ولعل هذا هو سبب إحجام بعض الدول عن إثارة القضية الجزائرية فى المحافل الدولية . . .

لذا نرى لزاماً علينا ، لكى نظهر فرنسا على حقيقتها ، أن نستعرض بعض تاريخ الجزائر قبل أن تبتلى بسرطان الاحتلال الفرنسى عام ١٨٣٠ ، ليدرك القارئ أن الجزائر العربية المسلمة كانت قبل أن ترزأ فى حريتها دولة مستقلة ذات سيادة .

ولسنا نحاول الرجوع إلى الأزمان السحيقة لكى ندلل على بطلان دعاوى الفرنسيين وإسرافهم فى تزوير الحقائق التاريخية ، بل نكتفى بتقديم فقرات قليلة من تاريخ الجزائر العربية المسلمة ، تكفى لإقامة

الدليل على سوء نية الفرنسيين وباطل دعواهم .

لقد عاشت الجزائر منذ الفتح الإسلامى فخوراً بقوميتها العربية ودينها الإسلام ، وشاركت فى جميع الأحداث التى تعاقبت على حوض البحر المتوسط ، وليس ثمة من يستطيع نكران دورها الرئيسى فى تأسيس الدولة الفاطمية ، ثم دولتى المرابطين والموحدين اللتين قامت على أنقاضهما الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة ، حيث ازدهرت الصناعات ، وانتشرت الثقافة وارتقت العلوم والآداب إلى مستوى لم تبلغه دولة أوربية فى ذاك العهد ، وما زالت آثار تلك الحضارة قائمة فى الجزائر حتى الآن ، فلا سبيل إلى نكرانها .

وكان اتصال الجزائر بالدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر - كاتصال سائر الأقطار العربية والإسلامية بها - اتصالا روحياً أكثر من أى شىء آخر ، لأن الخلافة الإسلامية كانت حتى ذلك العهد مظهراً من مظاهر وحدة المسلمين ، ولأن خليفة المسلمين كان يومئذ فى اعتبار المسلمين رمزاً إسلامياً يمثل قوة التوجيه التى يحمل أمانتها خلفاء محمد صلى الله عليه وسلم منذ عهد أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومن وليهما من أبطال الدعوة الإسلامية .

وفى هذا الصدد كتب البارون دى سان دينيز عن الجزائر يقول : « . . . إن حق السيادة قد أفلت من يد سلاطين آل عثمان ليئول بجملته إلى أيدى الدايات[1] . وهذه الثورة شبيهة بتلك التى تخلص بها الأمراء

---

(١) جمع داى ، وهو الاسم الذى كان يطلق على والى الجزائر فى عهد العثمانيين .

الألمان من ولاتهم وخضوعهم لسلطان أباطرة الدولة الجرمانية » .

ويستطرد المؤلف فيقول إن الدايات كانوا يمارسون سلطانهم كسادة للجزائر ، لا يقبلون أى ارتباط سياسى بين بلادهم والباب العالى ، بل كانوا يعلنون الحرب ويعقدون الصلح دون الرجوع إلى القسطنطينية .

ثم يخلص المؤلف من ذلك إلى أن « حقوق سيادة الباب العالى على الجزائر كانت معدومة ولا وجود لها من الناحية العملية ، ويرجع تاريخ ذلك إلى اليوم الذى تقرر فيه أن يستمد الداى سلطته عن طريق انتخاب الجيش الجزائرى له ، أى منذ مستهل القرن السابع عشر »[1] .

ومن مظاهر سيادة الدولة الجزائرية واستقلالها ، علاقاتها الدبلوماسية بكثير من دول أوربا وأمريكا فى ذلك الوقت ؛ وقد وصلت أول بعثة دبلوماسية فرنسية إلى العاصمة الجزائرية خلال عام ١٥٦٣ ، وبمقتضى أول معاهدة عقدت بين البلدين استنجد فرنسوا الأول ملك فرنسا مرتين بالدولة الجزائرية خلال عامى ١٥٣٦ و ١٥٤٣ ، طالباً من الداى أن يعاونه الأسطول الجزائرى على رد عدوان شرلكان الإسبانى عن ساحل فرنسا الجنوبى .

وبمقتضى هذه المعاهدة أيضاً طلب هنرى الرابع ملك فرنسا النجدة من الدولة الجزائرية (عام ١٥٩٣) لتعينه بقواتها البحرية على تحرير مدينة مرسيليا وشاطئ فرنسا الجنوبى من أيدى الهيجنوت والإسبان .

وفوق ذلك فقد بلغت ديون فرنسا للخزانة الجزائرية فى أواخر القرن الثامن عشر رقماً خيالياً ، بالنسبة للقيمة النقدية فى ذلك العصر ،

---

(١) كتاب « اعتبارات إحصائية وتاريخية وعسكرية وسياسية عن ولاية الجزائر » .

إذ تجاوزت ٢٤ مليوناً من الفرنكات الذهبية (أى نحو مليون جنيه مصرى) استدانتها فرنسا عيناً وبضائع ومواد أولية ، ولعل من أسباب العدوان الفرنسى على الأراضى الجزائرية ، رغبتها فى التخلص من تلك الديون التى كانت تبهظ كاهل الخزانة الفرنسية وقتذاك !

وقد عقدت الجزائر معاهدات مع إنجلترا وهولندا والدانيمارك ومملكة البندقية ، ومنها المعاهدة التى وقعت بين الجزائر وانجلترا فى سنة ١٦٨٢ .

وكانت الجزائر فى طليعة الدول التى اعترفت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٧٦ ، وعقدت معها معاهدة صداقة عام ١٧٩٥ بناء على توصية مجلس الشيوخ الأمريكى .

ومن المسلم به ، أن المعاهدات على اختلاف أنواعها ومراميها ، لا سيما الاتفاقيات العسكرية ، لا تعقد إلا بين الدول المستقلة ذات السيادة ، وعلى هذا الأساس كانت المعاهدات المبرمة بين الدولة الجزائرية وسائر الدول ، ومن بينها فرنسا التى نكثت عهدها للشعب الجزائرى المسالم .

فقد كانت الجزائر إذن قبل العدوان الفرنسى ، دولة مستقلة ذات سيادة ، مطلقة النفوذ فى حكم نفسها ، حرة فى إدارة دفة سياستها الداخلية والخارجية ، وتكييف قوتها العسكرية ونظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى .

المطامع الاستعمارية فى الجزائر

كانت الجزائر مطمع عدة دول أوربية منذ فجر القرن السادس عشر ، لاستغلال ثروتها المعدنية والزراعية والحيوانية ، ولكسر شوكتها والقضاء على أسطولها وقوتها البحرية التى كان يحسب لها فى ذلك العهد ألف حساب . . .

فإسبانيا ، وكانت ثملة بخمرة النصر على المسلمين العرب فى الأندلس ، رأت أن تلاحقهم حيث كانوا ، فجهزت قواتها وأساطيلها لغزو الجزائر ، إلا أن حملاتها باءت بالإخفاق ، فارتدت عن العاصمة أربع مرات ؛ ثلاثاً منها خلال القرن السادس عشر ، والرابعة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

ولما غزا الاسبان عاصمة تونس ، هرعت جيوش الجزائريين لنصرة إخوتهم فى الدين والقومية ، فألحقت بالأعداء الغزاة خسائر فادحة ، وحررت العاصمة التونسية من أيدى الغاصبين .

وسوّل الطمع لأهل البرتغال والدانيمارك الاستيلاء على الجزائر ، فتعثروا وارتدوا على أعقابهم خاسرين .

وفى ١٢ يوليه ١٨٢٤ هاجم الأسطول الإنجليزى الساحل الجزائرى ، واستمرت الحرب سبعة عشر يوماً انسحب بعدها المعتدون دون أن ينالوا من حصون الجزائر أو يلحقوا ضرراً بأسطولها .

أما فرنسا فقد أخفقت محاولاتها لغزو الجزائر مرتين ، أولاهما على يد الجنرال ديكسن سنة ١٦٨٢ ، والثانية على يد المارشال أسترى عام ١٦٨٨ ، ثم كانت الغزوة الأخيرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، برغم ما كانت تبديه لحكومة الجزائر من آيات الود وعرفان الجميل.

ومما يجدر ذكره أن فرنسا كانت أثناء حروب نابليون تعانى ضائقة مالية شديدة ، فلم تجد دولة يمكن أن تعتمد عليها لتفريج ضائقتها سوى الجزائر .

وقد سجل داى الجزائر فى كتابه الذى أرسله إلى الحكومة الفرنسية وقتذاك « إنه بالرغم من دسائس الإنجليز المستترة وراء حجاب الصداقة ، وبالرغم من ضغطهم لإلغاء المعاهدات منتهزين فرصة ارتباك فرنسا فى محنتها وحروبها المتوالية ، فإننا لم نستجب لهم ، ورأينا أن نمد لكم يد العون لنقدم دليلا جديداً على كرم أخلاقنا ونبيل عواطفنا نحوكم [1] »

فهل أفاد هذا الكرم وذلك الإحسان فى ثنى فرنسا عن نية الغدر الأثيمة التى كانت تبيتها للشعب الجزائرى ؟ . . .

---

(١) اسكير « الاستيلاء على الجزائر » صفحة ١٨ طبعة باريس ١٩٣٠ .

قصة احتلال الجزائر

أشرنا من قبل إلى الضائقة الاقتصادية التى كانت تعانيها فرنسا إثر الثورة عام ١٧٨٩ ، فلما تكتلت دول أوربا فى وجه نابليون، بادر داى الجزائر فأمدها بكل ما تحتاج إليه من قروض مالية وعينية ، وكان يقوم بالوساطة فى هذه الصفقات يهوديان يتمتعان بالرعوية الجزائرية ، أحدهما يدعى كوهين باكرى ، والآخر ميشيل بوشناق .

وقد تلكأت فرنسا فى وفاء ما عليها من هذه الديون، ثم تآمرت مع اليهوديين الوسيطين ودفعت لهما بعض المال ففرا إلى باريس واستقرا بها .

ومضت سنوات والحكومة الفرنسية تماطل فى وفاء ما فى ذمتها من ديون للجزائر ، فتزعم حيناً أن أثمان السلع التى قدر الدين على أساسها مبالغ فيها ، وتدعى حيناً آخر أن السلطات الفرنسية لم تتسلم هذه البضائع ، وتصم أحياناً أذنيها عن المطالبة فلا تسمع ولا تجيب . . .

ثم كان يوم ٢٧ أبريل سنة ١٨٢٧ ، الموافق ليلة عيد الفطر ، فذهب دوفال قنصل فرنسا بالجزائر إلى قصر الداى ليقدم فروض التهانى ، فسأله الداى : لماذا لم يتفضل ملك فرنسا شارل العاشر بالرد على الكتاب الذى أرسلته إليه ؟ فلم يكن جواب القنصل إلا أن قال فى صلف وكبرياء إن مليكه لا يتنازل إلى حد الرد على داى الجزائر ! فثارت ثائرة الداى ، وكانت فى يده مروحة من ريش النعام ، فأشار بها فى وجه القنصل وهو

يصيح به أن يخرج ؛ فست أطراف المروحة وجه القنصل، وخرج من حضرة الداى صاخباً حانقاً محتجاً .

وكان ذلك فى نظر فرنسا سبباً كافياً لتبعث إلى الجزائر بجيش جرار ، دون سابق إنذار أو إعلان حرب ، فى ١٩ يونيه ١٨٣٠ .

فى ذلك اليوم نزلت جحافل فرنسا فى مرسى سيدى فريح ، فأمر الوالى رجاله بإخلاء الحصن ، حقناً للدماء ، وليشهد الضمير العالمى على الغدر الذى يبيته الفرنسيون لبلد مسالم .

وكان يوماً تلته أيام وسنون ، شهدت كفاح الشعب الجزائرى فى سبيل استرداد حرياته التى سلبها المستعمر الغاشم .

ولما اشتدت المقاومة الجزائرية ، شن الاستعمار على الشعب حرباً شاملة مدمرة ، أكلت الحرث والنسل ، وانطوت على ألوان من التنكيل والتعذيب ، يندى لها جبين الإنسانية .

وقد ورد على لسان وزير حربية فرنسا فى ذاك العهد ، أنه يجب القضاء على الشعب الجزائرى ، أو على الأقل تشريده فى داخل البلاد ، وإحلال جاليات أوربية محله فى المدن والقرى الساحلية .

وجاء فى كتاب (المسألة المراكشية)[١] « أن غزو الجزائر قد تم بالنار وبالدماء وأن مقاومة الشعب الجزائرى الباسل لقوات الاحتلال ظلت سنين طويلة ، فكثيراً ما ثارت العواصف المدمرة أينما حل الجنود الفرنسيون ... »

وحسبنا أن نسوق إلى القارئ فى هذا الصدد مقتطفات من التقرير الرسمى

---

(١) المسألة المراكشية ، للمؤلفين ن . دوريان و م . لو ، طبعة باريس ١٩٣٤ .

الذى رفعته لجنة التحقيق التى أوفدها شارل العاشر ملك فرنسا إلى الجزائر بتاريخ ٧ يوليه ١٨٣٣ ، أى بعد الاحتلال بثلاث سنوات ؛ فقد جاء فيه :

« لو تأملنا ملياً كيف كانت قوات الاحتلال تعامل الأهالى الوطنيين ، لاتضح لنا جلياً أن مسلكها لم يكن يتنافى مع أبسط قواعد العدالة فحسب ، بل كان يتعارض كذلك مع ما يمليه العقل والحكمة . . .

« لقد أهدرت السلطات الفرنسية حقوق الشعب ، وداست مقدساته ، وسلبت حرياته ، وبعد ذلك راحت تطالب الأمة بالإخلاد إلى السكينة والكف عن المقاومة .

« بل لقد ضمت السلطات الفرنسية أعيان الأوقاف الدينية إلى مصلحة الأملاك ، واعتدت على الملكية الفردية ، وصادرت أموال طبقة من الشعب سبق أن بذلت لها الوعود باحترام أوضاعها القائمة » .

« وقد دنس جنودنا المساجد ، ونبشوا القبور ، وانتهكوا حرمات منازل المسلمين ؛ وإذا كانت ضرورات الحرب تقضى باتخاذ بعض التدابير القاسية أحياناً ، فإن اللجنة ترى أن تحاط هذه التدابير بغلالة رقيقة من الرحمة تخفف من بشاعتها ، ولكن سلطات الاحتلال لم تفعل شيئاً من هذا ، بل ذهبت إلى حد تعذيب أفراد ثبت بعد وفاتهم أنهم أبرياء ، ومع هذا حُرم أعقابهم من تركات مورثيهم ؛ نعم قد أعيدت إليهم أملاكهم بعد ذلك ، ولكن هل ارتدت الحياة إلى من مات منهم ؟

« وقد ذبح الجنود الفرنسيون أشخاصاً يحملون جوازات مرور صادرة من سلطة الاحتلال العليا ، وقضوا دفعة واحدة على جماعات وأفراد لمجرد

شبهات واهية حامت حولهم ثم اتضحت فيما بعد براءتهم ، كما أعدمت السلطات الفرنسية شيوخاً من أولياء الله الصالحين ، لأنهم تجرأوا على الشفاعة لمواطنيهم ، وكان على منصة القضاء رجال يمثلون العدالة الفرنسية ، ومع ذلك أصدروا أحكاماً بإعدام هؤلاء المواطنين ؛ كما كان هناك رجال ممن آلوا على أنفسهم نشر الحضارة والمدنية بين سكان الجزائر ، ومع هذا نفذوا أحكام الإعدام فى هؤلاء الشجعان . . .

« وأخيراً ألقت سلطات الاحتلال فى السجون شيوخ قبائل أبرياء ، لأنهم آووا جنوداً فرنسيين كانوا قد فروا من الخدمة ؛ وأنعمت هذه السلطات بالأوسمة على الخونة الذين باعوا بلادهم باسم المفاوضة ؛ وجملة القول أن السلطات الفرنسية فاقت فى تصرفاتها الوحشية جرائم البرابرة الذين ذهبت قواتنا — فيما تزعم — لتحمل إليهم نور المدنية ؛ فكيف يجوز لنا بعد ذلك أن نشكو من مقاومة الجزائريين للاحتلال الفرنسى ؟ »

انتهى تقرير اللجنة الملكية .

وفى مجلس النواب الفرنسى صرح النائب دى ساد فى جلسة ٢٨ أبريل ١٩٣٤ ، بأن سلطات الاحتلال الفرنسية هدمت فى مدينة الجزائر وحدها ٩٠٠ بيت ، دون إنذار سابق ، ودون أن تدفع أى تعويض لأصحاب هذه البيوت ؛ كما استولت على ستين مسجداً لاستخدامها فى أغراض عسكرية ، وهدمت علاوة على ذلك عشرة مساجد دون أن تذكر سبباً لذلك ؛ وأدهى من هذا أن سلطات الاحتلال انتهكت حرمات القبور فنبشتها واستخرجت منها الرمم والعظام النخرة ، بحجة البحث عن الأسلحة .

ثم أضاف النائب الفرنسى قائلا :

« وكانت مدينة الجزائر محاطة بالحدائق الغناء والدور الأنيقة التى يعيش فيها المترفون وذوو الثراء ، فأصبحت قاعاً صفصفاً ينعق فيها البوم ، واجتيحت هذه الحدائق وقطعت أشجارها الوارفة ، لغير سبب إلا الانتقام ، أو لا ستخدام أخشابها للتدفئة ؛ وهكذا تستصلح فرنسا الأراضى الزراعية وتعمر الخرائب فى الجزائر ! »

وعلى الرغم من أعمال القمع الوحشية التى لجأ إليها المستعمرون ، استمرت ثورة الشعب على الغزاة الغاصبين ، حتى بلغ عدد من استشهد من الجزائريين نيفاً ومليونى نسمة .

وبعد ، فلن نستعرض هنا الأحداث التاريخية التى توالت على الجزائر منذ وطئتها أقدام الفرنسيين ، لأنها ذائعة مشهورة ؛ ولكننا سنعمد إلى بسط الحقائق مدعمة بالإحصائيات ، دون تجن أو إسراف .

إن التاريخ ليسجل للجزائر المكافحة صفحات حافلة بأسباب المجد والفخار ، ملأى بألوان الكفاح والبطولة ، دفاعاً عن قوميتها وأمجادها ، وصوناً لشخصيتها التى افتن الاستعمار الفرنسى فى تسخير كل ما يملك من وسائل للقضاء عليها أو تشويه معالمها على الأقل .

وسنعود بالقارئ إلى هذه الوسائل التى لجأت إليها الحكومة الفرنسية لبلوغ هذا المأرب فيما بعد .

حقيقة العدوان الفرنسى المبيت

نرى لزاماً علينا ، إنصافاً للتاريخ وإيضاحاً للحقيقة ، أن نورد فى هذا الفصل بعض الدوافع التى حملت فرنسا على احتلال الجزائر بغض النظر عن الحجة التى تذرعت بها ولم تنطل على كبار الساسة فى ذلك العصر ، ألا وهى حادثة المروحة ، وضرورة غسل الإهانة التى لحقت بممثل فرنسا لدى داى الجزائر .

يقول سير روى دفركسس فى كتابه « مظاهر الجزائر » : إنه من وجهة النظر الأخلاقية ، لا يستطيع المرء بحال من الأحوال أن يبرر اعتداء أمة متمدينة على وطن غيرها . . .

ويخر السياسى النمسوى ، البرنس مترنيخ ، من العذر الذى تنتحله فرنسا للاعتداء على الجزائر ، قائلا : أمن أجل ضربة مروحة تنفق فرنسا مائة مليون من الفرنكات ، وتخاطر بأرواح أربعين ألفاً من زهرة شبابها ؟

الدوافع الاقتصادية :

والحقيقة أن هناك دوافع أخرى حملت فرنسا على احتلال الجزائر ، وأولها المطامع الاقتصادية ؛ فمن المعروف أن جميع المشروعات الاستعمارية تقوم على أسس تجارية ، ترمى إلى استنزاف خيرات البلاد المحتلة ،

وتملُّك موارد الرزق فيها ، واحتكار أسواقها ، وتسخير أبنائها لمصلحة الغزاة المستعمرين . وأدق تصوير لهذه الفكرة ، الشكوى التى رفعها حاكم البنغال الوطنى إلى إدارة الشركة الإنجليزية فى البنغال ، احتجاجاً على أساليب وكلائها — فى شهر مايو سنة ١٧٦٢ — إذ يقول : « إنهم يستخدمون القوة فى الاستيلاء على الطيبات والسلع من الفلاحين بربع قيمتها الحقيقية ، فى حين يرغمون المستهلك على أن يدفع خمسة أضعاف ثمن البضائع التى يبيعونه إياها » .

ولقد بلغ التسابق فى القرن التاسع عشر ذروته بين دول أوربا لاستعمار البلاد الأسيوية والأفريقية ؛ وكانت فرنسا أكثر الدول الأوربية رغبة فى الاستعمار وبحثاً عن الأسواق لتصريف منتجاتها ، وسعياً وراء التوسع وبسط النفوذ وانتزاع المواد الأولية ؛ لاشتداد المنافسة بينها وبين الإنجليز والهولنديين فى ذلك الوقت ، وفقدانها كندا والهند ، وضياع مصر من يديها ، بعد إخفاق حملة نابليون ؛ وقد ورد فى كتاب « بداية إمبراطورية »[1] أن وكيل العلاقات التجارية الفرنسية كتب إلى حكومته من ألمانيا يوصى بأن تعمل على غزو الجزائر ، قائلا : « إن الفوائد المادية التى تعود على فرنسا من غزو الجزائر ، بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التى تزخر بها الخزانة الجزائرية ، أجدى وأنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الاقتصادى التى قامت بها حتى الآن . . . »

---

(١) « بداية إمبراطورية » للكاتب اسكير ، صفحتى ٧٥ و ٧٦ .

ثم يستطرد معدداً الثروة الطبيعية التى تحتويها تربة الجزائر فيقول : « سهول طيبة ذات خصب عجيب ، ومناجم غنية بالحديد والرصاص ، وجبال من الأملاح المعدنية وملح البارود ، متناثرة هنا وهناك فى كل مكان ، تنتظر الأيدى التى تقوم على استغلالها . . . »

ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا المقام أن الثورة الفرنسية كانت قد أطاحت بطبقة النبلاء والأشراف وجردتهم من أراضيهم ، فكان من مصلحتهم فتح أراض جديدة فيما وراء البحار لتوظيف أموالهم واستعادة سلطانهم ومجدهم ؛ فكانوا بذلك من العناصر التى دفعت الحكومة الفرنسية إلى غزو الجزائر .

أما من حيث الصناعة فكانت فرنسا تعانى فى ذلك الوقت نقصاً شديداً فى المواد الأولية ، على أثر حروب نابليون . ونحن نورد فيما يلى ، نقلا عن كتاب « المسألة الجزائرية » ، جدولا يوضح فروق أسعار القطن فى كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا ، وفيه الدليل على عدم توافر هذه الخامة فى فرنسا وارتفاع أسعارها فيها :

ثمن القطن	فى لندن	فى ليبزيج	فى باريس
قطن برازيلى	٢٣٠ فرنكاً	٦٢٨ فرنكاً	من ١٦٠٠ إلى ١٦٤٠ فرنكاً
قطن الشرق	١٢٨ »	٥٧٠ »	من ٩٠٠ إلى ٩٢٠ فرنكاً

الدوافع السياسية :

طلع فجر القرن التاسع عشر على فرنسا وهى مطرودة من كندا فى

أمريكا ، ومن الهند فى آسيا ، ومن مصر فى أفريقيا ؛ ثم توالت عليها الهزائم فى أوربا فى أواخر عهد نابليون ، وأخذت أحلامها تنهار فى القارة عندما عقد مؤتمر لندن بعد هزيمة نابليون فى « ووترلو » ؛ ومن ثم أخذت تحاول استعادة مكانتها وسلطانها ، فكان أول ما حاولته فى هذا السبيل مهاجمة إسبانيا ، ولكنها ارتدت على أعقابها خاسرة ، ثم بدا لها فى الأفق أمل طالما راودها من قبل ، وهو غزو الجزائر ، وقد بدا لها هذا الأمل أقرب منالا مما كان فى عهد مضى ، بعد أن خلا العرين من آساده ، بارتحال المجاهدين من أهلها ، الذين طالما دفعوا عنها الشر وردوا العدوان ، وكانوا قد أبحروا بأسطولهم فى عام ١٨٢٧ ، لمساعدة الأسطولين التركى والمصرى فى حرب الموره .

وكان الإنجليز والفرنسيون والروس قد جمعوا جموعهم ودبروا خطتهم للقضاء على قوة المسلمين البحرية فى البحر المتوسط ؛ فخف الأسطول الجزائرى لنجدة الأسطولين التركى والمصرى ؛ فلما كانت وقعة « نافارين » دارت الدائرة على الأساطيل الثلاثة ، التركى والمصرى والجزائرى ، فابتلعها اليم بمن فيها من أبطال مغاوير ، وفقدت الجزائر بذلك معظم وحداتها البحرية الضخمة ، وكثيراً من وحداتها الخفيفة . . .

وهكذا خلا الجو لفرنسا ، بعد أن تحطم الأسطول الجزائرى الذى كان يقف لها بالمرصاد ، فأعدت عدتها ، وأخذت ترقب الأحداث وتتحين الفرص حتى كانت حادثة القنصل المفتعلة ، فطلعت فرنسا على العالم بالحجة التى تذرعت بها تبريراً للغزو .

وقد سجل المؤرخ الفرنسي « هنرى جارو » هذه الأكذوبة الصبيانية على حكومة بلاده ، فذكر فى كتابه « تاريخ الجزائر » الذى قرظه المجمع الفرنسي : « إن حكومة باريس كانت قد وطدت العزم على وضع حد لتسلط الأسطول الجزائرى على غرب البحر المتوسط ، فانتهزت فرصة غياب أكبر السفن الحربية الجزائرية فى المياه اليونانية ، لتجد دعوى تبرر بها إعلان الحرب على الجزائر ، فأرسلت تعليمات إلى قنصلها لدى حكومة الداي ليغتنم الفرصة ويثير أسباب النزاع . . . »

ومن الأسباب السياسية التى حفزت الحكومة الفرنسية إلى العدوان على الجزائر ، حرصها على شغل الرأى العام الفرنسي بحرب خارجية تصرفه عن التذمر الذى كانت تبديه طبقات الشعب من كبت الحريات ؛ وتكميم الصحافة ، والزج بالأحرار والجمهوريين فى غياهب السجون .

وثمة دافع آخر ، فقد كانت فرنسا فى مستهل القرن التاسع عشر من أقوى الدول الأوربية عسكرياً ، وأكثرها ازدحاماً بالسكان ، وأحرصها على استرداد ما فقدته من مجد على أثر الحروب النابليونية ، وتعويض ما ضيعت من مستعمرات نتيجة لما أصابها من الهزائم فى حروب القرن الثامن عشر . وكان الساسة الأوربيون يدركون تمام الإدراك ما يعتمل من هذه الأحاسيس فى نفوس القادة الفرنسيين ، المدنيين منهم والعسكريين على السواء ، فزينوا لفرنسا فى مؤتمر ڤينا الذى عقد فى ١٨١٥ القيام بحملة على الجزائر ، تساندها فيها الدول الأوربية ؛ ليحولوا بذلك دون نزوع الفرنسيين إلى التوسع على حساب القارة الأوربية ؛

وقد اتخذ المؤتمر هذا القرار بإجماع الآراء ، إلا رأى بريطانيا . . .

وقد استثار هذا القرار نشوة العسكريين الفرنسيين ، الذين كانوا يحلمون بانتصارات مجيدة ، تشبه الانتصارات التى نالوها فى حروب نابليون ، حتى لا يقال إن همتهم قد فترت ، وأنهم أصبحوا بغير قائدهم الأعلى لا حول لهم ولا قوة ؛ كما كان لهذا القرار أثره فى تشجيع فرنسا على محاولة تحقيق الحلم الذى طالما داعبها من قبل ، والذى عملت له مرتين فأصيبت فى كلتيهما بالخسران المبين — فزاد اهتمامها بالقطر الجزائرى ، وراحت تتحين الفرص للسطو عليه ؛ وبذلك تحقق للساسة الأوربيين ما أرادوا ، وأبعدوا عن بلادهم خطر الحرب . . .

الدوافع الصليبية :

ولا يفوتنا أن نذكر هنا الدوافع الصليبية التى كانت تحفز فرنسا (بنت الكنيسة الكاثوليكية المفضلة) إلى احتلال الجزائر ؛ إذ كانت تطمع فى أن يئول إليها ما كان لرومية القديمة من سلطان روحى واستعمارى فى أفريقيا ؛ وفى سبيل تحقيق هذا الأمل ، تعهدت للعالم الكاثوليكى بالعمل على نشر المسيحية بين سكان أفريقيا وردهم إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية .

ولا أدل على ذلك مما أثبته (دوق دى كلير مون تونير) وزير حربية فرنسا فى تقرير رفعه إلى مليكه ، شارل العاشر ، يبرر فيه مبادرة حكومة صاحب الجلالة إلى احتلال الجزائر : « أخذاً بثأر الإهانة التى لحقت بممثل فرنسا ، وإرضاء للمسيحيين ؛ وذلك بإبادة المسلمين ، أشد أعدائهم طغياناً ! »

ثم يستطرد فى تقريره قائلا : « مولاى ، إنها المشيئة الإلهية التى قضت بأن تنادى سليل القديس لويس ليأخذ بالثأر ، وليقتص للدين وللإنسانية ، وليغسل عار الإهانة التى لحقت به هو بالذات . . . وليس فى الدنيا دولة ، مهما يعظم شأنها ، تستطيع أن تملى على ملك فرنسا الطريقة التى يعامل بها داى الجزائر بعد انتصار قواته عليه ، كما لا تستطيع دولة أن تحدّ من التعويضات التى يرى جلالة الملك أن يفرضها على عدوه ، جزاء وفاقا للتضحيات الناشئة عن تلك الحملة التى ستعود بالخير العميم ، لا على فرنسا فحسب ، بل على أوربا بأسرها . ولسنا بحاجة إلى اقتناع جديد بأنه لاسبيل إلى استقرار الأمن فى الجزائر إلا بإبادة أهلها عن بكرة أبيهم ! »

وهذا مثال آخر على الروح الصليبية التى كانت توجه هذه الحملة ؛ فهاهو ذا شارل العاشر يواجه أعضاء مجلس النواب والشيوخ مجتمعين فى خطاب العرش الذى ألقاه يوم ٣١ يناير ١٨٣٠ قائلا : « وسترون أيها السادة أن التعويض الضخم الذى ستحصل عليه حكومتى ، رداً لشرف فرنسا ، سيؤول بحول الله وقوته ، لإخواننا فى الدين المسيحى ... »

أما الجنرال دى بومون الذى قاد الحملة البرية على الجزائر ، فيقول فى بيانه الموجه إلى الوعاظ المرافقين للجيش فى إحدى المناسبات الدينية : « لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح الباب على مصراعيه لتدخل المسيحية أفريقيا ، وإنا لنأمل أن تعم هذه الربوع قريباً ، لتعمل من جديد على ازدهار المدنية التى انطفأ مصباحها منذ عدة قرون ! »

تلك هى الحوافز الاقتصادية والسياسية والصليبية التى حدت بفرنسا إلى غزو الجزائر المسلمة .

حال الدول العربية والإسلامية
فى ذلك العهد

وإنه لمن المفيد فى هذا المقام أن نقف على حال الشعوب العربية والإسلامية ودولها فى ذلك العهد ، حتى تتجمع لدينا الأسباب التى جعلت فرنسا تقدم على غزو الجزائر بلا مبالاة ، ودون أن تحسب حساباً للمساعدات المادية والعسكرية التى كان من المفروض أن يقدمها العرب والمسلمون إلى أهل الجزائر فى محنتهم .

لقد كانت الحال فى مختلف أرجاء العالم العربى والإسلامى لا تبشر بخير ولا تبعث على تفاؤل ؛ فهذه الدولة العثمانية قد دب الفساد فى أوصالها ، وأصابها الانحلال ، وعمت فيها الفوضى ، حتى أطلق عليها الساسة الأوربيون اسم (الرجل المريض) ، فلا خوف من ناحيتها ، ولا ينتظر منها خير أو مساعدة ، إذ كان همها أن تكافح لتبقى ، وأن تحول دون مهاجمة الذئاب الجائعة لأراضيها .

وأما مصر فكانت فى شغل بفتوحاتها فى الشرق العربى ، وهى فتوحات شجعها عليها الاستعمار الأوربى ، ليستنزف قواها ، ويضعف إمكانياتها العسكرية ، حتى يسهل عليه فيما بعد أن ينقض عليها ويتحكم فى مصيرها ؛ وقد تحقق له كل ما أراد من ذلك . . .

على أن مصر فى ذلك العهد كانت شبه حليفة لفرنسا ، إذ كان

محمد على مديناً لها بولايته لمصر ، فسفيرها لدى الباب العالى هو الذى أيد ترشيحه للولاية على مصر ؛ فحفظ محمد على للفرنسيين هذا الصنيع ؛ ولا يفوتنا أيضاً ما بذله ماثيو دلسبس من جهود فى هذا الصدد ، كما لا يفوتنا أن نذكر المساعدات التى أداها عدد غير قليل من الفرنسيين الذين تخلفوا فى مصر بعد حملة نابليون وأشهروا إســـلامهم ، وانضموا إلى حزب محمد على ، فرجحت بهم كفته على منافسيه .

ولم يكن الدور الذى لعبه ماثيو دلسبس لمساعدة محمد على ، أقل خطراً من الدور الذى قام به ابنه فرديناند ، صاحب مشروع قناة السويس ، مع سعيد باشا ؛ أما أولئك الفرنسيون المتمصرون فقد كان الهدف الذى يسعون إليه ويبذلون فى سبيل بلوغه كل جهد ، هو إعادة الحكم الفرنسى إلى مصر ، ليكون ذلك سبباً إلى التحكم فى مصير العالم العربى ، وقد خفى هذا التدبير عن محمد على ، كما خفى عن خلفائه من بعده .

وقد ذكر بعض المؤرخين الفرنسيين ، وغيرهم ، أن فرنسا عرضت على محمد على ، قبل محاولة غزو الجزائر ، أن يقوم هو بتلك الحملة ، على أن تسانده وتشد أزره ، وتمده بالمال والعتاد . وذكر بعض هؤلاء المؤرخين أن فرنسا قدمت فعلا أكثر من عشرة ملايين من الفرنكات إلى محمد على ترغيباً له فى قيادة حملة لاحتلال الجزائر .

ويبدو أن فرنسا بعرضها هذا إنما كانت تحاول جس نبض محمد على والوقوف على حقيقة نياته ، إذا حاولت دولة أخرى أن تقوم بتحقيق هذا

المشروع ؛ فإن صح هذا الذى ذكره المؤرخون ، فقد كان خليقاً بوالى مصر أن يذكر أن الجزائر كانت هى الدولة العربية الإسلامية الوحيدة التى أعلنت الحرب على فرنسا سنة ١٧٩٨ حينما قاد نابليون حملته على مصر . كما كانت الدولة الوحيدة التى خف أسطولها عام ١٨٢٧ لنجدة الأسطولين التركى والمصرى فى مياه اليونان كما قدمنا . ومن المؤكد أن فرنسا لم تنس هاتين الحادثتين ، فأدخلت فى حسابها احتمال تدخل محمد على إذا ما حاولت تنفيذ خطة الغزو ، رداً لجميل الجزائر وعلى سبيل المعاملة بالمثل ؛ فلما تبين لها أن والى مصر فى شغل عن هذه الاعتبارات بما كان فى نظره أهم وأجدى ، أقدمت على خطتها العدوانية آمنة مطمئنة !

بقى بعد ذلك جارتا الجزائر : تونس ومراكش ، وكانتا كلتاهما أضعف شأناً وأخف وزناً من أن تثيرا مخاوف فرنسا أو تشغلا بالها ، ومن ثم لم تُقم لهما أى اعتبار . . .

احتلال الجزائر

وهكذا خلا الجو لفرنسا ، واجتمعت لها الأسباب لتقدم على غزو الجزائر فى غير اكتراث بالعالمين العربى والإسلامى ، وقد صدقت تقديراتها ، فتحركت جيوشها الجرارة من ميناء طولون يوم ٢٥ مايو ١٨٣٠ ، ونزلت بعد ثلاثة أسابيع فى شبه جزيرة سيدى فريح ، على مسيرة ٢٤ كيلومتراً من العاصمة ، وفقاً لخطة وضع تفاصيلها من قبل ضابط فى سلاح المهندسين ، كان قد جاء إلى الجزائر للتجسس ودراسة أغوار البحر عند هذه النقطة التى كانت قليلة الحصانة ، لبعد الشقة بينها وبين العاصمة التى كانت قبلة الغزاة فى كل محاولة سابقة ، وكانت حصانة العاصمة هى السبب الذى حمل الفرنسيين على أن يبحثوا عن مكان آخر قليل التحصين ، لتنزل فيه قواتهم البرية . . .

وفى شبه جزيرة سيدى فريح ، التحمت القوات المعتدية بالقوات المدافعة ؛ وقد ظلت الحرب بعد ذلك مشتعلة بين الفرنسيين وأهل الجزائر ، زهاء ثلاثة أرباع القرن ، أو أكثر من ذلك ، فلم يتحرك قطر عربى أو تخف دولة إسلامية واحدة لمساعدة الجزائر ، كأنما ظنت الدول الإسلامية جميعاً أن المصيبة ستحيق بالجزائر وحدها ، وما علموا أنه أول الشر ، وأن المحنة ستعم جميع العرب والمسلمين فى المشرق والمغرب على السواء .

والغريب أن هذه الظاهرة المؤلمة ما زالت طابع الحكومات العربية والإسلامية فى الحاضر كما كانت فى الماضى القريب ، فلم تجد واعظاً من دروس الماضى الأليم يجمعها على الوحدة ، ولم تزل مفككة الأوصال ، كل منها يسعى إلى منفعته العاجلة ، دون اعتبار للأخوة فى الجنس أو فى الدين .

ونعود إلى تفصيل ما كان ، فنقول إن حكومة الجزائر فى ذاك الوقت لم تكن تتوقع أن تأتيها الضربة من ذلك المأمن ، وأن تنازلها القوات المعتدية فى البر ؛ ومن ثم كان كل اهتمامها منصباً على تقوية أسطولها والعناية بقوتها البحرية ، حتى إنه لم يكن لديها من القوات البرية غير فرقة واحدة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل ؛ ومن أجل هذا نزل الفرنسيون إلى البر دون أن يلقوا مقاومة تذكر ، فكان هدفهم الأول بعد ذلك احتلال العاصمة ، التى لم تلبث أن سقطت تحت وطأة أسلحتهم الحديثة فى يوم ٥ يوليه ١٨٣٠ أى بعد اثنين وعشرين يوماً من نزولهم إلى البر الجزائرى ، قطعوا فى أثنائها ٢٤ كيلومتراً .

وتوالت إنذارات القائد الفرنسى فى أثناء حصار العاصمة ، وأدرك الداى عدم جدوى المقاومة ، فرأى حقناً للدماء توقيع الاتفاقية التى عرضها القائد الفرنسى دى بومون ؛ وتقضى بتسليم جميع الحصون الجزائرية ، ومرسى العاصمة ، وأن يكفل القائد الفرنسى لداى الجزائر الحرية ويترك له ثروته الخاصة ، كما يترك له حرية السفر مع أفراد أسرته إلى أى مكان يختاره ، فى حماية القائد العام ، وتقوم على حراسته كتيبة فرنسية مدة إقامته فى الوطن الجزائرى .

وقد نصت الاتفاقية فوق ذلك على أن حرية القيام بشعائر الدين

الإسلامى مكفولة للجميع ، فلا اعتداء على المساجد ، ولا انتهاك لحرمات البيوت ، ولا تعرُّض لمعايش السكان . . .

وهكذا تم لفرنسا ما كانت تصبو إليه وتجاهد له منذ أجيال ، فدخلت جيوشها عاصمة الجزائر ، وتوارت أعلام الدولة الجزائرية من الأبراج والحصون ودور الحكومة ، لترفرف مكانها أعلام الدولة المحتلة . . .

ولم يقتصر الشرّ على ما بدر من الجند الفرنسيين فى نشوة النصر ، بل اتسع نطاق العدوان على مر الأيام ، وأسوأ شاهد على ذلك تقرير اللجنة الملكية التى أوفدها ملك فرنسا للتحقيق فى فظائع الجيش الفرنسى بالجزائر ، والتى سجلت عليهم جرائم يندى لها جبين الإنسانية ؛ من ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الأموال التى استولى عليها الفرنسيون من خزانة الدولة الجزائرية ، فى اليوم الذى تم فيه توقيع الاتفاقية ؛ فقد ذكر المؤرخون الفرنسيون أنفسهم ، أن المبالغ التى تم الاستيلاء عليها فى ذلك اليوم ، بلغت ١٥٠ مليوناً من الفرنكات الذهبية (أى أكثر من ستة ملايين من الجنيهات الذهبية) ، على أن هذه المبالغ لم يصل منها إلى العاصمة الفرنسية غير ٤٨ مليوناً ، مما لا يترك مجالا للشك فى أن القائمين على الأمر من ضباط الحملة قد اختلسوا مبلغاً يربو على مائة مليون ، هذا إلى الغنائم الأخرى التى وقعت فى أيدى الغاصبين ، ومن بينها ألفا مدفع مختلفة العيار ، وكميات كبيرة من الأصواف والمواد التموينية الأخرى ؛ وبذلك يمكن أن يقال إن الحكومة الفرنسية قد غطت نفقات الحملة العسكرية التى قدرت تكاليفها بمبلغ ٤٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك ، وربحت فوق ذلك أكثر من ١٢ مليوناً من الفرنكات الذهبية !

الحال الاقتصادية قبل الاحتلال

كانت الحال الاقتصادية فى الجزائر قبل الاحتلال مزدهرة ، وكان القطر الجزائرى يحتل مكانة مرموقة فى حوض البحر المتوسط بصفة خاصة ، وفى المحيط الدولى بصفة عامة ، لخصوبة أرضه وتنوع محاصيله ووفرتها ، هذا إلى جانب جهازه الصناعى العظيم ، وتجارته البحرية الواسعة .

وقد كانت زراعة الحبوب – كما سبق أن أوضحنا – من أهم موارد الجزائر ، ويمكن القول بصفة عامة : إن الحبوب كانت من بين الأسباب التى أدت إلى تفاقم الخلاف بين فرنسا والجزائر ، حتى تطور إلى نزاع مسلح ، انتهى بهذا العدوان الصارخ على القطر الجزائرى عام ١٨٣٠ .

وكانت الحبوب بأصنافها المختلفة ، لا سيما القمح ، بالغة الكثرة ، بحيث كان الجانب الأكبر منها يصدر إلى خارج البلاد .

وكانت تربية الأغنام منتشرة انتشاراً كبيراً ، لاتساع رقعة المراعى وغزارتها ، وكان كثير من أهل البلاد يقضون شهراً كاملا كل سنة فى الرعى .

أما الصناعة فلم تكن قاصرة على استخراج النحاس والملح والمرمر ، بل كان هناك معاصر للزيت ، ومصانع للصابون والعطور والنسيج وغيرها .

وكانت الصناعات الريفية راقية ، فكان الزائر يرى الأسواق عامرة فى كل مدينة بالمنسوجات الصوفية والحريرية والمصنوعات الجلدية

والنحاسية ، والأسلحة التي لم يكن يخلو منها بيت جزائري .

وكان للجزائر كما قدمنا تجارة بحرية واسعة النطاق ، حتى اعتبر البحر المتوسط « بحيرة جزائرية » فسفنها تمخر عبابه جيئة ورجعة ، حاملة الأرزاق والبضائع المختلفة إلى الموانئ الإسلامية وغيرها من الموانى الأوربية ، أمثال مرسيليا وليفورن وأثينا وغيرها .

وكان لها في الداخل مواصلات واسعة النطاق تربط بين سائر أنحاء القطر ؛ وقد ترك أهل الجزائر لليهود عمليات التصدير والاستيراد ، تحرزاً من شبهة الربا في هذا النوع من التجارة .

وأهل الجزائر — كما يتضح من مذكرات بعض الضباط والمؤرخين الفرنسيين — أهل جد ومثابرة ، فشعارهم الدائم : « كلٌ يجازى على حسب عمله ! » فعلى كل من يريد اتقاء العوز أن يعمل ليعيش ، أما البطالة فلم يكن لها في البلد أثر ؛ وكان مستوى المعيشة لذلك مرتفعاً بشكل ملحوظ .

وملاك الأمر أن الموارد الاقتصادية في الجزائر كانت تفيض عن حاجة السكان وتعود على أهل البلاد بالرخاء والسعة .

ومما يذكر في هذا الصدد أن الأمير عبد القادر الجزائري حاول ، أثناء حرب الاستقلال ، أن يدخل بلاده في دائرة النهضة الآلية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، فأنشأ بعض معامل لإنتاج الأسلحة وصهر المعادن ، ثم انتهت تلك البداية الطيبة بعد هزيمته على يد الفرنسيين .

الملكية العقارية قبل غزو الجزائر

كان البربر من سكان الجزائر قبل الفتح الإسلامى يعيشون على الصيد والقنص ، قبل أن يتجهوا نحو تربية الخيول والماشية بأنواعها .

ثم عرفت الزراعة طريقها إلى القطر الجزائرى فى القرن الثانى قبل الميلاد ، ولكن القبائل الرحل احتفظت بطابع الملكية الجماعية فى الأراضى والماشية على السواء ، بعد أن نزع أهل قرطاجنة الذين احتلوا الجزائر أراضى السكان الأصليين ؛ وكذلك فعل الرومان من بعد ، فاستولوا على الأرض وقاموا بزراعتها لمصلحة الأشراف والقادة العظام . . .

وفى القرن السابع فتح العرب الجزائر ، فأعادوا فيها نظام الملكية الجماعية والفردية ، ثم جاء الترك العثمانيون فى القرن السادس عشر فانتزعوا الأرض من أصحابها الشرعيين ، بحجة سداد ما عليها من عوائد ، ثم تقاسمها السلطان مع مواليه الذين كانوا يحكمون البلاد باسمه !

ولكن كثيراً من الجزائريين كانوا يحرصون على بقاء الأرض فى أيديهم ، فيقفونها على ذراريهم ، كما كان الأوربيون يفعلون فى القرون الوسطى ، إذ يضعون أملاكهم تحت إشراف الكنيسة فراراً من دفع الضرائب الباهظة ، ومن ثمة انتشر نظام الحبوس ، أى الأوقاف ، فى الجزائر وغيرها من الأقطار الإسلامية التى فتحها الترك العثمانيون ، وما زال النظام المذكور سائداً فى كثير منها حتى اليوم .

وإلى جانب نظام الوقف ، كان فى الجزائر نظام آخر من الملكية يدعى نظام « العشور » ، ويقول المؤلف الفرنسى ديمونيتس[١] ، إن هذا النظام كان معمولا به فى الجزائر ، كلما قام الداى بتأديب قبيلة شقت عصا الطاعة عليه ، فكان يترك الأرض لرئيس القبيلة ينتفع بغلتها دون أن يكون مالكاً لها .

فلما احتل الفرنسيون الجزائر ، لم يعدم الفقهاء الفرنسيون نظريات وضعوها لتبرير نزع ملكية أراضى العشور بالجملة لصالح المستعمرين الفرنسيين . إلا أن بعض فقهاء القانون الفرنسيين ، أمثال موريس واهل[٢] ، فندوا هذه النظرية ، قائلين إنها إنما وضعت لتبرير غرض غير شرعى ، ولا سند لها من المنطق أو القانون ، وإن أراضى العشور ملك شائع بين أفراد القبائل لا يمكن انتزاعها منهم أو انتزاعهم منها .

وإلى جانب هذين النظامين كان نظام الملكية الفردية قائماً فى الجزائر ، وكانت معظم الأراضى بين أيدى الإقطاعيين وموالى السلطان العثمانى .

وفيما يلى توزيع الأراضى فى الجزائر قبل العدوان الفرنسى عليها :

أراضى العشور الجماعية	٥	مليون هكتار
أراضى تملكها القبائل	٢	« «
أراضى فى حيازة العرب منذ الفتح العثمانى	١,٥ مليون	«
أراضى الحبوس (الموقف)	٣ مليون	«
« يملكها الداى	١,٥	« «
« غير منزرعة (صحراوية)	٢٣	« «

---

(١) « الذكرى المئوية لفتح الجزائر » لمؤلفه ديمونيتس .

(٢) ومن هؤلاء الفقهاء إيمانويل بيسون ، ولوى فنيون ، وأندريه جوليان .

السياسة الزراعية بعد الغزو الفرنسي

نزع ملكية الأراضي (١٨٣٠ – ١٨٧٠) :

تنص المادة الخامسة من اتفاقية التسليم التي وقعها الجنرال بورمون وداي الجزائر ، على أن يتعهد القائد بعدم المساس بملكية السكان الجزائريين لما تحت أيديهم من الأراضي ؛ غير أن القائد لم يلبث أن نقض العهد ، كما هو مصير جميع الاتفاقات التي تعقد بين الدول المستعمرة والشعوب المغلوبة . . .

وقد بدأت عملية نزع الملكية وطرد أصحاب الأراضي الشرعيين منها غداة توقيع الاتفاقية ، فكان أول إجراء قام به القائد العام أن وقع مرسوماً يقضي بمصادرة أملاك الأتراك الجزائريين لصالح الدولة ؛ ولم يكتف قائد الحملة بذلك ، بل أمعن في العسف والغدر ، وأمر بالاستيلاء على الأعيان الموقوفة على المساجد والخيرات ، فحرم بذلك عدداً كبيراً من المنتفعين ، فلم يلبث عدد المتسولين أن زاد زيادة ملحوظة . . .

وقد شهد بذلك شاهد من أهلها ، فكتب كرستيان الفرنسي يقول : « لقد تمت غداة توطد أقدام الغزاة الفرنسيين في أرض الجزائر ، عدة صفقات مريبة ، فأوعز نفر من المسيحيين والخونة من أهل البلاد إلى الجنرال بورمون بطرد الجزائريين الذين ينتمون إلى أصل تركي من

أملاكهم، بحجة التآمر على قوات الاحتلال ؛ ولما استجاب لهم الجنرال صودرت أملاكهم ، واعتدى على حرماتهم ، وسيقوا كالأنعام بغير شفقة ولا رحمة ، ودون ما يستر عورة نسائهم ، إلى رصيف المرسى حيث حشروا على السفن التى أبحرت بهم إلى المنفى ، وكان كل مالك منهم يحمل فى يده اليمنى عقداً بالتنازل عن أرضه، أكره على توقيعه، وفى يده الأخرى دراهم معدودات ، هى كل ما ناله كتعويض عن أملاكه المصادرة» ...

وقد حوت محاضر اللجنة الملكية التى أوفدت إلى الجزائر عام ١٨٣٣ وصفاً دقيقاً للعمليات المريبة التى تمت غداة الغزو الفرنسى ، نقتطف منه هذه النبذة القصيرة :

« وبين يوم وليلة أصبحت مدينة الجزائر مسرحاً للصفقات المريبة والغش والتدليس ، فما كان على الإنسان ، لكى يصبح مالكاً ، إلا أن يشى بأخيه ويلصق به تهمة معارضة الاحتلال ، فيصبح فى اليوم التالى مالكاً لأرضه بقوة الجيش الفرنسى ؛ فهل ذهبنا إلى هذه البلاد لتوطيد دعائم الحضارة أم لإهدار الحقوق ؟. . . ومن عساهم أن يكونوا هؤلاء المستوطنون الفرنسيون ؟ أليسوا دخلاء على أهل البلاد ؟ فأى خير يرجى منهم لها ؟. . . إنهم لا يفلحون الأرض، ولا يزرعون ولا يجنون ثمراً ، ولا يحترفون صناعة ؛ ومع ذلك منحتهم سلطات الاحتلال سند الملكية لأراض لم يروها بأعينهم ، فأصبحوا أصحابها وسادتها ، وهكذا أثارت سلطات الاحتلال حفيظة البدو والحضر . . . ثم ما لبث هؤلاء المستوطنون أن عمدوا إلى بيع أراضيهم بأضعاف أثمانها ، ظلماً وعدواناً ، فماذا أفادت

فرنسا من هذه المضاربات الحقيرة ؟ هل ذهب شبابنا إلى الجزائر ليحموا طغمة من الأشرار سارت فى أعقاب الجيش لتنعم بالغنائم والأسلاب ؟ ... إن النفس لتصاب بالغثيان مما حدث فى الجزائر تحت سمع القيادة وبصرها مما تأباه النفوس الكريمة والقلوب الرحيمة ! »

ثم توالت بعد ذلك المراسيم تلغى حقوق مئات الألوف من الملاك بجرة قلم، فصدر مرسوم (جنتى دى بوسى) فى أول مارس ١٨٣٣ ، يقضى بنزع ملكية كل أرض لم يقدم صاحبها مستندات ملكيته لها خلال فترة معينة ، ولما كان نظام الملكية من قبل قائماً على أساس التوارث المعروف ، لم تكن ثمة مستندات ، فنزعت بذلك المرســوم ملكية مليونى هكتار ، بدون مسوغ قانونى . وكم من أناس باعوا أملاكهم بأبخس الأثمان أملا فى استردادها بعد رحيل الفرنسيين عن بلادهم !

وقد سجل بعض الكتاب الفرنسيين أن الفاقة بلغت ببعض الجزائريين أن باعوا قطعة من الأرض نظير لقمة تمسك الرمق، وخشية أن تنتزعها السلطات الفرنسية من أيديهم بلا ثمن، فلا ينالوا دانقاً ولا سحتوتاً . . .

ومن أمثلة الغدر الفاضحة أن المارشال الفرنسى كلوزيل استولى على مائتى هكتار من الأراضى الخصبة، ظلماً وعدواناً ، فى نظير دفع إيراد سنوى لأصحابها قدره ٣٦٠ فرنكاً (أى ما يساوى نحو ١٥ جنيهاً مصرياً) ، كما وضع يده على ضيعة أغا بلدة فودنك فى نظير مبلغ مماثل يدفع للأغا سنوياً . . .

وكم من أراض باعها أصحابها الفرنسيون عدة مرات ، ومع هذا اعترفت سلطات الاحتلال بأنهم ملاكها الشرعيون، برغم بيعها إياها ،

وبرغم الشكاوى التى رفعها المشترون إلى سلطات الاحتلال !

هذا قليل من كثير من المخازى التى سجلتها لجنة التحقيق الملكية فى تقريرها ، والتى تعد برهاناً ناصعاً على استهتار الفرنسيين بحقوق الناس وعدم مراعاتهم لما تمليه عليهم الديانة المسيحية التى ينتحلونها من مبادئ ...

وفى عام ١٨٥٠ تقدمت حكومة الجمهورية الفرنسية إلى مجلس النواب بمشروع قانون زراعى يسرى على الجزائر ، ويقضى بكفالة حقوق الملكية للجزائريين ؛ ولكن هذه الملكية يجب أن تكون مدعمة بالأسانيد ، أو أن تكون حيازة الأرض ثابتة لواضع اليد منذ عشر سنوات على الأقل . أما الملكية الجماعية فقد اعترف القانون لأصحابها بحق الانتفاع دون الملكية ذاتها. وينص هذا القانون على أن أملاك الدولة تشمل :

١ ــ جميع الأملاك التى تخص الدولة حسب القوانين الفرنسية (الحصون ، والطرق ، والأراضى الفضاء التى لا مالك لها ، والمبانى الحكومية ، والتركات التى لا ورثة لها) .

٢ ــ الأراضى البور ، وما سبق الاستيلاء عليه من أملاك الدايات (وبذلك دخل جانب كبير من المراعى الخصبة ضمن أملاك الدولة) .

٣ ــ جميع الأعيان الموقوفة على الحرمين وفقراء المدينة المنورة !

٤ ــ أملاك الأتراك الذين أبعدوا عن الجزائر بعد فتحها .

٥ ــ الأعيان التى استولت عليها سلطات الاحتلال بمقتضى مرسوم ٣١ أكتوبر ١٨٤٥ ، ويدخل فيها الغابات التى تبلغ مساحتها مليونى هكتار .

الإمبراطورية الفرنسية الثانية

تنظيم عمليات السطو :

ثم كان عهد الإمبراطورية الثانية ضغثاً على إبالة ، فأوفدت حكومة باريس بلجنة إلى الجزائر لتنظيم عمليات السطو على أملاك الجزائريين ، فقررت هذه اللجنة فيما قررت ، ألا يبقى لصاحب الأرض من أرضه إلا الجزء المزروع منها ، أما مساحة المراعي فقد قدرت على نسبة رءوس الماشية المقيدة فى بطاقات مصلحة الضرائب ، وما زاد على ذلك يكون من نصيب مصلحة الأملاك الفرنسية ؛ كما اعتبرت من أراضى العشور كل قطعة لم يكن صاحبها مالكاً لها منذ ثلاثين سنة على الأقل ، ومقتضى هذا أن تنزع ملكية جميع الأراضى التى توارثها الأبناء عن الآباء دون أن تكون تحت أيديهم مستندات الملكية . . .

على أن نابليون الثالث كان حانقاً على الفرنسيين الذين يستوطنون الجزائر ، لأن أصواتهم فى الاستفتاء كانت ضد انتخاب نابليون رئيساً للجمهورية ؛ فرفض مشروع اللجنة ، نكاية فى أولئك المستعمرين الفرنسيين ، لا حرصاً على العدالة .

وفى ٢٣ أبريل ١٨٦٣ صدر مرسوم يقضى بتمليك الأراضى للذين كانوا ينتفعون بغلتها جيلا بعد جيل ؛ على أن المرسوم فيما عدا ذلك كانت

بقية مواده مجحفة بحقوق الجزائريين ، فلم تترك للقبائل إلا ثلث ما كان لها من أراض قبل صدور المرسوم .

وجملة القول أن السياسة الزراعية التى اتبعتها فرنسا فى الجزائر إنما كانت تهدف قبل كل شىء إلى نزع الأراضى من أصحابها لمصلحة المستوطنين المستعمرين ، فبدأت بضم الغابات والأراضى البور إلى أملاك الدولة ، بدعوى أنها أرض فضاء لا مالك لها ، وكانت من قبل ، وفقاً للعرف الإسلامى ، أرض الله ، لكل امرئ أن يسعى فى مناكبها ويأكل من رزقها ، وعلى هذا الأساس كان الأهالى يتنقلون بينها أحراراً لطلب المرعى ، وكان حرمانهم منها حرماناً لهم من مصدر رزقهم الوحيد !

ولعل الفرنسيين أرادوا أن يسيروا على نهج الأتراك عندما حولوا جميع الأراضى فى الجزائر فجعلوها ملكاً للسلطان ، إلا أن السياسة الفرنسية كانت أشد إجحافاً بالسكان ، لأنهم كانوا فى ظل الحكم العثمانى يزرعون الأرض ، ويستولون على غلتها ، فى نظير إتاوة سنوية تدفع للحكومة ، أما فى العهد الفرنسى فكانت هذه الأراضى تنزع منهم لتعطى للمستوطنين الفرنسيين !

وقد توالت عمليات السطو على الأراضى الحبوس واالعشور والمملوكة ، خلال السنوات الأولى التى أعقبت الغزو ، ثم صدرت بعد ذلك القوانين لحماية « الأمر الواقع » الذى تم بالاحتيال والغصب فى أثناء العمليات الحربية .

توزيع الأراضى الجزائرية :

ذكر ديمونتيس[1] أن توزيع الأراضى فى الجزائر حسب إحصاء عام ١٩١٧ كان على الوجه التالى :

أملاك الدولة	(٤٤,٥ ٪)	٩,٢٦٨,٨٣٦	هكتار
أملاك الأوربيين	(١١,١ ٪)	٢,٣١٧,٤٤٧	»
أملاك فى حيازة الجزائريين	(٤٤,٤ ٪)	٩,٢٢٦,٩٦٩	»
الجملة		٢٠,٨١٣,٢٥١	هكتار

ثم تغيرت النسب حسب إحصاء ١٩٢٩ فأصبحت على الوجه التالى :

أملاك الأوربيين	٢,٣٤٤,٠٠٤	بزيادة قدرها	١ ٪
أملاك الوطنيين	٨,٣٣٣,٠١١	بنقص قدره	٩,٥ ٪

وقد عمد الاستعمار إلى توطيد أقدام الإقطاع فى الجزائر ، ويدل على ذلك الجدول التالى المأخوذ عن الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٢٠

	الملاك		مساحة الأراضى	النسبة المئوية
	العدد	النسبة		
أقل من ١٠ هكتارات	٤٤٣,٠٠٠ مالك	٦٨,٧٪	١,٧٨١,٠٠٠ هكتار	١٧,٩
من ١٠ إلى ٥٠ »	١٤٧,٠٠٠ »	٢٢,٨٪	٢,٨٥٢,٠٠٠ »	٢٨,٨
من ٥٠ إلى ١٠٠ »	٤٢,٠٠٠ »	١٩,٨٪	١,٩٦٠,٠٠٠ »	١٩,٨
أكثر من ١٠٠ هكتار	١٣,٠٠٠ »	٢,١ ٪	٣,٣١٦,٠٠٠ »	٣٣,٥

(١) (اقتصاديات الجزائر) للكاتب ديمونتيس ، صفحتى ١٠٤ — ١٠٥ .

ويتبين من هذا الإحصاء أن ثلث الأراضي المتزرعة والمراعي كان ملكاً لعدد من السكان لا تتجاوز نسبتهم ٢,١٪ من المجموع ، في حين لا يملك بقية السكان الجزائريين أكثر من ١/٩ مساحة الأرض .

أما الأوربيون فيبين الجدول التالي كيفية توزيع الأراضي فيما بينهم :

	عدد الملاك	النسبة	المساحة		٪
أقل من ١٠ هكتارات	٨٨٧٧	٪٣٣,٩	٤٢,٥٣٥	هكتار	١,٨
من ١٠ إلى ٥٠ «	٧١٤٠	٪٢٧,٣	٢١٣,٣٢١	«	٩,١
من ٥٠ إلى ١٠٠ «	٤٧٢٥	٪١٨,١	٣٦٦,١٦٩	«	١٥,٦
أكثر من ١٠٠ هكتار	٥٤١١	٪٢٠,٧	٧٢١,٩٨٠	«	٧٣,٥

والفرق بين الجدولين واضح لا يحتاج إلى تعليق

هذا إلى أن الاستعمار يحابي الأوربيين على حساب أهل البلاد ، فيمدهم بالمعونة الفنية ، ويزودهم بالآلات الزراعية والمبيدات الحشرية ، مما يزيد في إنتاج الأراضي التي يملكها الأوربيون ؛ وفيما يلي جدول يبين فروق الإنتاج في المحاصيل الرئيسية بين المزارع الأوربية والجزائرية بالنسبة المئوية للهكتار الواحد :

الملكيات	القمح	الشعير	الذرة	النسبة في المجموع
الأوربية	٨,٢٥	١٠,١٢	٩,٠١	٩,٠١
الجزائرية	٥,٢٨	٦,١٧	٦,٨٥	٥,٨٥

الاستغلال المنظم :

بذل المستعمرون كل جهد لاستغلال الجزائر أسوأ استغلال ؛ فالميزانية يقررها مجلس نصف أعضائه من الفرنسيين والنصف الآخر من الجزائريين الخاضعين للسلطة الفرنسية ؛ ومن بين هؤلاء الأخيرين من خربت ذممهم فباعوا مصالح مواطنيهم فى نظير ما يغدقه الاستعمار عليهم .

ويتبين من ميزانية القطر الجزائرى أن مجموع ما يدفعه الأوربيون من ضرائب مباشرة – مع أن عددهم لا يتجاوز ٨٠٠ ألف – أكثر مما يدفعه المسلمون الذين يبلغ عددهم ١١ مليون ؛ ومعنى هذا أن دخل الأوربيين – وهم قلة – يزيد على دخل أهل البلاد جميعاً . . .

كما يتضح من هذه الميزانية أن الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة ، أو بعبارة أخرى : أن الميزانية تتجمع حصيلتها مما يدفعه المسلمون – بما لهم من أكثرية عددية – من ضرائب غير مباشرة . . .

يضاف إلى كل ذلك أن التجارة والصناعة والمواصلات والمصارف ، كلها فى أيدى الغزاة الغاصبين ؛ أما الجزائريون فإنهم يكدون ويكدحون لكى يشتروا ما يلزمهم من المنتجات الفرنسية التى فرضها الاستعمار وحماها من المنافسة الأجنبية .

يتضح من كل ذلك أن الاستعمار الفرنسى قائم على الاستغلال

الاقتصادى ، بالاستيلاء على المواد الأولية وفتح السوق لتصريف المنتجات ؛ فلا عجب إذا رأينا المستعمر الفرنسى يعمل جاهداً لإقصاء الوطنيين عن الميدان الاقتصادى .

ومن ثمة نشأت أمام الوطنيين مشكلة المستوطنين الأوربيين وما تحت أيديهم من أراض ومصانع لا يملك الوطنيون حيلة ولا وسيلة ولا مالا لاستردادها من أيديهم بثمنها . . .

وما حيلة الشعب الجزائرى الأعزل فى ذلك ما دام الاستعمار يستخدم القوة الوحشية والإكراه ويسن القوانين للاستيلاء على الثروة القومية وعرقلة تطور الشعب الاقتصادى .

فالقروض ورخص الاستيراد والتصدير لا تمنح للتجار وأصحاب المصانع المسلمين إلا إذا كانت ميولهم فرنسية ؛ كما لا يتورع الفرنسيون عن فرض الضرائب الفادحة على المسلمين وعزل الموظفين والمستخدمين منهم بتهمة الوطنية ، هذا إلى إجراءات المصادرة والإغلاق كلما وجد المستعمر سبيلا إلى ذلك .

الحالة الاجتماعية :

تعيش فى الجزائر طائفتان : طائفة المستعمرين الفرنسيين والمستوطنين لأوربيين ، وهم فئة قليلة ؛ وطائفة الجزائريين ، أهل البلاد الشرعيين ، وهم الأغلبية الساحقة ، إذ يبلغ عددهم ــ كما قدمنا ــ أحد عشر مليوناً .

ويزعم المستعمرون أن الأمة الجزائرية تتكون من عدة عناصر متنافرة ،

هى العنصر البربرى ، والعنصر الميزانى ، والعنصر الشاوى ، ثم العناصر العربية والتركية والزنجية ؛ وهو زعم باطل لا يقوم عليه دليل ، وإنما يفترى المستعمرون هذه الفرية لأغراض غير خافية على أحد من أهل البلاد ولا على أحد من أهل السياسة فى شتى البلاد ؛ ذلك أن الإسلام قد وحد بين أهل الجزائر وطبعهم على لسان واحد ودين واحد وقومية واحدة منذ بضعة عشر قرناً ؛ وقد ازداد الشعب الجزائرى تماسكاً ووحدة بفضل مظالم الاستعمار وبفضل الأحزاب الوطنية التى تعمل على توثيق أسباب الأخوة القومية بين أبناء البلاد ، فانمحت كل أسباب الخصام والتنازع القبلى التى أشعل نارها الاستعمار ليظل له السلطان والغلبة ، وأصبح الجزائريون فى الوقت الحاضر إخوة يشعرون شعوراً واحداً ويفكرون تفكيراً واحداً وتدفعهم إرادة واحدة نحو هدف واحد ، لا فرق بين ناطق منهم بالضاد ولاهج بالبربرية ؛ وتدل الشواهد التى لا تقبل الجدل على أن الصبغة القومية حقيقة لا سبيل إلى جحدها .

ويبلغ عدد الأقلية الأوربية فى الجزائر ٨٠٠ ألف نسمة ، بين مسيحيين (٩٠٪) ، ويهود اندمجوا تماماً فى الأسرة الأوربية ، ماعدا يهود المناطق الجنوبية ؛ وبين الأوربيين عدد يتراوح بين ١٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف لا يتمتعون بالجنسية ، والباقون وعددهم نحو ٦٠٠ ألف من المواطنين الفرنسيين ، ويجمع بينهم جميعاً شعور البغضاء للعرب الجزائريين ، وتتحد كلمتهم على اضطهادهم والتنكيل بهم فى كل فرصة .

والأمر الذى يسترعى النظر ، هو اطراد تكاثر السكان العددى بين

الطائفتين اللتين تستوطنان الجزائر ؛ أما أهل البلاد فإن عددهم يزداد سنوياً بما يتراوح بين مائة وخمسين ألفاً ومائتى ألف ، برغم أن وسائل الوقاية الصحية والعلاجية تكاد تكون معدومة ؛ وكثرة تناسل الجزائريين هو سبب زيادة عددهم المطردة، ولا سبب غيره ،لأن القوانين الاستعمارية تحول دون استيطان العرب والمسلمين من غير الجزائريين أرض الجزائر.

أما التناسل بين الأوربيين فيكاد يكون عديم الأثر ، وإنما ترجع أسباب زيادتهم إلى تضخم عدد المهاجرين من الأوربيين إلى الجزائر سنة بعد سنة ، لما يلقونه من رعاية وما يحظون به من معاملة حسنة وما يمنحونه من امتيازات سخية ؛ ومنذ عهد الاحتلال يعمل المستعمر على إبادة أهل البلاد الشرعيين بشتى الوسائل ، وفى الوقت ذاته يشجع على هجرة الأوربيين إلى الجزائر بما يقدم لهم من تسهيل وامتياز ؛ ولكن الشعب الجزائرى بالرغم من كل ذلك ، ظل محتفظاً بخصائص جنسه وصفاته الرفيعة ، وهو يقاوم وينمو ويتكاثر ويزداد كل يوم قوة وتفوقاً على العناصر الأجنبية الدخيلة . . .

الإسلام :

وتعرف فرنسا تمام العرفان أن الإسلام هو العامل الرئيسى فى تكوين ذاتية الجزائريين وشخصيتهم ، ولهذا تحرص فرنسا — وهى ابنة الكنيسة الكاثوليكية — على مواصلة الجهود فى سبيل محو هذه الذاتية ؛ وقد كانت

أولى خطواتها فى هذا السبيل ، أن وضعت الشئون الدينية تحت سلطانها المباشر ، فاستولت على الحبوس والعشور وأدخلتها ضمن نطاق أموال الدولة كما قدمنا ، وبذلك أصبحت المساجد تحت رحمة الإدارة الفرنسية ، تعين فيها ضعاف النفوس الذين يسبحون بحمدها ويأتمرون بأوامرها .

والعجيب أن مبدأ فصل الدين عن الدولة الذى أعلنته الجمهورية الفرنسية ، يطبق على جميع الأديان ما عدا الدين الإسلامى ؛ وأعجب من هذا أن الدولة تنفق على الكاثوليكية والبروتستانتية ، وحتى على المعابد اليهودية ، ثلاثة أضعاف ما تخصصه للمساجد الإسلامية ، هذا فى الوقت الذى يزيد فيه عدد المسلمين على أتباع الديانات الأخرى مجتمعة ، زيادة فوق كل نسبة !

وفى الوقت الذى تشدد فيه سلطات الاستعمار النكير على المسلمين وتعرقل بكل الوسائل إقامة شعائرهم الدينية ، تشجع بكل ما أوتيت من قوة محاولات المبشرين المسيحيين ؛ ويتلخص برنامج التنصير الذى وضع أساسه الكردينال لافيجرى منذ عام ١٨٦٧ فيما جاء على لسانه ، أنه « يجب أن نجعل من الأمة الجزائرية مهداً لأمة مسيحية كريمة ، وأن نضىء أرجاءها بنور مدنية وحيها الإنجيل ، وأن نربط مصير أفريقيا بحياة الشعوب المسيحية . . . تلك هى رسالتنا الإلهية ! » .

وقد سار الآباء اليسوعيون على هذا النهج ، فنشطوا لمحو معالم الإسلام وتنصير الشباب الجزائريين ، مستغلين حالة الشقاء البؤس التى كانوا يعانونها ومعتمدين على المعونات الأدبية والمادية التى تقدمها لهم الإدارة الفرنسية .

ومن هذا السبيل جنوح الاستعمار الفرنسى إلى محاربة القضاء الشرعى فى الجزائر ومحاولة تقويض جهازه الذى كان يعد مفخرة من مفاخر البلاد قبل الاحتلال ؛ فلما عجز المستعمر عن القضاء عليه بجرة قلم ، راح يناوئه ويحد من اختصاصاته بما كان يصدره من قرارات وقوانين ، حتى أضحى قاصراً على دعاوى الأحوال الشخصية والمواريث ...

ثم أمعن الاستعمار الفرنسى فى هذا السبيل ، فسن قانوناً يجيز للمدعى المسلم أن يلجأ إلى القضاء الفرنسى ، ولو كانت الدعوى من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية ، إذا أراد . . .

وليس يتسع المقام هنا لسرد المآسى المخجلة التى وقعت على يد المستعمر فى سبيل محاولاته للقضاء على الدين الإسلامى ومقوماته فى الجزائر . . .

الحالة الصحية

وهذه ناحية أخرى اتجه إليها الاستعمار الفرنسى عمداً لإفناء الشعب الجزائرى ، فلم يهتم بالحالة الصحية بين الجزائريين ، بعد أن أفقرهم واستولى على أملاكهم حتى ما يقدرون على علاج أمراضهم فى المشافى الخاصة ؛ هذا فى الوقت الذى اختص القطاعات الأوربية بكل الاعتمادات المخصصة لمكافحة الأمراض وتيسير الخدمات الصحية .

ولم يكتف الاستعمار بإغفال مكافحة الأمراض والأوبئة بين سكان القطر الجزائرى ، بل نقل معه إلى البلاد أمراضاً فتاكة ، كالزهرى

والسيلان وأشباههما من الأمراض التى لم تكن معروفة من قبل فى الجزائر ، فأصبحت اليوم من أكبر آفاتها الصحية والاجتماعية .

ولم تقدم سلطات الاستعمار على بناء بعض المستشفيات إلا ذراً للرماد فى العيون ؛ على أنها لم تنشئها إلا حيث اقتضت مصلحة الأوربيين إنشاءها . . .

وأكبر دليل على إهمال الاستعمار للناحية الصحية ، هو أن عدد الأطباء فى سائر أنحاء الجزائر لا يتجاوز ٦٠٠ طبيب ، بمعدل طبيب واحد لكل ثمانية عشر ألف نسمة ، على أساس الإحصائيات الرسمية .

ولم يكن مرض السل معروفاً فى الجزائر قبل الاحتلال الفرنسى ، وقد شهد بهذا لوى شوفالى فى كتابه « مشكلة السكان فى شمال أفريقيا » فلما توطدت أقدام الاستعمار انتشر السل فى الجزائر انتشاراً مروعاً ، وقد أثبت هذه الحقيقة الدكتور ليڤى ڤالانسى فى محاضرة ألقاها خلال عام ١٩٤٦ ، وجاء فيها أن عدد الجزائريين المصابين بداء السل يبلغ خمسة أضعاف عدد المصابين به من الأوربيين فى الجزائر ، ويبلغ أكثر من عدد المصابين به فى جميع الأراضى الفرنسية ، مع عظم الفارق بين تعداد السكان !

نعم ليس هناك قطر يخلو من هذه الأمراض الخبيثة ، ولكن واجب الحكومات الرشيدة يقتضيها أن تسعى إلى استئصال شافة المرض ، أو على الأقل أن تعمل على مكافحته بشتى الطرق العلاجية الناجعة ، ولكن سلطات الاستعمار فى الجزائر لا يعنيها فى قليل أو كثير سكان البلاد

الوطنيين ، بل لعل أهم ما يعنيها فى هذا الشأن هو أن تحصدهم الأمراض حصداً حتى لا يبقى منهم على الأرض ديّار ولا نافخ نار ؛ ودليل ذلك تشجيع المستعمر على انتشار الدعارة والكحول ، مما يساعد على فشوّ الأمراض وزيادة فتكها بالسكان .

وتزداد نسبة وفيات الأطفال فى الجزائر زيادة كبيرة ، بسبب الإهمال وقلة أسباب العلاج ؛ وقد يزعم الاستعمار الفرنسى أن تكاثر عدد الجزائريين المسلمين راجع إلى عناية السلطات الحاكمة بالوسائل الصحية ، وهو زعم باطل ، فالحقيقة أن ازدياد عدد السكان إنما يرجع إلى حيوية الشعب الجزائرى ونظافة دمه وتمسكه بشعائر دينه الحنيف ...

التعليم :

يحرص الاستعمار الفرنسى منذ احتلال الجزائر على سياسة إهمال شئون التعليم ، وعرقلة انتشار اللغة العربية ؛ وقد يدهش كثير من غير المطلعين على بواطن الأمور لجهل أكثرية الشعب الجزائرى بالعربية ؛ والاستعمار الفرنسى هو الذى جنى هذه الجناية على الشعب . وقد أثبت كاتب فرنسى اسمه بولار : « إن الإدارة الموكول إليها الإشراف على المساجد والمكاتب تضم أفراداً لا خلاق لهم ، ممن آثروا مصلحتهم الشخصية على مصلحة بنى وطنهم ، فاختلسوا الأموال التى كانت مخصصة لتعليم أبناء الشعب الجزائريين ! »

وكتب ضابط فرنسى اسمه رين يقول « إن سلطات الاستعمار

وضعت يدها على جميع الأعيان التى كانت من قبل موقوفة على نشر التعليم ، وبذلك تضاءل عدد المكاتب التى كان يقصدها التلاميذ طلباً للعلم، وتضاءل تبعاً لذلك عدد التلاميذ، فأصبح ٣٠ ألفاً بدلا من ١٥٠ ألفاً كانت وسائل التعليم مكفولة لهم قبل عهد الاحتلال ! »

وحتى معاهد التعليم الحرة حاربها الاستعمار ، فأصدر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٤ قانوناً يقضى « بأنه لا يجوز لأى معلم مسلم أن يفتتح أو يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية إلا بترخيص من عامل المنطقة أو قائد الفيلق العسكرى ، ومن يخالف يعتبر مسئولا أمام القانون ويعاقب بالحبس أو الغرامة ، أو بكلتا العقوبتين » .

ولما اشتعلت نار الثورة الجزائرية الأخيرة (عام١٩٤٥) انتهز الاستعمار هذه الفرصة ليغلق أبواب المدارس ، فأصدر قرار يفرض على معلمى المكاتب العربية معرفة اللغة الفرنسية؛ ولما كان معظم المعلمين من خريجى كلية « الزيتونة أو كلية القرويين ولا يعرفون اللغة الفرنسية ، فقد كان هذا القرار سبباً لإغلاق عدد كبير من المدارس الأهلية .

ولم يكن المقصود من كل ذلك هو إبقاء الشعب الجزائرى رازحاً تحت وطأة الجهل فحسب ؛ بل إن المقصود الأول قبل ذلك كله ، هو فَرْنَسة الجزائريين، بالمباعدة بينهم وبين اللغة العربية ، وقطع كل صلة تربطهم بالعرب والإسلام ، لعل ذلك أن يكون سبيلا إلى اعترافهم آخر الأمر بأن ما بينهم وبين العرب من الصلات ليس أقوى مما بينهم وبين الفرنسيين . وقد كانت مقتضيات الحياة اليومية — إلى ذلك كله —

تفرض عليهم أن يتحدثوا بلسان المستعمرين فى كثير من الشئون العامة والخاصة ؛ فاتصل ما بينهم وبين اللغة الفرنسية بقدر ما التوت ألسنتهم بالعربية ، فلولا القرآن الذى يقرءونه فى صلواتهم ويتعبدون به فى خلواتهم ، ولولا المدارس القرآنية التى أنشأها بعض المجاهدين من علماء الجزائر كوسيلة من وسائل الكفاح ، لانمحت اللغة العربية فى الجزائر منذ عهد غير بعيد !

تعليم اللغة الفرنسية :

وبعد أن قضى المستعمر أو كاد على اللغة العربية ، استبدل بها اللغة الفرنسية ، ولكنه حصرها فى دائرة محدودة ، فلم يستطع إلا عدد قليل من الجزائريين أن ينال قسطاً منها .

وفيما يلى جدول يبين حالة التعليم كما تدل عليه الإحصاءات الرسمية الأخيرة :

السكان	عدد التلاميذ	عدد المكاتب	اعتمادات التعليم
الجزائريون	١٠٠ ألف	٦٩٩	٦٨ مليون فرنك
الفرنسيون	٢٠٠ ألف	١٤٠٠	٣٣٩ » »

ولسنا فى حاجة إلى التعليق على هذه الإحصائية ، بل يكفى أن نذكر أن عدد سكان الجزائر المسلمين يفوق أضعاف أضعاف الأوربيين بأكثر من ١٢ مرة !

نقابات العمال :

ازداد الظلم الاجتماعى فى الجزائر من جراء عدم وجود مؤسسات نقابية وطنية تتولى الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين ، فالهيئات النقابية القائمة الآن فى الجزائر ، تدين لسلطات الاستعمار بوجودها وتخضع لأوامرها وتنفذ رغباتها ؛ فالاتحاد الفرنسى للعمال المسيحيين ، والاتحاد العام للعمال الكادحين ، لا يجمعان سوى المستخدمين الفرنسيين التابعين للمرافق الاقتصادية والإدارية ؛ ولا خطر من هاتين الهيئتين على النظام الاستعمارى ، لأنهما مؤيدتان من قبل الإدارة الفرنسية ، تمدهما بالمال وتغدق عليهما المنح السنوية ، وتدافع كل منهما عن حقوق طائفة معينة من أعضائها الفرنسيين ، فى حين تهدر حقوق العمال الجزائريين ولا يدافع عنهم أحد . . .

وقد بذل العمال الوطنيون عدة محاولات لإنشاء نقابة جزائرية ، فكانوا يصطدمون بصعوبات جمة من جانب السلطات الاستعمارية ، لأنها تعلم تمام العلم أن منظمة كهذه لابد أن تطغى على امتيازات المستعمرين عاجلا أو آجلا ، وقد تصبح ذات يوم أداة تحرير فعالة تودى بالاستعمار نفسه وتعجل بفنائه .

الموقف السياسي فى الجزائر

منذ اعتدى الفرنسيون على استقلال الجزائر، والشعب الجزائرى دائب المطالبة بحرياته واستقلال بلاده، بثوراته الدامية التى توالت خلال المائة والعشرين سنة الماضية؛ وإنا لنتساءل عما إذا كانت مبادئ القانون الدولى التى تسجل حق كل شعب فى تقرير مصيره، قد وضعت لفريق من الناس دون الفريق الآخر، أم هى مبادئ عامة يتعين تطبيقها على الشعوب كافة؟

لقد استندت المستعمرات البريطانية السابقة فى أمريكا إلى هذا المبدأ لتتحرر من ربقة الدولة المستعمرة، كما كان هو الأساس الذى قام عليه استقلال معظم الدول البلقانية . . .

ومن الأمور المسلم بها أن للجزائر جنسية قائمة بذاتها، تختلف تمام الاختلاف عن الجنسية الفرنسية، كما تختلف مقومات كل منهما، فلا صلة بين اقتصاديات البلدين ولا بين لغتهما ودينهما وتاريخهما؛ وفى ضوء هذه الاعتبارات يثبت حق الجزائريين فى أن تكون لهم دولة مستقلة ذات سيادة؛ ومن الخطأ الفاحش — والخطأ فى السياسة الدولية جناية على حد تعبير تاليران — أن يتجاهل المرء هذه الحقيقة أو يغض الطرف عنها.

واستقلال البلد هو وحده الذى يتيح للدولة أن تمارس مقومات سيادتها، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، فمن العبث إذن أن يقبل

الجزائريون أى نظام يتقدم به المستعمر فى غلالة من الصيغ الاستعمارية المعهودة ؛ لأن السيادة وحدة لا تتجزأ ، وأول مقوماتها الاستقلال التام ، ولا عبرة بالإصلاحات البراقة التى يتشدق بها الفرنسيون ويعرضونها على الشعب الجزائرى بين الفينة والفينة لتخدير أعصابه .

إن هذه المحنة التى طالت مائة وعشرين عاماً ، قد أقامت البرهان على أن التحرر الحقيقى ، سواء أكان فى الميدان الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ، لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الاستقلال التام .

نظام الاتحاد الفرنسى :

وثمة نظام جديد ابتدعته العقلية الاستعمارية لكى تخفى نيتها الخبيثة ، جارية فيه على نهج الإنجليز حين ابتدعوا نظام « الممتلكات المستقلة » أو ما يسمى « الكومنولث البريطانى » ، ولكن شتان ما بين النظامين ، فلم يبتدع الإنجليز نظامهم ذاك إلا بعد طول ترو ، وبعد أن استفرغوا كل ما يملكون من أسباب الجهد والحيلة لاستبقاء بعض المستعمرات فى حوزتهم ؛ فلما أعياهم ذلك ابتدعوا نظام الكومنولث ليستديموا الصلة بينهم وبين هذه المستعمرات على وجه ما . . .

وإذا استثنينا الهند والباكستان اللتين دخلتا منذ عهد قريب فى نطاق الممتلكات المستقلة ، نجد سائر الشعوب التى أخذت بهذا النظام تنحدر كلها من أصل إنجليزى ، أو على الأقل اندمجت وتأقلمت فى البيئة الإنجليزية ، حتى انصهرت فى بوتقتها ، فلم تر فى انضمامها إلى نظام

« الكومنولث » شيئاً من الغضاضة .

ولكن الحال تختلف تمام الاختلاف فيما يتعلق « بنظام الاتحاد الفرنسي » المزعوم ، فلا صلة هنالك بين شعوب الهند الصينية والشعب الفرنسي ، وليست هناك أواصر تربط شعوب شمال أفريقيا بالشعب الغاصب .

إن هذا النظام لم يوضع إلا للحيلولة دون تحرير تلك الشعوب وحرمانها من الأسباب التي تمكنها من الحصول على استقلالها في يوم من الأيام ...

ولا أدل على سوء نية الاستعمار مما كتبه في موضوع « الاتحاد الفرنسي » ليون بوتبيان إذ قال : « إن مؤتمر برازافيل الذى عقد عام ١٩٤٤ لوضع نواة الاتحاد الفرنسي ، قد نبذ كل فكرة تدعو إلى الحكم الذاتى ، كما نبذ كل ما من شأنه أن يساعد على التطور والتقدم خارج نطاق الكتلة الفرنسية ، أى الإمبراطورية ، ومعنى هذا أن العقد الاستعمارى باق على ما هو عليه إلا فى الشكل ، والفكرة الأساسية فى هذا النظام الجديد هى إخضاع الشعوب لفرنسا وإدماج العناصر الأهلية فى العنصر الفرنسى ! »

فى الجزائر كتلتان :

يعمد الاستعمار لبقاء سيطرته على الشعوب إلى إيجاد كتلتين يسلط إحداهما على الأخرى ، ويذكى نار التنافس والتناحر بينهما ، ويعتمد فى ذلك على اختلاف عناصر الدين واللغة والجنس بين الكتلتين .

وعلى هذا الأساس ساعد الاستعمار الفرنسى على إنشاء كتلتين متقابلتين فى الجزائر ، فهناك الكتلة الإسلامية ، وتشمل أهل البلاد

الأصليين ، والكتلة الأوربية التى يظاهرها الاستعمار ويعمل على سيادتها ويغدق عليها المساعدات والامتيازات .

والتعارض بين الكتلتين أصيل وناشئ من طبيعة وجودهما ؛ فالأولى تدين بالإسلام، وحضارتها عربية خالصة؛ والثانية تدين بالمسيحية ، وحضارتها إغريقية لاتينية .

وليس هناك من ينكر هذا التباين بين الكتلتين فى الجزائر غير الحزب الشيوعى الجزائرى ، الذى يضم نفراً من الأوربيين والمسلمين ؛ ولكن هذا ما الانضمام الصورى بين بعض العناصر من الكتلتين لم يستطع أن يمحو ما بينهما من أسباب التباين والمعارضة، وآية ذلك ما جاء فى تقرير عرض على اللجنة المركزية عن هذا الموضوع إذ يقول : « إن الهوة القائمة بين المسلمين والأوربيين لا سبيل إلى إنكارها ، فالكتلتان موجودتان فعلا ، وآية ذلك أن مختلف العناصر التى تنتمى إلى الحزب الشيوعى — الأوربية منها والجزائرية — لم يمتزج بعضها ببعض ، وأخفقت جميع الجهود لربطها معاً بشعور شيوعى حقيقى » .

أساليب الاستعمار :

ويستخدم الاستعمار الفرنسى لبقاء سيطرته على الشعب الجزائرى سياسياً واقتصادياً ومعنوياً عدة أساليب ، منها :

١ — أسلوب المرونة الذى يستند إلى ما يسمونه « حق الفتح» !

٢ — أسلوب القوة والبطش الذى لا يحترم شريعة ولا قانوناً .

ويعتمد المستعمر ، عندما ينتهج السبيل الأول ، على الكذب والرياء والتفرقة والرشوة ، فيزعم ، زوراً وبهتاناً ، أن فى عنق فرنسا رسالة بث المدنية بين أفراد الشعب الجزائرى المتعصب الكسول . . .

ويدعى الاستعمار أن الجزائريين قبل الاحتلال كانوا يعيشون فى حالة من الفوضى ؛ ويعبر عن خشيته من عودة الاضطرابات واشتعال نار الحرب الأهلية بين الجزائريين والأوربيين إذا تخلت فرنسا عن الجزائر . ويزعم إلى جانب ذلك كله أن الجزائريين يحبون فرنسا ولا يسوءهم أن يظلوا تابعين لها !

ولقد درج الاستعمار على أن يؤثر بالحظوة بعض ضعاف النفوس وذوى الذمم الخربة ، فيغدق عليهم ألقاب الشرف والرتب والأوسمة والمرتبات الضخمة ، لكى يصبحوا صنائع له وأذناباً ، كما درج على التفرقة بين العناصر ، فيشعل أحياناً نار البغضاء بين الأجناس ؛ كما يفعل بين العرب والبربر ؛ وأحياناً أخرى بين الأديان والمذاهب ، فيثير الثائرة بين المرابطين والعلماء ، وآونة بين الطبقات ، فيذكى نار الكراهية بين ذوى الثراء والطبقة الكادحة ، أو بين الطبقة المثقفة والدهماء . . .

فإذا ما أخفق هذا الأسلوب لجأ الاستعمار إلى حركات القمع والتنكيل والتشريد والاعتقال ، أو إلى اشاعة البؤس ومحاربة الناس فى أرزاقهم وسحب رخص المتاجر وفرض الغرامات والضرائب الفادحة ؛ أو الكيد السلبى بتكميم الأفواه ومنع الاجتماعات العامة وحظر المحاضرات وفرض الرقابة على ممثلى الأمة فى المجلس الجزائرى ؛ وعدم نشر ما يلقيه النواب الجزائريون فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، حتى فى الجريدة الرسمية !

مقاومة الشعب الجزائرى

الأمير عبد القادر :

بعد أن استولى الفرنسيون على المنطقة الساحلية، قرر الجنرال كلوزيل التوغل فى القطر الجزائرى ، فما إن وصلت قواته إلى إقليم ميتجه حتى اصطدمت بمقاومة العرب الذين أوفدوا إلى القائد رسلا يبلغونه أنهم لا يعترضون على المتاجرة مع الفرنسيين ، ولكنهم لا يقبلون بحال من الأحوال أن تنتزع منهم أراضيهم .

وكان على رأس قوات العرب التى وقفت فى وجه الغزاة ، أحد زعماء القبائل الأشراف ، فظل يحارب سنتين ، ثم تخلى عن القيادة لابنه الأمير عبد القادر الجزائرى فى أوائل نوفمبر ١٨٣٢ ، فنادى بنفسه سلطاناً على ثلاث قبائل ، حشد رجالها للحرب ، وأعلنها حرباً دينية على المستعمرين الكفرة طوال خمسة عشر عاماً، تخللتها هدنة قصيرة على أثر انتصاره فى المرحلة الأولى على الجيوش الفرنسية ، ووضع بين الطرفين مشروع معاهدة فى يناير ١٨٣٤ ، يتعهد فيها الفرنسيون باحترام الدين الإسلامى والتقاليد الإسلامية المرعية ، وحرية الأسواق ، وإعادة الأسرى؛ كما يتعهد الأمير عبد القادر بتأمين حياة المسيحيين الذين يضربون فى الصحراء ، على شرط أن يكونوا مرخصاً لهم بذلك من ممثل الأمير بمدينة الجزائر ، وإعادة الأسرى الفرنسيين والفارين من صفوف الجيش .

ولكن التجار والمضاربين الفرنسيين استخدموا نفوذهم وضغطوا على القائد الفرنسى حتى لا يوقع الاتفاقية بدعوى أنها تحد من استغلال الجزائر ، كما تنطوى على اعتراف ضمنى بسيادة الأمير عبد القادر ، ما دامت نصوص المعاهدة تفرض على المسافرين الأوربيين الحصول على تأشيرة من ممثل الأمير ؛ كما رأى القواد الفرنسيون أن هذه المعاهدة لا تصلح أساساً للسلام بين الطرفين ، وليست إلا مخرجاً من ورطة عسكرية .

هذا إلى أن التجار ، لغرض فى نفوسهم ، عمدوا إلى تحريف النص العربى لعبارة « يعيش الشعبان جنباً إلى جنب » فأصبح « يعيش الشعبان جنباً إلى جنب فى ظل السلطة الحاكمة » .

وقد استدعى بعد ذلك إلى باريس الجنرال ديمشيل الذى عقد المعاهدة مع الأمير عبد القادر ، دون إبرامها ، ولم يلبث خلفه أن نقضها ، فعادت نيران الحرب إلى الاشتعال مرة أخرى .

وفى غمرة هذه الأحداث قويت شوكة عبد القادر ، وازداد عدد مريديه وأتباعه بعد أن استولى على ميديا ومليانه ، فهزم الفرنسيين على مقربة من مالتو فى يونية ١٨٣٥ .

ثم تولى كلوزيل قيادة الجيوش الفرنسية مرة أخرى ، فكان قاسياً أرعن ، لا يترك محرّماً إلا أتاه ، ولم يرع فى الحرب قانوناً أو اعتباراً إنسانياً ؛ فأعفى من منصبه بعد أن اشتدت الحملة عليه فى مجلس النواب الفرنسى .

وعين الجنرال دانريمون خلفاً له ، فاحتل مدينة قسنطينة ، ولكنه



الأمير المكافح عبد القادر الجزائري

سقط بعد ذلك قتيلا فى ساحة المعركة . . .

ثم وضع الفرنسيون مشروع معاهدة أخرى مع الأمير عبد القادر ، ولكن اختلاف النصين العربى والفرنسى حال دون التصديق عليها ، فضلا عن أنها كانت تنطوى على شروط مجحفة بالأمير العربى ؛ فاستؤنفت العمليات الحربية ، بعد أن وافق البرلمان الفرنسى على زيادة قوات الاحتلال حتى تبلغ ١٨٠ ألف مقاتل ؛ ولم تكن قوات الأمير عبد القادر تتجاوز فى هذه الفترة ستة آلاف من القوات النظامية ، ونحو عشرين ألفاً من غير النظاميين ، ومع ذلك استمرت المقاومة الجزائرية على أشدها زهاء أربع سنوات ، ولم تفلح القيادة الفرنسية فى القضاء عليها إلا بعد أن اتبعت خطة حرق القرى والدساكر لتجويع العرب ، وهى الخطة التى اتبعتها القيادة الفرنسية بعد نصف قرن فى مراكش ، إذ عمدت إلى ردم الآبار والعيون الطبيعية حتى تقتل العصاة ظمأ ! . . .

وأخيراً بعد أن أظهر الأمير عبد القادر من ضروب البسالة والفداء ما خلد اسمه فى التاريخ ، وبعد كفاح مرير استمر خمسة عشر عاماً ، اضطر الأمير عبد القادر الجزائرى للتسليم فى ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧ ، فاعتقلته السلطات الفرنسية ، وألقته فى السجن خمس سنوات !

ثورة القبائل :

غير أن نيران الثورة لم تخبُ وظلت كامنة تحت الرماد ، فما لبثت أن اشتعلت هنا وهناك ، ثم اشتد أوارها خلال عام ١٨٧١ ، حين وجدت

الظروف ملائمة على أثر هزيمة نابليون الثالث فى معركة سيدان وانهيار سمعة فرنسا تبعاً لذلك فى الجزائر ، هذا إلى اشتداد الخلاف بين المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر والضباط الذين ينتمون لحزب بونابارت ، لإصرار المستوطنين على أن يتولوا الإدارة الجزائرية بدلا من العسكريين . . .

ومما زاد نار الثورة الجزائرية اشتعالا ، قيام الحكومة الفرنسية بتجنيد المسلمين وإرسالهم إلى ميادين القتال رغم أنوفهم ؛ فكانت هذه العوامل مجتمعة سبباً إلى تفاقم السخط واشتعال نار العداوة فى نفوس الجزائريين .

وكان على رأس الثورة زعيم من الأشراف اسمه محمد المقرانى ، كان أسلافه يعيشون مستقلين فى إقليم (مجامة) حتى إن الأتراك كانوا يدفعون لهم إتاوة سنوية نظير حق المرور عبر أملاكهم . . .

وقد شق المقرانى عصا الطاعة فى وجه الفرنسيين بعد أن انضم إليه مائة ألف من رجال القبائل ، واكتسح الثوار الوطنيون قوات الفرنسيين أمامهم حتى وصلوا إلى مشارف العاصمة ، ولكنهم ردوا عنها فى معركة استشهد أثناءها المقرانى فى ٥ مايو ١٨٧١ .

ولكن وفاة الشهيد لم تفت فى عضد الثوار ، فاستمر القتال فى مختلف أقاليم الجزائر ، لا سيما المناطق الصحراوية ، إلى أن وقع شقيق المقرانى وخليفته فى الأسر يوم ٢٠ يناير ١٨٧٢ .

وتوالت بعد ذلك الثورات ، وكانت أهمها الثورة التى قام بها بنو عمامه ، زعماء قبائل ولد سيدي شيخ ، خلال عام ١٨٨١ .

وما إن خمدت الثورة حتى صدرت الأوامر من باريس إلى السلطة

الإدارية فى الجزائر بالقضاء على العناصر الثائرة بكل وسائل القمع والتنكيل ، والإبادة بالجملة إذا اقتضى الأمر !

السنوات الأخيرة :

لقد تفنن الاستعمار الفرنسى فى وضع الخطط والمشروعات للقضاء على الشعب الجزائرى، أو على الأقل لتشويه معالم شخصيته؛ ولعل أشنع محاولة قامت بها السلطات الغاصبة ، مشروع (بلوم – ڤيوليت) الذى صدر عام ١٩٣٦ ، وقضى بتقسيم أهل الجزائر إلى طائفتين : إحداهما تنتسب إلى فرنسا وتحمل جنسيتها ، والثانية مذبذبة لم تبلغ بعد – فى نظر الفرنسيين – مرتبة الشرف لتحظى بالرعوية الفرنسية !

والعجيب أن بعض الهيئات السياسية الجزائرية التى تضم نفراً من المارقين والخارجين على الأمة ، عقدت مؤتمراً أطلقت عليه اسم « المؤتمر الإسلامى الجزائرى » كان من بين قراراته المطالبة بتطبيق برنامج (بلوم – ڤيوليت) ! !

ولكن مشيئة الله أبت إلا أن تظهر فى ذاك الوقت حركة قومية دعامتها حزب « نجم الشمال الأفريقى » الذى يتزعمه المجاهد الكبير (مصالى الحاج) ، ظهرت قوية بإيمانها ، عزيزة الجانب بمطالبها المشروعة ، فاكتسح تيارها أولئك المحسوبين على الشعب ، الضاربين فى تيه الضلال ، الكافرين بحقوق الوطن .

وما إن لمست حكومة الاستعمار مقدار شعبية هذا الحزب ، ومدى



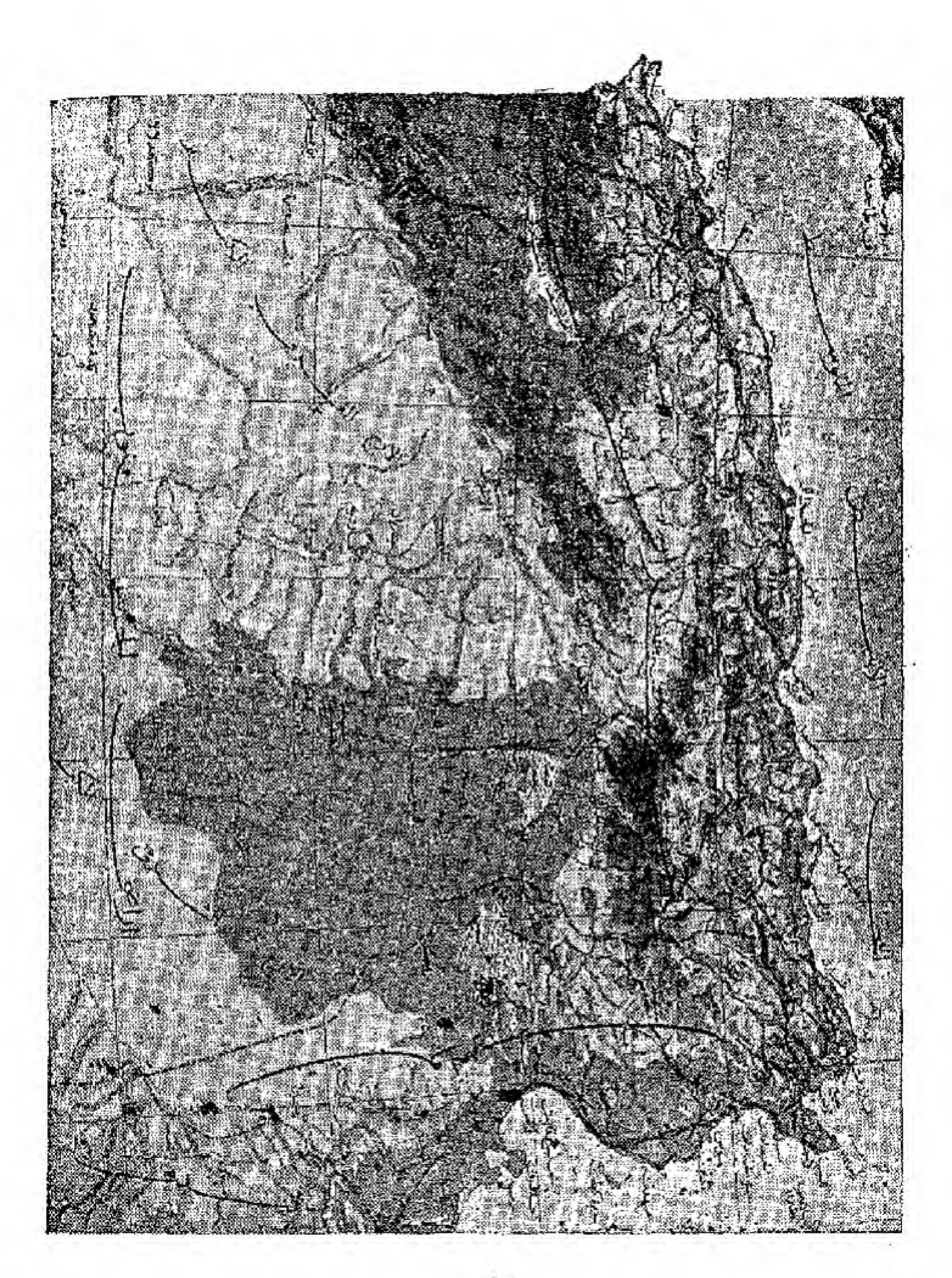
الزعيم مصالى الحاج

التفاف الوطنيين حوله ، حتى أصدرت أمراً بحله فى أوائل عام ١٩٣٧ ، ولكن هذا القرار لم يفتّ فى عضد الأحرار ، فقام على الأثر حزب الشعب الجزائرى واتخذ لنفسه شعاراً « الجزائر بلادنا ، والعربية لغتنا ، والإسلام ديننا ، ويحيا المجاهدون الأحرار ويموتون فى سبيل نصرة الوطن والدفاع عنه » وأصبحت فلسفة الحزب قائمة على أن الجزائر بالإسلام كانت ، وللإسلام عاشت ، وعلى شريعة الإسلام تسير وتعيش .

وقد تحددت أهداف الحزب بالاستقلال التام ، والسيادة الكاملة ، والرفاهية الشاملة للشعب الجزائرى ، أهداف لا يحيد الحزب منذ إنشائه عن بلوغها وبذل النفس والنفيس لتحقيقها .

القسم الثانى

تـــونس



تونس

القطر التونسى

تونس

وهذه قصة المأساة التونسية . . .

قصة الغدر المبيت ، والعهود المنقوضة ، والمؤامرة المدبّرة بليل للاعتداء على حريات شعب آمن مسالم . . . قصة الفضيحة الاستعمارية الكبرى ، التى كان طرفاها الإنجليز والفرنسيين ؛ نسوقها إلى الشعوب العربية والإسلامية ، لعلها تجد فيها عبرة وعظة ، فتتمسك بأهداب الاتحاد ، وتتواصى بالتعاون والتساند ، وتعمل على تناسى الأحقاد والضغائن ، لكى تستعيد مجدها ، وتتخذ مكانها فى المحافل الدولية .

لمحة جغرافية :

تبلغ مساحة تونس ١٢٥,١٨٠ كيلو متر مربع ، أي ما يقرب من ربع مساحة فرنسا ، وتقع أراضيها فى الشمال الشرقى من شمال أفريقيا ، ويحيط البحر المتوسط بساحلها الشمالى والشرقى ، وبينها وبين الجزائر حدود مشتركة ، أما فى الجنوب فحدها الصحراء الكبرى وليبيا . . .

وسواحلها البحرية على مقربة من سواحل إيطاليا وجزيرة صقلية ، كما تعد مرحلة فى الطريق البرى الذى يمتد من المغرب إلى مصر والشرق الأوسط ، ويقول الخبراء العسكريون إنها نقطة استراتيجية حساسة فى

البحر المتوسط ، لا تقل أهمية وخطراً عن جبل طارق وقناة السويس .

وعلى الرغم من التشابه الظاهر بين تونس والقطرين المجاورين ، الجزائر ومراكش ، فإنها تنفرد بمميزات جغرافية خاصة بها ، منها اتصال سلسلتي جبال الأطلس فيها ، مما يترتب عليه اختفاء منطقة الهضاب العالية ، واتساع رقعة السهول فيها وانحدارها تدريجياً نحو ساحل البحر ، وعدم وجود مناطق جبلية فى جنوبها ، مما يجعل حدودها مع الصحراء الكبرى مفتوحة .

تونس فى التاريخ :

كان الفينيقيون أول الشعوب التى استعمرت القطر التونسى فى القرن التاسع قبل الميلاد ، فوجدوا شعباً يزاول الزراعة وتربية الحيوان ويحذق صناعة الفخار والأوانى البرونزية وصقل الحديد .

ثم احتل الرومان القطر التونسى عدة قرون ، غير أن الشعب التونسى لم يندمج فى العنصر الفاتح ، وظل محافظاً على تقاليده الموروثة .

ولم تكد تسقط الدولة الرومانية حتى توالت على تونس حملات الڤندال الذين أعملوا السلب والنهب ، وحملوا من البلاد كل غال وثمين ، دون أن تتوطد أقدامهم فيها ، إلى أن استأصل البيزنطيون شأفتهم من تونس عام ٥٣٣ ميلادية ، ثم أعادوا بناء المدن الرومانية التى خربها الغزاة الڤندال ، وأقاموا الحصون والقلاع على امتداد الحدود التونسية ؛ ولكن هذه الحصون لم تلبث أن انهارت أمام جحافل العرب فى القرن السابع الميلادى . . .

الفتح العربى :

لقد كان للفتح العربى لتونس أثر عميق فى تكوين الشخصية التونسية التى لم تتأثر من قبل بمدنية الفينيقيين ولم يجرفها تيار المدنية الرومانية ؛ فأخذ التونسيون عن العرب لغتهم ، واعتنقوا دينهم ، وأشربوا روحهم وحضارتهم .

فلما بدأت الحركات الانفصالية فى الإمبراطورية الإسلامية ، ظهرت على مسرح الحوادث فى تونس عدة انقلابات سياسية متعاقبة ، كانت تنتهى دائماً بتغيير الأسر الحاكمة ، فكانت دولة بنى الأغلب ، الذين نقلوا عاصمة ملكهم إلى القيروان (٨٠٠ — ٩٠٩ م) ثم أسرة (الفاطميين) الذين تولوا الحكم من بعدهم إلى سنة ٩٧٣ واتخذوا المهدية عاصمة لهم ؛ ولما انتقلت عاصمة الفاطميين إلى مصر ، أصبحت تونس تابعة للخليفة الفاطمى فى القاهرة ؛ فكانت فترة ازدهار وتقدم ، دامت حتى منتصف القرن الحادي عشر ، ثم دبت بين طوائف المسلمين بعض عوامل الفتنة ، فانتهز الصليبيون الفرصة محاولين الاستيلاء على الأراضى التونسية . . . وفى هذه الفترة كان الاقتصاد التونسى يعانى محنة شديدة ، لم ينقذه منها إلا استيلاء « محمد أبو حفص » — مؤسس الأسرة الحفصية — على عرش البلاد ، فنقل عاصمة ملكه إلى مدينة تونس ، وأعاد الأمن والنظام إلى ربوع البلاد (١٢٣٠ م) .

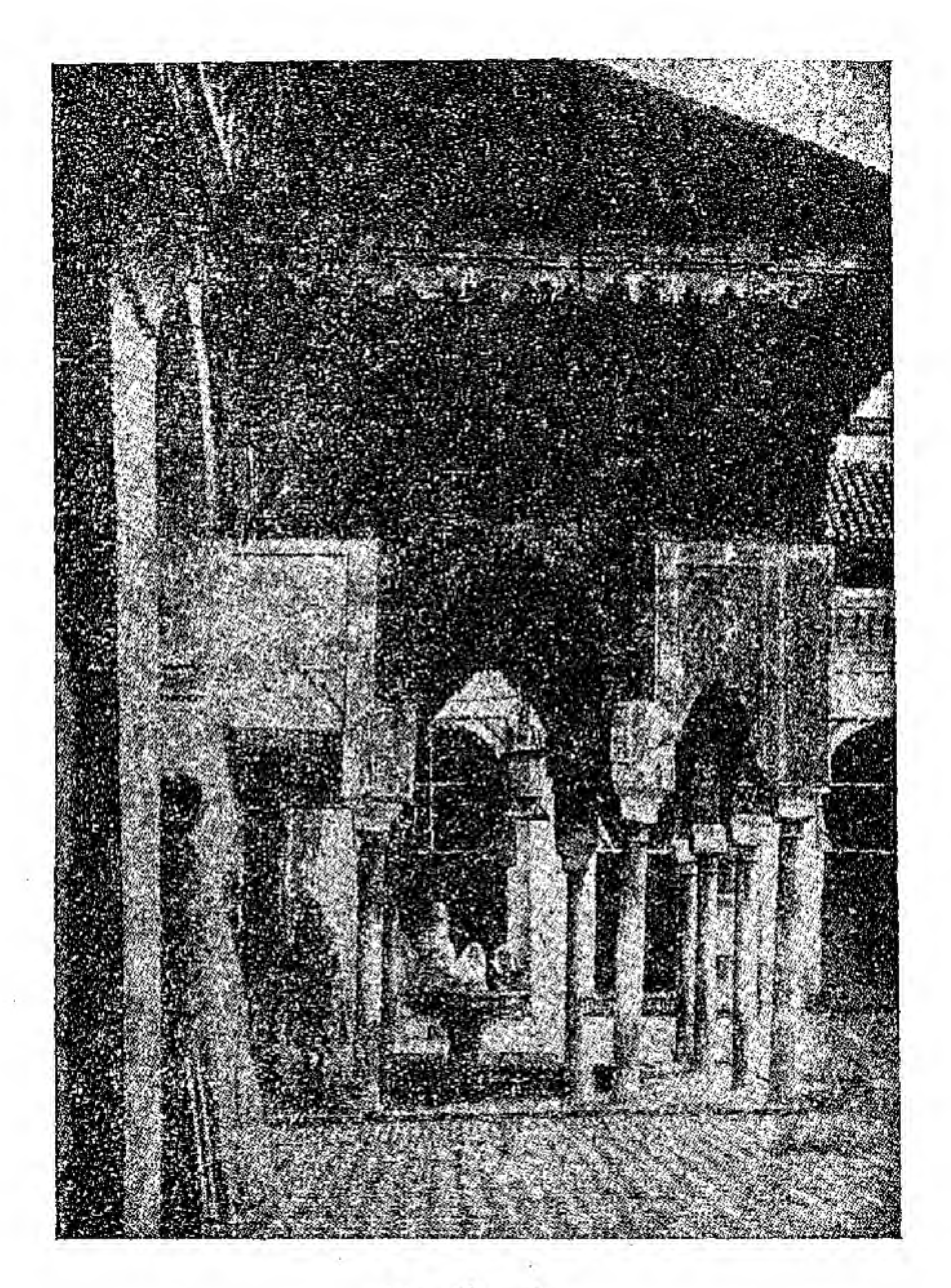
وفى عام ١٢٧٠ م كان لويس التاسع ، ملك فرنسا ، الملقب بالقديس ،

قافلاً من حملته الصليبية على مصر مهزوماً يعانى آلام الخزى والأسر والخيبة ؛ وكانت زوجته مرجريت دى بروفانس قد افتدته بمال جمعته من تبرعات الصليبيين لتطلقه من معتقله فى دار فخر الدين بن لقمان فى المنصورة ؛ فخيل إليه حين حاذى سواحل تونس أنه مستطيع أن يمحو آثار ما لحقه من الهزيمة فى مصر بغزو القطر التونسى ؛ ولكن أجله وافاه ولم يحقق غرضاً ، فمات بالطاعون فى « قرطاجة » من بلاد تونس ، ودفن بها ، فاعتبر الصليبيون قبره فى تلك البلاد مزاراً يحجون إليه ، واعتبروا مثواه أرضاً مقدسة ؛ فنشأ الأمل فى نفوس الفرنسيين منذ يومئذ فى الاستيلاء على تلك البلاد التى تضم أرضها رفات مليكهم القديس . . .

* * *

ثم شهد القرنان الرابع عشر والخامس عشر حروباً بين الأسر المتنافسة على عرش تونس ، ومحاولات عدة قام بها المسيحيون لطرد المسلمين من الأراضى التونسية ، ليكسروا شوكة العرب والمسلمين فى غرب البحر المتوسط ، وليتخلصوا من سلطانهم الذى فرضوه على كل سفينة صليبية تحاول أن تعبر البحر من مضيق جبل طارق إلى المشرق أو تنفذ منه إلى المحيط . . .

وفى عام ١٥٣٤ استطاع الأتراك أن يوطدوا أقدامهم فى المنطقة الساحلية من تونس ، وطردوا السلطان العربى من عاصمة ملكه (تونس) ، فاستنجد بشارلكان ، ولم تلبث الحرب أن نشبت بين العثمانيين والإسبان ؛ وتمكن المسيحيون من طرد الأتراك من المنطقة المحتلة ، غير أن رحى الحرب



جامع القيروان

ظلت دائرة إلى أن كتب النصر فى النهاية للعثمانيين فى سنة ١٥٧٤ .

واستمرت السيادة التركية مفروضة على تونس ، إلى أن أعلنت فرنسا حمايتها عليها فى سنة ١٨٨١ ، ولم تعترف تركيا بالأمر الواقع ، إلى أن عقدت معاهدة سيفر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩٢٠ ، فتنازلت تركيا عن كل حق لها فى الأراضى التونسية !

فرنسا وتونس :

عينت وزارة الخارجية الفرنسية أول قنصل لها فى تونس عام ١٥٧٧ ، فى عهد الملك هنري الثالث ، بعد موافقة الأستانة .

وفى عهد هنرى الرابع أوفدت فرنسا بعثة إلى الأستانة ، وبعد مفاوضات دامت عدة شهور ، نجحت فى الحصول على عدة امتيازات تجارية فى تونس .

وحدث بعد ذلك فى عهد الملك لويس الثالث عشر ، أن حصل القنصل الفرنسى بتونس على امتياز صيد المرجان فى المياه التونسية .

وفى ١٦٦٥ ، تم توقيع معاهدة بين فرنسا والوالى مصطفى ، أصبح للقنصل الفرنسى بمقتضاها الأسبقية على القناصل الأجانب كافة ، ثم عقدت بعد ذلك عدة معاهدات أخرى بين البلدين ، وظلت العلاقات بينهما ودية خلال القرن الثامن عشر ، على الرغم من الحملة التى قادها الأميرال ديبوى تروان ضد بعض أعمال البحرية التونسية فى مياه البحر المتوسط .

ولما احتل الفرنسيون بلاد الجزائر فى ١٨٣٠ ، رابطت قواتها على الحدود المشتركة بين البلدين ، وكان من الطبيعى أن تتوالى غارات القبائل العربية الضارية فى تلك المنطقة الصحراوية ، انتقاماً لما أصاب إخوانهم الجزائريين من العسف الفرنسى ، حتى إذا ما تعقبتها القوات الفرنسية ، لاذت بمفاوز جبال الكروير ؛ فأقض هذا مضاجع المستعمرين ، ودفعهم إلى تحين الفرص لبسط سلطانهم على تونس ، بدعوى تأديب العصاة الثائرين فى منطقة الحدود . . .

على أن سلطة الباى كانت إذ ذاك محدودة فى نطاق العاصمة ، حيث كان له جيش من الجنود المرتزقة يرابطون على مقربة من القصر السلطانى ؛ وكانت سلطته تمتد أحياناً إلى منطقة السهول حول مدينة القيروان ، ويدين له بالولاء سكان المنطقة الساحلية ، وفيما عدا ذلك كان فى تونس منطقتان : منطقة التلال ، وتعيش فيها بعض القبائل المتوطنة التى تزاول الزراعة فى السهول الخصيبة والمراعى ؛ والمنطقة الجبلية التى تعيش فيها القبائل الرحل . ولم يكن هؤلاء أو أولئك يعترفون بسلطة الباى أو يدفعون الضرائب ، وكثيراً ما كانوا يشنون الغارات على الفرنسيين فى منطقة الحدود لبعض ما أسلفنا من الأسباب . . .

العدوان الفرنسي على تونس

ظلت فرنسا زهاء قرن ونصف قرن تبعد الطامعين عن تونس وتؤكد فى كل مناسبة استقلال باى تونس عن الباب العالى . . .

وجدير بنا ، لكى نفضح المؤامرة التى دبرها الإنجليز والفرنسيون لاقتسام الغنائم فى البحر المتوسط ، أن نعود قليلا إلى الوراء لنذكر أن قوة تركيا العسكرية كان قد أصابها الوهن ، واجتاحت الجيوش الروسية ولايات البلقان التابعة للباب العالى سنة ١٨٧٧ م .

وفى هذه الأثناء دارت مباحثات سرية بين السفير الإنجليزى والحكومة التركية ، عرضت فيها بريطانيا وقف الزحف الروسى وحماية السلطنة . . .

ولما نزلت القوات الإنجليزية فى جزيرة قبرص واحتلتها — وكانت تابعة لتركيا — احتجت الحكومة التركية على هذا العمل العدائى ، فما كان من الإنجليز إلا أن بادروا إلى تأكيد أن احتلال الجزيرة إنما هو إجراء وقائى اتخذ لدفع الضرر عن الباب العالى عند ما يدق ناقوس الخطر. وبهذه الحجة اقتنعت السذاجة التركية ، واعتبرت احتلال قبرص درعاً يقيها ضربات الروس .

ثم انعقد مؤتمر برلين لوضع تسوية سلمية للنزاع الروسى التركى ، وكان مصير تونس بعيداً عن جدول أعمال المؤتمر ، إلا أن وزير خارجية فرنسا اتخذ من احتلال جزيرة قبرص سبباً للمطالبة بحقه فى الغنيمة ،

نظير ما استحله الإنجليز لأنفسهم ، فدخل على سالسبورى وانتزع منه وعداً بترك تونس لفرنسا ، وتبودلت بين الوزيرين فى هذا الشأن مذكرات رسمية تحمل طابع الاتفاق على الاحتلال .

ولم يكن بسمارك فى غفلة عن هذا الاتفاق ، ولكنه لم يعترض ؛ إذ سرّه أن تولى فرنسا وجهها نحو شمال أفريقيا ، ليأمن شرّ عدوانها على بلاده ، ويبعد عن الحدود الألمانية خطر الجيش الفرنسى ، ويشغل القادة العسكريين الفرنسيين عن الرغبة فى الانتقام لهزيمة فرنسا المنكرة فى الحرب السبعينية . . .

غير أن الطريق إلى تونس لم يكن خالياً من العقبات ؛ إذ كانت إيطاليا واقفة لفرنسا بالمرصاد ، ولها من المصالح الاقتصادية فى تونس ما يحفزها إلى مناوأة فرنسا والكيد لها .

وكان باى تونس على جانب عظيم من الدهاء السياسى ، يدرك مدى أطماع الدولتين فى أراضيه وخيراتها ، فكان يمسك العصا من وسطها ، فيؤيد مطالب الفرنسيين تارة ، والإيطاليين تارة أخرى ؛ ثم يثير حفيظة الباب العالى أحياناً ، ويظاهره الإنجليز من وراء ستار . . .

هذا إلى أن رئيس الحكومة الفرنسية (جول فيرى) كان فى ذاك الوقت يعتمد على أغلبية ضئيلة تسانده فى مجلس النواب ، ويخشى إن طالب بفتح اعتمادات للقيام بغزوة حربية ، أن تنفض من حوله الأغلبية ، وموعد إجراء الانتخابات النيابية قريب .

ولما طال تردد رئيس الوزراء الفرنسى ، تدخلت بعض عناصر غير

رسمية تمثل المصالح الاقتصادية فى تونس ، وراحت تعمل على إقناع جول فيرى بضرورة اختلاق سبب لإثارة نزاع مسلح مع باى تونس . . .

ولانت معارضة فيرى نتيجة لذلك ، فصدرت الأوامر إلى عملاء فرنسا فى الجزائر بتدبير المكيدة ، حتى لا تبدو فرنسا فى نظر العالم دولة معتدية ، بل دولة ترد العدوان الذى وقع على رعاياها وتدفع الضر الذى لحق بمصالحها .

وكانت إدارة السكة الحديدية التى تربط بين « بون » و « جويلة » تستخدم عدداً كبيراً من العمال الأجانب ، من إسبان ، وإيطاليين ، ومالطيين ، وكانت خطة الاستعمار أن يذبح عدد من هؤلاء العمال ، ثم تلصق التهمة برجال القبائل التونسيين ، ويتخذ هذا الاتهام حجة للقيام بحملة تأديبية على أراضى الباى .

ونفذت هذه المؤامرة الدنيئة ، وراحت الصحف ووكالات الأنباء الفرنسية تحث على ضرورة الانتقام لدماء هؤلاء الأبرياء ، وتؤكد فى الوقت نفسه أن رجال القبائل التونسية لا يعترفون بسلطان الباى ولا يدينون بالولاء له ، لتخلص من ذلك إلى تأكيد واجب فرنسا فى تأديب هؤلاء العصاة والانتقام منهم !

وفى غضون هذه الأحداث ، كان قناصل الدول الأجنبية يوالون النصح للباى بالتزام جانب الاعتدال ، فعرض عظمته على فرنسا أن يجرد حملة قوامها ٥ آلاف رجل لقمع أعمال السلب وتأديب العصاة الذين يغيرون على الحدود الجزائرية ، كما أبدى استعداده لدفع التعويض اللازم لأسر القتلى .

وكان الباي كريماً إلى أبعد حدود الكرم ، ولكن أسطورة الذئب والحمل تكررت مرة أخرى ، إذ كانت نية العدوان والغدر قد اختمرت فى نفس رئيس الحكومة الفرنسية ، فأدخل فى روع ممثلى الأمة فى البرلمان أن العملية لا تتجاوز حد تأديب القبائل الضاربة على الحدود التونسية الجزائرية .

وفى ٢٤ إبريل ١٨٨١ ، عبر الحدود التونسية طابوران ، يمم أولهما شطر العاصمة واتجه الآخر نحو « الكاف » ، فى الوقت الذى اقتحمت فيه بعض وحدات الأسطول الفرنسى ميناء « بنزرت » ، وأنزلت على البر عدة فصائل لاحتلال المدينة .

حدث كل هذا دون سابق إنذار أو إعلان حرب ، كما فعلت فرنسا من قبل فى الجزائر . وما دار بخلد الشعب التونسى ، حينما دخلت الجنود الفرنسية عاصمة البلاد ، أن هذه قوات احتلال ، بل اعتقد كثير من الأهالى أنه مجرد استعراض عسكرى تقوم به قوات دولة صديقة حليفة لا معتدية أثيمة !

وأعجب من ذلك أن أفراد قبيلة الكرومير الذين ادعى الاستعمار أنهم سبب البلاء، قد انضموا لصفوف الفرنسيين كجنود مرتزقة ، يصرف لكل واحد منهم فى اليوم ٢٠ قرشاً .

ومع أن القيادة الفرنسية لم تكن بحاجة إلى عون ، فقد أصدر الأسقف الكاثوليكى أمراً إلى جميع المبشرين ورجال الدين بالتحرك مع جيش الغزاة .

وكان لا بد من السير قدماً حتى تتلافى فرنسا ما يمكن أن يطرأ من

تعقيدات أو اعتراضات دولية .

وقد طلب الباى وقتذاك وساطة الدول الموقعة على معاهدة برلين ، ولكنها كانت صرخة فى واد ، فلم يرتفع فى وجه الدولة المعتدية صوت احتجاج واحد ، ولم تبادر دولة واحدة إلى نجدة الشعب التونسى فى محنته

فلما تبدد الأمل فى المساعدة الخارجية ، اضطر محمد الصادق ، باى تونس إلى توقيع اتفاقية الحماية التى فرضها القائد الفرنسى عليه فى قصر باردو يوم ١٢ مايو ١٨٨١ .

ولم يستح الاستعمار الفرنسى ، بل أذاع غداة توقيع الاتفاقية أن باى تونس الذى دأبت حكومة باريس على معاملته معاملة الصديق ، قد أصبح حليفاً لفرنسا بعد التعاقد الذى تم بينه وبينها . . .

واعتبر بعض الناس هذا النصر الذى أحرزته فرنسا ، كافياً لمحو آثار الهزيمة التى لحقت بالجيوش الفرنسية على يد الألمان قبل عشر سنوات ...

دوافع الاحتلال

قلنا فيما سبق إن فرنسا دبرت حادث مذبحة عمال السكة الحديدية ، تبريراً للاعتداء على حرية الشعب التونسى ، غير أن هذا الاعتداء كان يستند فى الحقيقة إلى أسباب عدة ودوافع مختلفة ، منها أسباب اقتصادية ، واستراتيجية ، وسياسية ، وصليبية :

الأسباب الاقتصادية :

كانت تونس تُدعى فى عهد الرومان « صومعة الغلال التى تموّن روما» فلا عجب أن تكون قبلة الطامعين ومحط الآمال ، فالحاصلات الزراعية التى تنتجها الأراضى التونسية خليقة بأن تُسيل لعاب الاستعمار الأوربى الذى يسعى وراء الأراضى البكر أينما وجدت ، طوال القرن التاسع عشر . وكانت أهم الحاصلات الزراعية التونسية : القمح ، والشعير ، والذرة ، والفول ، والبطاطس ، والتبغ ، والكروم ، والزيتون ، والبلح ، والموالح . . .

والتربة التونسية غنية بما فى باطنها من معادن ، أهمها الفوسفات ، الذى يعتبر الثروة المعدنية الرئيسية فى البلاد ، ثم الحديد ، والرصاص ، والزنك . . .

وتدل الإحصاءات الأخيرة على أن مساحة الأراضى الزراعية فى تونس تبلغ ٢,٩٦٠,٠٠٠ هكتار ، والمراعى ١٠٠ ألف هكتار ، والبساتين ٨٠٦ ألف هكتار ، والغابات مليون هكتار ، والأراضى الخصبة التى لم تستغل بعد ، تبلغ مساحتها أكثر من أربعة ملايين من الهكتارات . . .

وفى عام ١٩٤٩ بلغ مجموع الحاصلات الزراعية التونسية ٩,٧٠٠,٠٠٠ إردب منها :

٥,٤٥٠,٠٠٠ إردب من القمح
٤,٠٠٠,٠٠٠ » » الشعير
٢٥٠,٠٠٠ » » الشوفان

وفى ١٨٨١ كان عدد أشجار الزيتون فى تونس ٨,٦٠٠,٠٠٠ شجرة، فقفز هذا العدد خلال عام ١٩٤٩ إلى ٢٣ مليون شجرة ، يستخرج منها مائة ألف طن من زيت الزيتون .

وتبلغ مساحة الأراضى المتزرعة كرماً ٣٠ ألف هكتار ، تنتج ١,٢٠٠,٠٠٠ هكتولتر ، يصدر منها فى المتوسط نحو ٨٠٠ ألف .

ويبلغ عدد أشجار النخيل أربعة ملايين نخلة ، تنتج نحو ستين ألف طن من التمر .

وقد صدر من الموالح خلال عام ١٩٤٩ ، أكثر من ٢٨ مليون طن ، كما صدر من النبيذ ٥٣ ألف قنطار ، ونحو ١٢ ألف قنطار من التبغ فى السنة نفسها .

وبلغ عدد رءوس الماشية فى تونس على حسب إحصائية ١٩٤٨ :

٣٤٠,٠٠٠ رأس من الأبقار والجاموس
٢,٦٥٠,٠٠٠ » من الخراف والماعز وغيرها
٤٢,٠٠٠ » من الخنازير
١٧٥,٠٠٠ » من الجمال
٢٢٥,٠٠٠ » من الخيول والبغال

وبلغ مقدار ما صدر من اللحوم فى هذه السنة ١٨,٢٠٠ طن ، ومن الألبان ٦,٥٠٠,٠٠٠ لتر .

ويقدر إنتاج الصوف سنوياً بنحو ٢,٧٠٠ طن .

وتبلغ مساحة الغابات التونسية — كما قدمنا — مليون هكتار ، تكثر فيها أشجار القرو والصنوبر والأرز الذى يشبه أرز لبنان .

وتعد الثروة المعدنية من العوامل الرئيسية فى الاقتصاد التونسى ، بما توفره المعادن المستخرجة من خامات ضرورية لطرق المواصلات الحديدية ، وبما تستلزمه من استخدام الأيدى العاملة .

وتدل الإحصاءات الرسمية على أن المستخرج من الفوسفات عام ١٩٥٠ يقدر بأكثر من مليون ونصف من الأطنان ، ومن الحديد ٣٢٢ ألف طن ، ومن الرصاص ٣٢ ألف طن ، والزنك نحو ٨ آلاف طن . وقد كانت نسبة الصادر من الفوسفات التونسى إلى فرنسا عام ١٩٥٠ نحو ٢٩ ٪ ، ونسبة الصادر إلى بريطانيا ١٦ ٪ وإلى إسبانيا ١١ ٪ وإلى إيطاليا ١٣ ٪ وإلى ألمانيا ٩ ٪ وإلى هولندا ٥ ٪ .

وتتصدر بريطانيا قائمة مستوردى الحديد من تونس ، إذ تبلغ نسبته ٦٥ ٪ من مجموع الإنتاج ، وتليها الولايات المتحدة بنسبة ١٤ ٪ وألمانيا ٨ ٪ وكل من إيطاليا وهولندا بنسبة ٥ ٪ .

من ذلك يدرك القارئ بعض دوافع الاستعمار الفرنسى لتونس ، ومدى ما تستغله من خيرات البلاد . . .

الأسباب الاستراتيجية :

لا ريب أن موقع تونس على ساحل البحر المتوسط ، وقرب شاطئها من جزيرة صقلية والساحل الجنوبى الإيطالى ، يجعل القطر التونسى مركزاً استراتيجياً على جانب عظيم من الخطورة ، فالدولة التى تقع على الساحل

التونسى ، تستطيع فى حالة الحرب التحكم فى المنطقة الوسطى من البحر المتوسط ، وقطع الطريق على الوحدات البحرية التى تنتقل من شرق البحر إلى غربه وبالعكس . . .

ولما كانت بريطانيا ترابط عند مدخلى هذا البحر ، فى كل من جبل طارق وقناة السويس ، كان احتلال تونس فى نظر فرنسا صمام الأمان لأسطولها الحربى ، فى حالة وقوع نزاع مسلح بينها وبين بريطانيا ، وتقديراً لهذا العامل الاستراتيجى ، حرصت فرنسا على الاستئثار بتونس ، والسيطرة على مينائها الحربى الحصين : بنزرت .

الأسباب الصليبية :

تعتبر فرنسا منذ قرون ، حامية المسيحية وابنة الكنيسة الكاثوليكية البكر ؛ وإذا كانت الجمهورية الثالثة قد أعلنت فصل الدين عن الدولة ، فإن عقيدة الكثلكة ظلت راسخة فى أعماق قلوب الفرنسيين ، متأصلة فى نفوسهم ، تكشف عنها تصريحات الزعماء ورجال السياسة كلما جدّت مناسبة ، وتدل دلالة صريحة على ما تنطوى عليه قلوب الفرنسيين من عداوة صريحة للإسلام والمسلمين . . .

وهذا جورج بيدو ، وزير خارجية فرنسا العلمانية — وزوجه هى رئيسة جمعية أصدقاء صهيون بفرنسا — يقول غداة خلع سلطان مراكش فى صيف سنة ١٩٥٢ ، حين صارحه بعض الصحفيين باستنكار هذا التصرف فى بلد مسلم فى اليوم الذى يحتفل فيه المسلمون بعيدهم الأكبر —

يقول ردًّا على هذا الاستنكار : « يعزّ عليّ أن أرى الغلبة للهلال على الصليب . . . فدعونى — أيها السادة — أحلم ببيت المقدس ! ! »

أىّ قول هذا ، ينطقه وزير خارجية مسئول ، على ملأ من الصحفيين؟ ولكنها الأحقاد الموروثة ، التى يحرصون على كتمانها فتأبى إلا أن تظهر صريحة على ألسنتهم فى بعض لحظات النشوة المسكرة التى يغيب فيها الوعى وينطق العقل الباطن ؛ ولولا أن فى بعض ما مضى من تاريخ فرنسا والعرب ما يُخزى وزير الخارجية ، لقال يومئذ قولاً آخر ، هو : « دعونى — أيها السادة — أذكر ما أصاب مليكنا القديس لويس التاسع منذ بضعة قرون على أيدى أولئك العرب ، فأحاول الثأر له من ملك عربى مرّغ أجدادُه تاج فرنسا فى الوحل ! » .

* * *

وهذا روبير مونتانى ، أحد جهابذة الفكر فى فرنسا ، ومبتدع أسطورة الانفصال بين البربر والعرب ، يقول :

« ليس هناك وجه للمقارنة بين المغرب العربى وأى قطر آخر من الأقطار الشرقية ، والقطر الوحيد الذى يمكن مقارنته بمراكش ، هو اتحاد جنوب أفريقيا ، حيث يعيش ٢٠٪ من الجنس الأبيض ، إلى جانب ٨٠٪ من الزنوج ؛ فمشكلة جنوب أفريقيا مشكلة عنصرية ، أما مشكلة أقطار شمال أفريقيا فهى مشكلة اجتماعية ودينية . . .

وكتب موريس ديفيرجيه فى جريدة « لوموند » يقول ، وما قوله إلا سفسطة لا تمت إلى المنطق بأى سبب :

« لماذا يعيبون على فرنسا أنها لا تريد الخروج من أقطار شمال أفريقيا ، ولماذا لا يعتبرون بقاءها هناك استناداً إلى حق الفتح ؟ ألم تغز الجيوش العربية أقطار شمال أفريقيا كذلك وتبقى بها ؟ »

وتلك مغالطة صريحة ، ذلك أن الفرنسيين أنفسهم يعترفون فى الوثائق الرسمية بأن الفينيقيين والرومان والأتراك غزوا هذه البلاد واستوطنوها مئات من السنين ، ثم جلوا عنها كما دخلوها ، فلم يعتنق أهل البلاد دينهم ، ولا تكلموا لغتهم ، ولا اندمجوا فيهم اندماج الأنسباء والأصهار ، ولا أخذوا عنهم حضاراتهم وتقاليدهم وعاداتهم ، كما فعلوا مع الفاتحين العرب ؛ فتونس ومثلها فى ذلك سائر أقطار الشرق العربى — قد بدأت منذ فتح العرب تاريخاً جديداً ، تحددت فيه قوميتها العربية المسلمة ؛ فأهلها جميعاً مسلمون وعرب ، وإن اختلف اللون والدم والعنصر ؛ وليس منهم من يمتّ إلى عرق من أعراق الجاهلية البائدة !

وليس ذلك شأن الغزاة الفرنسيين فى تونس ولا شأن التونسيين معهم...

الأسباب السياسية :

انتهت الحرب السبعينية بزوال الإمبراطورية الفرنسية الثانية وهزيمة جيش فرنسا — الذى كان يعتبر حتى ذلك الحين أقوى الجيوش البرية فى أوربا — على يد بروسيا (ألمانيا) التى كانت تعد فى ذلك العهد دولة ناشئة من الدرجة الثالثة فى القارة .

واختلت الموازين فى فرنسا على أثر هذه الهزيمة المنكرة ، فظهر فيها

عدد من القواد والساسة يدعون إلى الأخذ بالثأر ، وتجديد العسكرية الفرنسية التى تقوضت أركانها . . .

وكان بسمارك ، مستشار ألمانيا الحديدى ، على علم بهذه الاتجاهات ، ولم يكن له همٌ إلا أن يجنى ثمار انتصاره على فرنسا وما أعقبه من توحيد دويلات ألمانيا وممالكها تحت تاج الإمبراطور البروسى ، غليوم الأول .

وكان بسمارك داهية السياسة العالمية فى وقته ، فأحاط أمن بلاده وسلامتها بسلسلة من المعاهدات والمحالفات ، وعمل من وراء ستار على تشجيع فرنسا على الخروج من عزلتها الأوربية ، لتولى وجهها نحو المستعمرات ، فيما وراء البحار ، حتى يستبقى نفوذه وسلطانه على الدول الأوربية . . .

ومن هنا تغاضى فى مؤتمر برلين عن المساومات التى كانت تجرى فى الأروقة بين وزيرى خارجية فرنسا (وادنجتون) وبريطانيا (لورد سالسبورى) ، بل لقد قيل إنه كان يستحث الفرنسيين على الاستئثار بتونس فى مقابل استيلاء الإنجليز على جزيرة قبرص ، كما قدمنا .

فوجدت فرنسا فرصتها الملائمة ، لتستعيد مجدها السالف ، فأرسلت جيوشها لغزو تونس . . .

الفاجعة التونسية :

دأبت الحكومة الفرنسية منذ وطئت أقدامها أرض تونس ، على التصريح بأن اتفاقية الحماية ليست إلا إجراء مؤقتاً ينتهى بإعادة الأمن

والنظام إلى ربوع البلاد ، وها هى ذى تجثم على صدر تونس منذ ١٨٨١ حتى يومنا هذا ، وتماطل فى حقوق وحريات كانت هى أول من نادى بها فى العالم .

وكم من وعود بذلتها حكومة باريس منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى للشعب التونسى ، وزعمت أنها بسبيل التقدم بمشروعات إصلاحية ، ثم لم تف بوعد منها ولم تشهد هذه المشروعات النور .

وتولت الجبهة الشعبية زمام الحكم فى فرنسا ، فبذلت كذلك وعوداً لم تلبث أن ذهبت مع الريح ؛ فلما كان عام ١٩٥٠ ، وعد الغاصب بمنح البلاد حكومة تتمتع بشىء من الاستقلال الداخلى ؛ ولكنه عاد فى السنة التالية واستكثر ما وعد به ، ثم لجأ إلى أشد وسائل القمع والعنف ، بتكميم الأفواه ، ومحو المعارضة ، والاعتقال على نطاق واسع ؛ وما دفعه إلى ذلك إلا جماعة المستوطنين وأصحاب المصالح والمصارف من الرعايا الفرنسيين ؛ هذا إلى أن سياسة حكومة باريس كانت تفرض عليها أن تحتفظ بالمستعمرات ليكون لها اعتبار فى المحافل الدولية . وفى نظر الدول الحليفة .

ولعمرى كيف يتراجع أحفاد لويس الخامس عشر ، ما دامت فى أيديهم القوة الغاشمة ، قوة المدافع والطائرات وآلات الدمار ، يسلطونها على الشعوب التى لا حول لها ولا قوة ؟

إنهم لا ينكصون على أعقابهم إلا إذا وُجد السلاح ، وتوفرت المدافع ، لدى الشعوب التى تنادى بحرياتها ، هنا يفر الفرنسيون من الميدان ، ويستنجدون بأحلافهم ، وأبناء دينهم ، ويستصرخون الضمير الإنسانى

ليقيلهم من عثرتهم ويأخذ بناصرهم .

أما تونس ، ولهم فيها الحول والقوة ، فيسلطون عساكرهم من أهل مدغشقر والسنغال على أفراد الشعب ، ولا يرضيهم إلا أن يموت من التونسيين عشرة فى مقابل كل جندى من جنود مستعمراتهم . وماذا بعد كل مذبحة ؟ لجنة تحقيق تتألف ، وتنظر فى أسباب اشتعال الثورة ، كأن السبب مجهول والدافع غير معروف ؛ وهنا يحق للمرء أن يتساءل : علام اجتماع هذه اللجان ؟ أفليس يعلم الاستعمار الفرنسى أن انتفاضة الشعب للمطالبة بالحرية أمرٌ طبيعى وقد جثم الاستعمار على صدره أكثر من سبعين عاماً ، استنزف فيها دماءه واستحل لنفسه خيراته ، وأذل أعزاءه ، وانتهك حرماته ، وداس مقدساته ؟

ولئن كان من العسير أن نضع هنا مقارنة بين موقف البلاد وحالتها فى الآونة الحاضرة ، وبينها حينما وطئتها أقدام المستعمرين ، فلا أقل من استعراض الحالة فيها قبيل الحرب الأخيرة سنة (١٩٣٨) وما صارت إليه خلال عام ١٩٥١ ، استناداً إلى أوثق المصادر الحديثة [١] .

أول ما نستخلصه من هذا التقرير أن استقلال الشعب إنما هو السبيل الوحيد للخروج من غياهب العبودية ، كما أنه لا أمل للعامل المجد فى النهوض إلا إذا تحرر وكان جزاؤه بقدر ما يؤديه من عمل .

فهل ينطبق هذا المبدأ على العامل التونسى ؟

يقول التقرير إن أجور العمال قد زادت ٢٤ مثلا فقط عما كانت

---

(١) تقرير الاتحاد العام للعمال التونسيين الصادر فى ١٩٥١ .

عليه سنة ١٩٣٨ ، فى حين ارتفعت أسعار الضروريات ٣٩ مرة ، أو بمعنى أوضح : كان ينبغى أن ترتفع أجور العمال الحالية بنسبة ٦٠٪ . حتى يتكافأ الأجر وقوة العملة الشرائية خلال عام ١٩٣٨ .

هذا ، مع أن الأجور فى السنة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأخيرة كانت ضئيلة ، ويؤيد هذا القول التقرير الذى وضعه وقتذاك الدكتور بروس ، أحد أعضاء معهد باستير بتونس ، وأثبت فيه سوء تغذية العامل التونسى ، فكيف صارت حال ذلك العامل فى الوقت الحاضر وقد انخفض أجره بنسبة ٦٠٪ عما كان يتقاضاه فى ١٩٣٨ ؟

أبهذا تعالج فرنسا ضعف التغذية الذى يعانيه العمال التونسيون ؟

لا شك أن عبء المسئولية يقع على كاهل تلك السلطات بوصفها المهيمنة على شئون العمال ، وفى مقدورها أن توازن بين ما يتقاضاه العامل من أجر وبين القوة الشرائية .

عمال الزراعة :

ويتقاضى عمال الزراعة نصف ما يتقاضاه عمال الصناعة من الأجور ، فالعامل الزراعى يتقاضى أجراً قدره ٢٠٠ فرنك ، يعمل بها ١٦ ساعة ، دون أن تحميه القوانين العمالية حماية صحيحة .

والاحتيال على القانون سهل ميسور فى المزارع الكبرى ، إذ يقتطع صاحب الأرض جزءاً من أجر العامل اليومى بحجة مكافحة البطالة أو توفير العلاج . وقد يتساءل القارئ : وأين مفتشو العمل ؟ والرد على ذلك

أنه لا يوجد فى تونس سوى خمسة من مفتشى العمل وخمسة من المراقبين ، يتولون الإشراف على العمال الزراعيين وعمال المناجم وعمال النقل جميعاً ، وليتهم يشرفون على حالة العمال وأجورهم ؛ بل إن اختصاصهم لا يتجاوز العمل على زيادة الإنتاج ، فكيف يتهيأ لهم مع هذا التوفيق بين ناحيتى الاختصاص ؟

الحقوق النقابية :

فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ صدر مرسوم يخوّل جميع العمال التونسيين الحق فى الانضمام إلى النقابات ، ثم صدر مرسوم آخر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ يحد من آثار المرسوم الأول والضمانات التى كفلها للعمال ؛ فهو يحرم مثلا على عضو اللجنة التنفيذية لنقابة العمال أى نشاط إذا صدر عليه حكم فى جريمة من الجرائم الصحفية ، ولو كان الحكم مع إيقاف التنفيذ .

وفى مجال التطبيق التعسفى متسع لسلطات الحماية ، وقد ضرب التقرير فى هذا الصدد أمثلة عدة ، منها أن اثنين من ممثلى النقابات ، ينتميان إلى الجنسية الجزائرية ، طردا من تونس وظلت أسرتاهما بلا عائل ، دون إجراء تحقيق أو صدور حكم أو سابق إنذار !

هذا فى المنطقة الشمالية ، أما المنطقة الجنوبية التى تتولى شئونها سلطات عسكرية ، فالحالة أدهى وأمر ، والمخالفات القانونية لا حصر لها ، وأوامر الحبس بدون محاكمة تصدر كل يوم وتنفذ فى العمال النقابيين وممثليهم ...

حق إعلان الإضراب :

وقد حصل العمال التونسيون بعد طول جهاد على حق إعلان الإضراب ، ولكن المستعمر يأبى إلا أن يحد من هذا الحق بطرق ملتوية ، منها شراء ذمم فريق من العمال وبسط الحماية عليهم ، فإذا ما أعلن الإضراب وقف هؤلاء المأجورون فى وجه زملائهم ؛ ومن ثمة تحدث الاصطدامات الدموية بين الفريقين .

وفيما يلى نعرض حالات الإضراب التى وقعت خلال السنين الخمس الماضية :

١ – صفاقس : إضراب ٥ أغسطس ١٩٤٧

القتلى	٣٠ عاملا	الجرحى	١٥٠ عاملا
السجن المؤبد	٥ عمال	الفصل	١٠٠ عامل

٢ – مناجم جبل جلول : إضراب نوفمبر ١٩٤٩

أحكام بالسجن على ٧٠ عاملا ، مجموعها ٤٠ سنة

٣ – انفدافيل : إضراب عمال الزراعة فى نوفمبر ١٩٥٠

القتلى	٥ عمال	الجرحى	١٢ عاملا
السجن	٢٥ عاملا	الفصل	١٢٠ عاملا

وبمقتضى قانون الطوارئ الصادر فى ١٩٣٨ ، والذى لم يزل نافذ المفعول حتى اليوم ، تقترن الإضرابات العمالية دائماً بأعمال القمع الشديد من جانب سلطات الحماية !

حركة التعليم

يقول الفرنسيون كلما ذُكر أحد زعماء حزب الدستور : « لقد ارتكبنا خطأ جسيما حينما فتحنا أبواب المدارس والجامعات الفرنسية على مصاريعها أمام التونسيين ؛ فها نحن أولاء نجنى ثمار تلك السياسية الطائشة ! »

بهذه الكلمات يمنّ الفرنسيون على أهل تونس ، لأن صفوة من بنيها يفكرون فى شئون بلادهم ومستقبلها السياسى . . .

بيد أن الواقع على نقيض ما يزعمه الفرنسيون ، ولندع الأرقام تتحدث عن حالة التعليم فى تونس ، فهى أبلغ مقالا ، وأصدق تعبيراً ؛ فالإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة التعليم الفرنسية خلال عام ١٩٤٩ ، تدل على :

● أن عدد الفرنسيين المقيمين فى تونس لا يزيد على ١٤٤ ألف ، يبلغ عدد التلاميذ والطلبة من بنيهم فى جميع مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ٣٥ ألفاً ، بنسبة ١٩,٥ ٪

● وعدد اليهود فى تونس ٧١ ألفاً ، منهم ١٤ ألفاً فى جميع مراحل التعليم ، بنسبة ١٩ ٪

● وعدد التونسيين المسلمين ٢,٨٣٣,٠٠٠ نسمة ، منهم ١١٦ ألف فى مختلف دور العلم بنسبة ٤ ٪ بلا زيادة !

ويتضح من هذه الإحصائية نفسها أن عدد الأطفال الفرنسيين

الذين بلغوا سن السابعة المقررة لدخول المدارس الابتدائية التونسية ٢٧ ألفاً ، من بينهم ٢٦ ألفاً التحقوا بالمدارس فعلا ، بنسبة ٩٤ ٪

فى حين أن عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا السن القانونية ٧٧٥ ألف ، قُبل منهم فى المدارس الابتدائية ٩٥ ألفاً ، بنسبة ١٢ ٪ بلا زيادة !

وعلى هذا يكون فى المدارس الابتدائية التونسية ثمانية أطفال فرنسيون ، فى مقابل طفل مسلم واحد من أهل البلاد . . .

وجدير بالملاحظة أن من بين التلاميذ التونسيين ٢٢ ألفاً يتلقون دراستهم الابتدائية فى مدارس أهلية خاصة ، أقامها وينفق عليها الشعب التونسى من ماله ؛ ليكمل النقص الذى يشعر به من جانب الإدارة الرسمية الخاضعة لرغبات الاستعمار ؛ ولولا ما يعانيه الشعب التونسى من الفقر والحاجة نتيجة لسوء الإدارة التونسية ، لبذل أكثر مما يبذل اليوم ، بل أضعاف ما يبذل ، ليتيح فرصة العلم لكل تونسى من أهل البلاد ؛ ولا سبيل إلى محو الأمية إلا عن طريق ثورة دامية تطيح بالاستعمار الذى دخل البلاد بالقوة ، ولا بد من إكراهه على الخروج منها كما دخل بالقوة !

وتدل أرقام الميزانية التونسية على سوء نية السلطات المحتلة ؛ إذ تخصص لباب التعليم ٣ ٪ فحسب ، فى حين تخصص لدعم الصناعة والاقتصاد ٣٠٪ من الميزانية العامة ؛ وقد يبدو هذا طبيعياً لأول وهلة فى بلد يعانى سكانه الفقر والحاجة ونقص التغذية ؛ ولكن نظرة إلى أجور العمال الضئيلة فى

مختلف ميادين النشاط الزراعى والصناعى والتجارى ، وتضخم عدد العمال العاطلين فى تونس ؛ وعدم الاهتمام بتوفير العمل لهم — تدل على أن المشروعات الاقتصادية ودعوى دعم الصناعات ، ليس الغرض منها تحسين حال العمال التونسيين ، بل إفادة أصحاب المناجم والمزارع الكبرى من الفرنسيين ؛ إذ يمنحون الآلاف من ميزانية الدولة فتتضخم ثرواتهم ويصابون بالتخمة على حساب الشعب التونسى البائس !

ونورد فيما يلى جدولا يبين أرباح شركات المناجم التونسية التى يتولى إدارتها ويتداول أسهمها الفرنسيون ، بملايين الفرنكات :

اسم الشركة	أرباح ١٩٤٨		١٩٤٩		١٩٥٠	
مناجم بناروريا	١٧٢	مليون	٢٧٤	مليون	٤٧٧	مليون
» صفاقس	٢٩	مليونا	٢١٠	»	٢٤٧	»
» جيريسا	٢٤٨	مليون	٢٦٥	»	٢٣٨	»
» الفوسفات	٥٢	مليونا	٨٤	مليونا	٩٢	مليونا

وبعبارة أوضح : زادت أرباح هذه الشركات بنسبة ١١٠٪ فيما بين سنتى ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، فى حين لم ترتفع أجور العمال التونسيين إلا بنسبة ٣٠٪ ، إذ كان عامل المناجم الوطنى يتقاضى أجراً فى الساعة ٣٩,٥٠ فرنك حتى نهاية عام ١٩٤٨ ، فارتفع إلى ٥١,٥٠ فرنك فى نهاية ١٩٥٠ .

هذه حقيقة حال العمال التونسيين ، وكل ما يزعمه الاستعمار مخالفاً لذلك فهو زور وبهتان وتضليل للرأى العام العالمى ؛ وهذه الأرقام دليل ناطق على مدى استهتار السلطات المحتلة بمصالح الشعب التونسى وامتهانها لقدره ، وهى إلى ذلك وصمة عار فى جبين الأمة الفرنسية التى لم تزل تزعم أنها حارسة المدنية[١] !

ومردّ ضآلة أجور العمال الوطنيين إلى أن أصحاب المصالح الكبرى ، وكبار الرأسماليين ، والقابضين على ناصية الاقتصاد ، فى تونس من الجاليات الأجنبية .

وفيما يلى بيان بما أنتجته المناجم التونسية لحساب هذه الشركات الأجنبية خلال عام ١٩٤٩

فوسفات	١,٤٤٢,٠٠٠	طن .
حديد	٧٧٢,٠٠٠	« .
رصاص	٢٣,٨٤٥,٠٠٠	« .
زنك	٦,٦٣١,٠٠٠	« .
لجنيت «نوع من الفحم»	٤٧,٠٠٠	« .
خليط الحديد بالرصاص	٢,٩٥٠,٠٠٠	« .
معادن أخرى	٢,٩٢٥,٠٠٠	« .
الجملة	٣٨,٩٠٤,٠٠٠	« .

وقد بلغت قيمة هذه المنتجات نحو أربعة ملايين ونصف مليون

(١) وقد وقع التقدير المذكور فرنسى يدعى ج . ب . فينلورى

من الجنيهات المصرية . فى حين لم تزد جملة الأجور التى يتقاضاها عمال المناجم على ١،٣٦٧،٠٠٠ جنيه ؛ فإذا أضفنا إلى ذلك أنه ليس هناك صناديق ادّخار تخصص حصيلتها لمساعدة العامل فى وقت الشدة ، ولا وسائل لتأمين العمال فى حالتى المرض والشيخوخة ، ولا يصرف للعمال التونسيين إعانة بطالة — عرفنا مدى الحرمان الذى تعيش فيه الطبقة الكادحة فى تونس !

وتشتد فى الوقت الحاضر أزمة البطالة فى تونس ، فهناك عشرات الألوف من المتعطلين ، يعيشون عالة على المجتمع ، ومع هذا لا تحرك سلطات الحماية ساكناً ، ولا تتخذ أى إجراء لتخفيف حدّة الأزمة ؛ وليس فى استطاعة هؤلاء المتعطلين أن يهاجروا ، لعدم تخصصهم فى عمل يرتزقون منه فى الخارج ، ولا ذنب لهم فى ذلك ، فالتعليم الفنى هناك بدائى ، والمنشآت الخاصة لا تستخدم سوى الفنيين الأجانب ، أو العمال الذين شبوا فى كنفها ، ولا تلجأ إلى العمال الوطنيين إلا لتأدية الأعمال العادية . . .

وإذا ما دفعت البطون الخاوية أصحابها المتعطلين إلى المطالبة بتوفير العمل لهم ، جردت سلطات الحماية قوات البوليس تفرقهم بالغاز المسيل للدموع ، وتلهب ظهورهم بالعصى ، وتسوق من لا يستطيع الفرار منهم إلى السجن ، أو إلى الموت !

وليس الموظفون الوطنيون بأفضل حالا من إخوانهم العمال ؛ إذ يتبين من الإحصاء الرسمى الأخير أن عدد موظفى الحكومة التونسية بلغ

فى ١٩٥١ : ٣١,٦٩٦ موظفاً ، منهم ٢٢ ألف موظف فرنسى أو متجنس بالجنسية الفرنسية ؛ ويتقاضى هذا الجيش العرمرم مرتبات تصل نسبتها إلى ٨٢٪ من مجموع اعتمادات الميزانية ، فى حين كانت هذه النسبة فى سنة ١٩١٣ لا تزيد على ٣٤٪

هذا إلى أن الموظفين الفرنسيين يشغلون المناصب الرئيسية فى الحكومة التونسية ، ويتقاضون مرتبات ضخمة ، علاوة على ما تمنحهم الحكومة من امتيازات وعلاوات وألوان من البدل ؛ فى حين لا يشغل الوطنيون إلا الوظائف الثانوية والكتابية ذات المرتبات الضئيلة التى لا تزيد نسبتها إلى جملة الاعتمادات الخاصة بمرتبات الموظفين على ٤٪

وهكذا يعيش الموظف التونسى عيشة متواضعة ، لا تتناسب مع مركزه الاجتماعى وأعبائه العائلية ، فى حين يحيا الموظف الفرنسى حياة مترفة سعيدة ، ويقتصد إلى ذلك جانباً من مرتبه يستغله فى المشروعات الاقتصادية ويدر عليه دخلا لا بأس به . . .

وخلاصة القول أن الموظف التونسى ، كأخيه العامل ، يحيا حياة الشظف ، وتزداد حاله سوءاً على مر السنين ، بسبب إهمال الحكومة له وعدم اهتمامها بحالته الاجتماعية . . .

الحالة الصحية

اتجهت دراسة الحالة الصحية التى قام بها الخبراء الإخصائيون فى الشئون الطبية والاجتماعية ، إلى ناحيتين رئيسيتين :

أولاهما : دراسة الأمراض التى تؤثر تأثيراً بالغاً فى حالة البلد الاجتماعية ، كداء السل ، ووفيات الأطفال ، والسرطان ، وفقر الدم الناتج عن نقص الأغذية ، والأمراض الناشئة عن الإجهاد فى العمل .

والأخرى : دراسة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار هذه الأمراض ، ومن أهمها سوء التغذية والمسكن غير الصحى .

وقد قام بعض الخبراء بدراسة شاملة لسكنى الأسر فى العاصمة التونسية ، انتهى منها إلى نتائج يمكن تلخيصها فى الجدولين الآتيين ، ويتبين من مقارنتهما الاختلاف الشديد فى مستوى المساكن بين الوطنيين والأجانب :

ا ــ الحى الأوربى فى العاصمة :

١١٦ أسرة تعيش فى أوكار .
٥٧٠٠ » » كل منها فى مسكن يتألف من غرفة واحدة
٩٠٧٠ » » » » » » » » غرفتين
٦١٧٠ » » » » » » » » ٣ غرف
٢٥٠٠ » » » » » » » » ٤ غرف
٨٣٦ » » » » » » » » ٥ غرف
٤١٥ » » » » » » » » ٦ غرف

ب ـ أما فى الحى العربى فوجد أن :

٩٣	أسرة تعيش فى أوكار
٣٥,٠٠٠	« « « « مسكن يتألف من غرفة واحدة .
٧,٦٠٠	« « « « « « « « غرفتين
٣,٦١٨	« « « « « « « « ٣ غرف

ويتضح من هذين الجدولين أن الغالبية العظمى من الأسر الوطنية بالعاصمة تحشر حشراً فى غرفة أو اثنتين ، على حين نرى حوالى عشرة آلاف أسرة أوربية تعيش فى مساكن تتألف من ثلاث غرف أو أكثر .

وحالة المساكن فى صفاقس والقيروان وقابس وبنزرت ليست خيراً من حالتها فى العاصمة ، بل لعلها أكثر سوءاً .

ولسنا ندرى كيف تعيش هذه الأسر التى لم يتهيأ لها غير غرفة واحدة للسكنى ، وعددها ٢٠٩ أسرة فى العاصمة ؟ كيف ينامون ؟ وكيف يغتسلون ؟ وكيف يطهون طعامهم فى غرفة واحدة ؟ وأين توجد أمثال هذه الغرفة ، إلا أن تكون أكواخاً أو كهوفاً منحوتة فى صخور الجبال ؛ فإن كان هذا هو المقصود ، فلا شك أن الرقم الوارد فى الإحصائيات الرسمية دون الحقيقة بكثير ؛ أما إن كان المقصود بها الفئة التى تعيش فى العراء صيفاً ، وتحتمى بالجداران شتاء ، فإن العين تقع على الكثير من هؤلاء المساكين فى الصباح المبكر أو فى الليل البهيم ، وإنهم لأكثر عدداً من كل إحصاء !

والظاهرة الثانية الجديرة بالملاحظة . هى أن جميع المدن التونسية غاصة بالسكان ، فلو فرضنا أن عدد الأسر التى تعيش فى كل مدينة من المدن التونسية ، الواردة فى الإحصائيات الرسمية ، قاصر على مائة أسرة ، لاتضح أن :

٦٥ ٪ من هذه الأسر تعيش فى مساكن خانقة مزدحمة بمن فيها .

١٧٪ من هذه الأسر تعيش فى مسكن ضيق

١٣٪ من هذه الأسر تعيش فى مسكن يفى بحاجاتها الصحية

٥٠٪ فقط من هذه الأسر تعيش فى مسكن رحب

ويستنتج من ذلك أن أربعة أخماس الأسر التونسية تعيش فى مساكن غير مريحة ، والخمس الباقى هو الذى ينعم بالسكن المريح والمقام الطيب .

هذا فى المدن ، أما فى الريف فتكاد تنعدم الشروط الصحية ، سواء فى ذلك ناحية التغذية أو ناحية المسكن ؛ فالأغلبية الساحقة فيه تعيش تحت الخيام ، وأكثرها خيام بالية مهلهلة لا تقى ساكنيها قيظ الصيف ولا ترد عنهم غوائل الشتاء ؛ هذا إلى عدم نقاء مياه الشرب ، وتراكم الفضلات والمواد العضوية على مقربة من الأكواخ ، فيكثر توالد الذباب الذى يعد أكبر ناقل لجراثيم الأمراض المعدية .

والخلاصة أن سلطات الحماية هى المسئولة عن ذلك الإهمال الشنيع فى توفير الأسباب الصحية الأولية للأهالى الوطنيين ؛ فلا وجه للمقارنة بين الأحياء الأوربية والأحياء الأهلية فى المدن التونسية ، إذ تضارع الأولى بل تفوق فى معظم الاحيان بعض المدن الفرنسية نفسها ، فى حين نرى الأحياء الوطنية على حالتها البدائية كما كانت منذ أبعد العهود !

كفاح الشعب التونسى

ما استحقت أمة أن تعيش إذا استكانت للذل ، ورضيت بالهوان ، ولانت قناتها للمستعمر الغاصب ؛ وإنما الأمم الحية هى التى تكافح وتستميت فى الدفاع عن حرياتها وفى سبيل استرداد حقوقها المسلوبة .

هى التى تظل جذوة الوطنية متأججة فى قلوب أبنائها ، فلا تنطفىء أو تخمد ؛ وهى التى لاتنى عن البذل والتضحية لتنمو فيها شجرة الحرية . . .

وقد يتوهم بعض الناس أن الشعب التونسى قد سكت على الضيم ، أو استسلم لليأس أو هادن سلطات الحماية ؛ كلا ، فصفحات التاريخ حافلة بألوان الجهاد الشعبى ، ناطقة بضروب الجرأة والبطولة ، والاستهانة بأفانين التشريد والنفى والتعذيب .

ولقد بدأت نذر الثورة العامة تظهر فى الأفق التونسى لأول مرة عام ١٩١١ ، وكان سببها المباشر قيام السلطات الفرنسية بتنفيذ مشروع خط حديدى ، يمر وسط مقابر المسلمين ؛ فرأى التونسيون فى هذا العمل انتهاكاً لحرمة موتاهم ؛ واستبد الغضب بأهل العاصمة ، فلم يلبث الاحتجاج الرصين أن تطور إلى هياج شعبى ، وقامت المظاهرات الصاخبة بقيادة شخص يدعى « جارجار » ، لتحول بالقوة دون تنفيذ المشروع ، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن جردت سيف البطش

والقسوة ، وقبضت على الزعيم الشعبي ، ثم استحضرت من الجزائر مقصلة خاصة لقطع رأسه !

وكانت نتيجة هذا التصرف أن استمر إعلان حالة الطوارئ فى البلاد منذ ذاك التاريخ حتى عام ١٩٢١ ، ثم انتهت الثورة أخيراً بخضوع السلطات الفرنسية لمطالب الشعب التونسى ، وعدلت عن اختراق المقبرة !

وفى ١٩٢٣ ، أى بعد خمس سنوات من انتصار قوات الحلفاء على دول أوربا الوسطى فى الحرب العالمية الأولى ، وبعد إعلان مبادئ ولسون ، والوعود التى بذلت للشعوب المغلوبة على أمرها بتخويلها الحق فى تقرير مصايرها ، وبعد أن غرست هذه المبادئ فى قلوب النشء فى مختلف المدارس التونسية ، وصار تحقيقها أمل الشعب ؛ بعد ذلك كله ، نكثت فرنسا عهدها ، وأنكرت على التونسيين حقهم فى الحرية ؛ فقامت ثورة مسلحة بزعامة شاب تونسى يدعى (بن زديرة) كان يخدم فى صفوف الجيش الفرنسى ، ويؤمن بأن فرنسا أم الحريات ، فلما لمس الغدر وعدم الوفاء بما قطعته سلطات الحماية من عهود للشعب ، انقلب عليها وشهر سلاحه فى وجهها ، وقام على رأس مظاهرات ضخمة يطالب بحقوق تونس المشروعة ؛ فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن لجأت إلى أشد وسائل القمع والعنف فى إخماد الحركة وقطع دابر المكافحين الوطنيين ...

ولقد اقترنت التطورات السياسية بعد ذلك بالثورات المسلحة ، فدرج الاستعمار على اتباع سياسة المغاضبة حيناً ، والملاينة حيناً آخر . . .

وفى ١٩٣٣ عقد حزب « الدستور » مؤتمراً عاماً ، كان من بين قراراته المطالبة بالسيادة الداخلية والأخذ بالنظام البرلمانى ؛ فاستشاط غضب سلطات الحماية ، ولم تمض أسابيع حتى أصدرت قراراً بحل الحزب ، ثم عملت من جانبها على إشاعة الفرقة بين أفراد الشعب ، فأصدرت قانوناً يجيز لكل تونسى أن يتجنس بالجنسية الفرنسية ، فيضمن بذلك زيادة فى مرتبه أو أجره بمقدار الثلث ، وهى النسبة المقررة للرعايا الفرنسيين الذين يقيمون فى تونس على سبيل الإعانة !

فقامت مظاهرات شعبية ضخمة اشترك فيها طلبة جامعة الزيتونة ، احتجاجاً على مشروع التجنس أو « التفرنس » ، وهنا برزت شخصية الزعيم السيد الحبيب أبو رقيبه ، متزعماً حركة مقاومة هذا المشروع الاستعمارى الخطير ؛ واتخذ الكفاح لوناً آخر حين صرح المفتى بأن دفن المسلم المتجنس بالجنسية الفرنسية فى مقابر المسلمين غير جائز ؛ إذ كانت هذه الفتوى كالزيت ينصب على النار المشتعلة ، فخشيت فرنسا العاقبة ، ووقفت تنفيذ المشروع !

وفى السنة التالية عقد مؤتمر سرى فى « قصر هلال » ، ضم العناصر التقدمية فى حزب الدستور ، وعلى رأسها أبو رقيبة وإخوته ، والدكتور ماطرى ، وتقرر تأليف حزب « الدستور الجديد » .

وفى سبتمبر ١٩٣٤ حدثت فى تونس مجاعة أودت بحياة عدد كبير من السكان ، ولم تتخذ السلطات الفرنسية إجراءات جدية لتخفيف ويلات القحط ، فأعلن الإضراب العام ؛ وردت سلطات الحماية على



الزعيم الحبيب أبو رقيبة

ذلك بمصادرة الصحف ونفى الزعماء الوطنيين إلى الصحراء الجنوبية .

ولما رأت باريس أن الحركة « الوطنية » قد ازدادت اشتعالا ، استبدلت بالمقيم العام الطاغية بيروتون مقيما جديداً يدعى (أرمان جيون) ، فذهب إلى تونس مزوّداً بتعليمات تقضى بالعمل على تهدئة الخواطر وإصلاح ما أفسده سلفه . فأصدر عفواً عاماً وأطلق سراح ٥٢ من الزعماء !

ولما تألفت حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا عام ١٩٣٦ برياسة اليهودى (ليون بلوم) ، طالب أعضاء الجالية الفرنسية فى تونس بتغيير سياسة اللين التى يتبعها (جيون) إزاء الوطنيين التونسيين ، فسافر إلى تونس (بيير فيينو) أحد أعضاء الحكومة الفرنسية ، حاملا معه مشروعات جديدة للإصلاح فى نطاق الحماية (كما فعل أخيراً منديس فرانس) ؛ غير أن الشعب التونسى قابل هذه المشروعات الاستعمارية برفض قاطع ؛ وحدثت فى ذلك الوقت اصطدامات فى أحد المناجم القريبة من مدينة صفاقس ، أعقبها إضراب عام ، ومظاهرات عمالية مات فيها خلق كثير ، فاشتد الهياج ، وشملت الثورة مختلف أنحاء البلاد ؛ وكان السيد الحبيب أبو رقيبة حتى ذلك الحين من أنصار الحكومة ، فانتقل إلى صفوف المعارضة ، ونادي بالعصيان المدنى ؛ فما لبثت السلطات أن اعتقلته مع عدد كبير من أعضاء حزبه . . .

وقامت مظاهرة كبيرة مسلحة قوامها نحو ٥٠ ألفاً تنادى بسقوط الحماية والمطالبة بالحريات المسلوبة ، وألهب الشعور قبض سلطات

الحماية على زعيم الشبيبة التونسية وإيداعه السجن ، فاندفع المتظاهرون إلى مبنى السجن ليفكوا أسره ، فخرجت إليهم الدبابات وأطلقت عليهم مدافعها ، فاستشهد كثيرون وراحوا ضحايا القوة الغاشمة !

واتسعت حركة الاعتقالات ، فشملت عدة ألوف ، ثم أعلنت الأحكام العرفية فى مختلف أنحاء تونس . . .

وفى ١٩٤١ ، أصبح سيدى المنصف بن الناصر بايا لتونس ؛ وفى عهده عينت حكومة فيشى الأميرال ستيفا مقيما عاماً ، فتقدم إليه الباى بمشروع إصلاحى يكفل للبلاد بعض حقوقها الدستورية . وحدث فى ذلك الوقت أن دخلت القوات الألمانية الأراضى التونسية بقيادة روميل ، فأكره الفرنسيين على إطلاق سراح الزعماء المعتقلين ومن بينهم السيد أبو رقيبة . . .

وبعد عدة أيام شكل الباى حكومة شنيق الأولى دون استشارة المقيم الفرنسى ، واشترك فيها الماطرى ، وصالح فرحات زعيم حزب الدستور القديم .

ولما دخلت قوات الحلفاء تونس سنة ١٩٤٣ ، اتهمت السلطات الإنجليزية الباى المنصف بأنه ذو ميول ألمانية ، وقبضت عليه ، مع أن الباى كان فى سياسته مع الألمان ورجال حكومة فيشى محايداً ؛ وآية ذلك أنه رفض تسليم اليهود التونسيين للألمان ، محتجاً بأنهم رعايا يدينون بالولاء لدولته . . .

ويقتضينا الإنصاف أن نذكر فى هذا المقام ما كان لهذا الباى

من أياد بيضاء على الأمة التونسية ، وكان إلى ذلك مثلا يحتذى فى الجرأة مع الفرنسيين وغيرهم ، وكان يقتدى بخلفاء المسلمين ، وينزل إلى الأسواق يتفقد أحوال رعاياه ، ويدخل الجوامع فيبث روح الوطنية فى نفوس المصلين ، ويزور المكاتب ليوجه أنظار المعلمين إلى ضرورة تلقين النشء تاريخ تونس على حقيقته ، لا كما يُرضى المستعمرين الغاصبين .

وبهذه السياسة الحكيمة اكتسب الباى محبة شعبه ؛ غير أن أمثال هذا الأمير يكون قذى فى عين المستعمر فلا يستطيع معه صبراً ؛ فما لبث الجنرال جوان (المارشال فيما بعد) أن تدخل طالباً إلى الباى أن يتنازل عن العرش ، فأبى مستمسكاً بحقه الشرعى ؛ فما كان من الجنرال جيرو قائد القوات الفرنسية إلا أن اقتحم القصر ، وحمله فى طائرة إلى المنفى بجنوب الجزائر ، ولم يجد الباى بداً من التنازل عن العرش لابن عمه الأمين باى تونس الحالى . . .

وبعد شهر أصدر ديجول من الجزائر مرسوماً يقضى بتخويل السكرتير العام الفرنسى بتونس جميع سلطات الباى ، بما فى ذلك حق إصدار المراسيم والإشراف الكامل على أعمال الوزارة التونسية . . .

وقد استمرت هذه الفترة الإرهابية زهاء سنتين ، ثم عقدت الأحزاب التونسية مؤتمراً عاماً ، وأصدرت عدة قرارات ، كان من بينها المطالبة بالسيادة الداخلية . . .

ثم انقضت عدة أشهر ، أنشىء بعدها الاتحاد العام للعمال

التونسيين ، برياسة فرحات حشاد ، الذى كان وقتذاك عاملا فى إحدى شركات النقل المشترك بصفاقس .

وقد يبدو لأول وهلة أن عضوية هذا الاتحاد قاصرة على طبقة العمال الكادحين دون غيرهم ؛ والحقيقة أنه يضم مختلف الطبقات العاملة فى سائر أنحاء البلاد ، فكان من بين أعضائه الأساتذة والمدرسون والكتبة والمهندسون والأطباء ، إلى جانب العمال . . .

وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٦ ، وجه السيد الحبيب أبو رقيبة الدعوة لعقد مؤتمر وطنى ، فى ليلة القدر ، وفى هذا المؤتمر صدر قرار إجماعى بمطالبة السلطات الفرنسية بالاستقلال التام ؛ فما كان من رجال البوليس إلا أن اقتحموا مكان الاجتماع ، وألقوا القبض على ٥٠ زعيما يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية . . .

وكان رد رئيس الاتحاد العام (فرحات حشاد) على هذا الإجراء التعسفى ، أن أعلن الإضراب العام فى جميع المرافق العامة ، إلا المستشفيات .

ثم رأت حكومة باريس ، جرياً على عادتها المألوفة ، أن تستبدل بالجنرال ماست الذى يمثل سياسة البطش والقوة ، مقيما جديداً يسير على سياسة اللين والمهادنة ، هو « مونس » ، فكان من أول أعماله إلغاء الرقابة على الصحف ، كما ألغى فى عهده مرسوم الجنرال ديجول الذى يخوّل السكرتير الفرنسى حق الإشراف على أعمال الوزراء التونسيين ، ثم تألفت حكومة « الكعّاك » ذات الميول الفرنسية ، فثار الشعب وكاد

يفتك برئيس الحكومة عند خروجه من المسجد ؛ ومع هذا ظل الكعاك على رأس الوزارة شهرين ، إلى أن أعلن الزعيم فرحات حشاد الإضراب العام فى مدينتى تونس وصفاقس ، فوقعت عدة اصطدامات بين المضربين ورجال البوليس مات فيها مئات من الوطنيين . . .

وفى أول سبتمبر ١٩٥٠ مات « المنصف » الذى خلعه الفرنسيون ، فأقيمت له جنازة شعبية كبيرة ، ضمت مئات الألوف من التونسيين ؛ فلما شعر الأمين خليفته بمدى تعلق الشعب بسياسة السلطان المخلوع ، تحوّل بجلالته نحو الشعب ، وآثر مصلحة بلاده على العناصر الاستعمارية التى كانت تؤيده .

ثم تألفت حكومة شنيق الثانية خلال عام ١٩٥٠ ، واشترك فيها السيد صالح بن يوسف ، السكرتير العام لحزب الدستور الجديد ، وزيراً للعدل ، والسيد بدره ، وزيراً للشئون الاجتماعية ؛ وسافر الزعيم أبو رقيبه ، بوصفه رئيساً لحزب الدستور الجديد ، إلى باريس ، حاملا مشروعاً يتضمن عدة إصلاحات إدارية لجس نبض السلطات . . .

ولم ترض الجالية الفرنسية فى تونس عن سياسة اللين التى كان ينتهجها مونس المقيم الجديد إزاء العناصر الوطنية ، فأرسلت إلى شومان ، وزير خارجية فرنسا ، احتجاجاً على المقيم ؛ كما طالبت بإعادة الرقابة على الصحف ، والقبض على الزعماء الوطنيين !

وبعد عدة أيام ، استجابت الحكومة الفرنسية لهذه الطلبات ، فعزلت مونس ، وعينت مكانه (بيرييه) ، وكلفته تدبير الأمر لمنح

الشعب التونسى الاستقلال الذاتى على عدة مراحل ؛ فلما علم أعضاء الشعبة الفرنسية فى المجلس الكبير بما تنتويه الحكومة الفرنسية ، قدموا استقالاتهم إلى رئيس المجلس . . .

وحدثت فى أثناء ذلك مصادمات مسلحة بين جماعة من العمال ، فى مزرعة كبيرة على مقربة من مدينة انفيدافيل ، وبين رجال البوليس ، انتهت بمذبحة بشرية هائلة ، مات فيها عدد كبير من العمال وأصيب كثيرون بجراح خطيرة . . .

وأرادت باريس تضميد هذا الجرح الدامى ، فتقدمت بمشروعات ذات مظهر إصلاحى ؛ فاحتج « كولونا » زعيم الجالية الفرنسية بتونس ، معلناً أنه سيقاوم تنفيذ هذه المراسيم بالقوة ، ويعلن العصيان المدنى فى وجه الإقامة العامة إذا لزم الأمر !

وفى أول مايو ١٩٥١ ، أعلن خطاب العرش التونسى مواصلة العمل بالإصلاحات الدستورية والديموقراطية ، وسافر فى ذلك الوقت إلى باريس كل من السيدين صالح بن يوسف ، وبدره ، لمطالبة الحكومة الفرنسية بالوفاء بوعدها الذى قطعته من قبل على نفسها ، بأن تمنح الشعب التونسى الاستقلال الذاتى . . .

وطار كولونا كذلك إلى العاصمة الفرنسية ، ليعلن أن (بيرييه) المقيم العام لا يملك التحدث باسم الجالية الفرنسية ، ويطالب بعزل « شنيق » وتعيين « بكوش » على رأس الحكومة التونسية .

وكان رد الوطنيين على هذا التبجح إعلان الإضراب الشامل فى

تونس ، فعادت فرنسا إلى نغمتها القديمة البالية ، وعينت مقيما جديداً ليحل محل بيرييه ، ووصل دى هونكلوك على ظهر سفينة حربية أقلته إلى بنزرت فى شبه مظاهرة عسكرية بحرية . . .

وفى ذلك الوقت أنذر السيدان ابن يوسف وبدره المسئولين فى باريس بأن تفاقم الحالة سيؤدى إلى انفجار خطير ؛ ولكن باريس سدت أذنيها ولم تستمع للنصيحة ، فما كاد المقيم يقيل شنيق من منصب رئيس الوزراء ، حتى قامت مظاهرات شعبية ضخمة فى كل من بنزرت وباجه وغيرهما من المدن التونسية .

وأعلن حشاد الإضراب العام لأجل غير مسمى ، فاعتقلت السلطات الفرنسية عدداً كبيراً من الزعماء ، وأراقت الدماء أنهاراً فى الشوارع ، وفوضت باريس المقيم العام تفويضاً شاملا ، للعمل على تهدئة الحالة بأى صورة من الصور ؛ فما كان منه إلا أن أطلق المئات من دباباته على منطقة (رأس جبل) فقلبتها رأساً على عقب ، وكم من نساء وشيوخ وأطفال سحقتهم سحقاً ، فصارت جثثهم أشلاء ، وارتوى الثرى بدماء الشهداء الطاهرة .

ولم يكتف هونكلوك بعزل رئيس الحكومة ، بل أمر باعتقاله هو ورجال وزارته ، وعين بكوش على رأس الحكومة الجديدة ، فسجل الباى هذا العدوان الصارخ فى مذكرة احتجاج بعث بها إلى الرئيس فنسان أوريول ، وأطلعه فيها على مخازى المقيم العام ، والإجراءات التعسفية الصارخة التى لجأ إليها فى قمع الإضراب . . .

وفى ١٤ أبريل ١٩٥٢ ، رفض مجلس الأمن شكوى تونس ، ثم أدرجت المشكلة التونسية فى جدول أعمال الأمم المتحدة ، وطالبت الدول العربية بحضور الباى إلى نيويورك ليتكلم باسم بلاده الجريحة . . .

وخذلت الأمم المتحدة الدول العربية والأسيوية ، إذ أوصت بالمفاوضات المباشرة بين فرنسا وتونس لتسوية المشكلة . . .

ولم يقتصر سجل الاستعمار الفرنسى الحافل بألوان العسف والظلم على هذه الاعتداءات المتوالية على حريات الشعب التونسى ، بل زاد وحشية وقسوة ، فقتل الزعيم فرحات حشاد ، فكان قتله آية جديدة من آيات النذالة الفرنسية التى يعف عنها البرابرة المتوحشون الذين تزعم فرنسا أنها إنما حلت بين ظهرانيهم لتبث الحضارة وترسى قواعد الديموقراطية !

أجل ، لقد لجأ الفرنسيون إلى سلاح الغدر ، فقتلوا زعيما شعبياً لا ذنب له إلا ثورته على الاستعمار البغيض ، ورفضه المفاوضة رفضاً قاطعاً ، احتجاجاً على نفى الزعماء وتشريدهم . . .

وكان اغتياله بيد فرنسية أثيمة ، فى الساعة الثامنة من صباح ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ولم تتوقف اغتيالات الفرنسيين وارهابهم بعد ذلك ؛ فقتل الهادى شاكر ، من زعماء الحزب الدستورى الجديد ؛ وفى مكان الحادث ترك الفرنسى القاتل إنذاراً للفدائيين التونسيين بقتل ثلاثة زعماء تونسيين انتقاماً لقتل كل فرنسى واحد !

وعلى الرغم من ذلك نشطت حركة الفدائيين التونسيين ، وانضم

إليهم كثير من الضباط الأحرار وغيرهم ؛ فاشتد ضغط الجالية الفرنسية على المقيم العام فوازار ، ليشل هذه الحركة ويوقف هذا الإرهاب ، ولكن سياسته لم تفلح ، فسحب ، وعين مكانه الجنرال دى لاتور قائد القوات الفرنسية ، مقيماً عاماً . . .

ولأول مرة فى تاريخ تونس الحديث ، يقدم رئيس وزارة فرنسية إلى تونس ، وهو المسيو منديس فرانس ، ليبحث مع الباى مشروعاً لمنح تونس استقلالها الذاتى ، وفى الوقت نفسه بدأت فرنسا تفاوض الزعماء ، وعلى رأسهم السيد الحبيب أبو رقيبة الذى كان معتقلا فى فرنسا حتى الأمس القريب . ويقوم المشروع الجديد على أساس أن تكون شئون الدفاع والأمن والخارجية فى يد الفرنسيين ، وأن تضمن مصالح فرنسا والجالية الفرنسية بتونس بالاتفاقيات السبع الآتية :

١ – تستمر المحاكم الفرنسية فى عملها ، وتباشر اختصاصها كوضعها الآن وفق اتفاقية قضائية .

٢ – يقوم اتحاد جمركى يجعل الأولوية للبضائع الفرنسية ، وفق اتفاقية جمركية .

٣ – تدعيم اللغة الفرنسية فى تونس ، وقصر إرسال البعثات على فرنسا ، والاستعانة بالأساتذة الفرنسيين دون غيرهم من الأجانب وفق اتفاقية ثقافية.

٤ – يكون استغلال الثروة المعدنية وقفاً على الشركات الفرنسية أو التونسية إن وجدت .

٥ – تضمن مصالح الموظفين الفرنسيين – وعدتهم ١٦ ألف موظف –

وأبنائهم المولودين بتونس ، وفق اتفاقية إدارية .

٦ — تضمن مصالح المستوطنين الفرنسيين فى ممتلكاتهم العقارية . . .

٧ — تربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسى . . .

وقد صرح مسيو فوشيه وزير الشئون التونسية والمراكشية بعد عودته من تونس ، بتمسك فرنسا بكل نص من نصوص هذا المشروع واتفاقياته المنظمة له ؛ فإما أن ترفض جملة أو تقبل جملة !

وكان من نتائج عرض هذا المشروع الجديد — ولعله بعض ما أرادته فرنسا — توهين قوة المكافحين من هيئات التحرير ، بعد أن انسحب فدائيو المدن طاعة لأمر الزعماء السياسيين ، ثم عزلهم فى الجبال تمهيداً للقضاء عليهم ؛ وقد بدأت بعض هذه النتائج فعلا بمقتل الفرشيشى قائد المنطقة الشمالية ، الذى بدأ كفاحه الوطنى منذ اثنتى عشرة سنة لم تنل منه فيها فرنسا منالا .

وقد يكون الغرض من عرض هذا المشروع فى الوقت الحاضر ، إحداث نوع من الخلاف يشق عصا الوحدة التونسية المكافحة ، فتقبله طائفة ، وتأباه أخرى ؛ ويتحقق لفرنسا بذلك ما تريد .

وقد صرح السيد الحبيب أبو رقيبة عن ترحيبه بهذه المقترحات ، ورآها سبيلا إلى تحقيق الأمانى التونسية القومية ، ولكن أكثر الزعماء لم يزالوا يقفون منها موقف الحذر ، ولعل أكثرهم أقرب إلى رفضها بلا مناقشة ، اقتناعاً بما وراءها من أغراض استعمارية ، ليس أقلها شأناً رغبة فرنسا فى تقنين أعمال الغصب التى تزاولها فى البلاد منذ فرض الحماية ، لتكون

شرعية فى نظر القانون الدولى ، والاعتراف بها أمراً واقعاً مرضياً عنه .

على أن بعض الذين يتعمقون الأمور يعتقدون أن فرنسا لم تعرض هذا المشروع فى الوقت الحاضر إلا وهى تتوقع أن تعرض قضية تونس على الأمم المتحدة — مع قضية مراكش — خلال الشهرين المقبلين ؛ فكأنما أرادت أن توجد منذ اليوم حجة تحتج بها عند عرض القضية ، لتقول وقتئذ إن مباحثات تجرى بين فرنسا والتونسيين فى الوقت الحاضر ، وهو وضع يفرض على الأمم المتحدة إذا اقتنعت بهذا القول أن ترجئ نظر القضية أو ترفعها من جدول الأعمال .

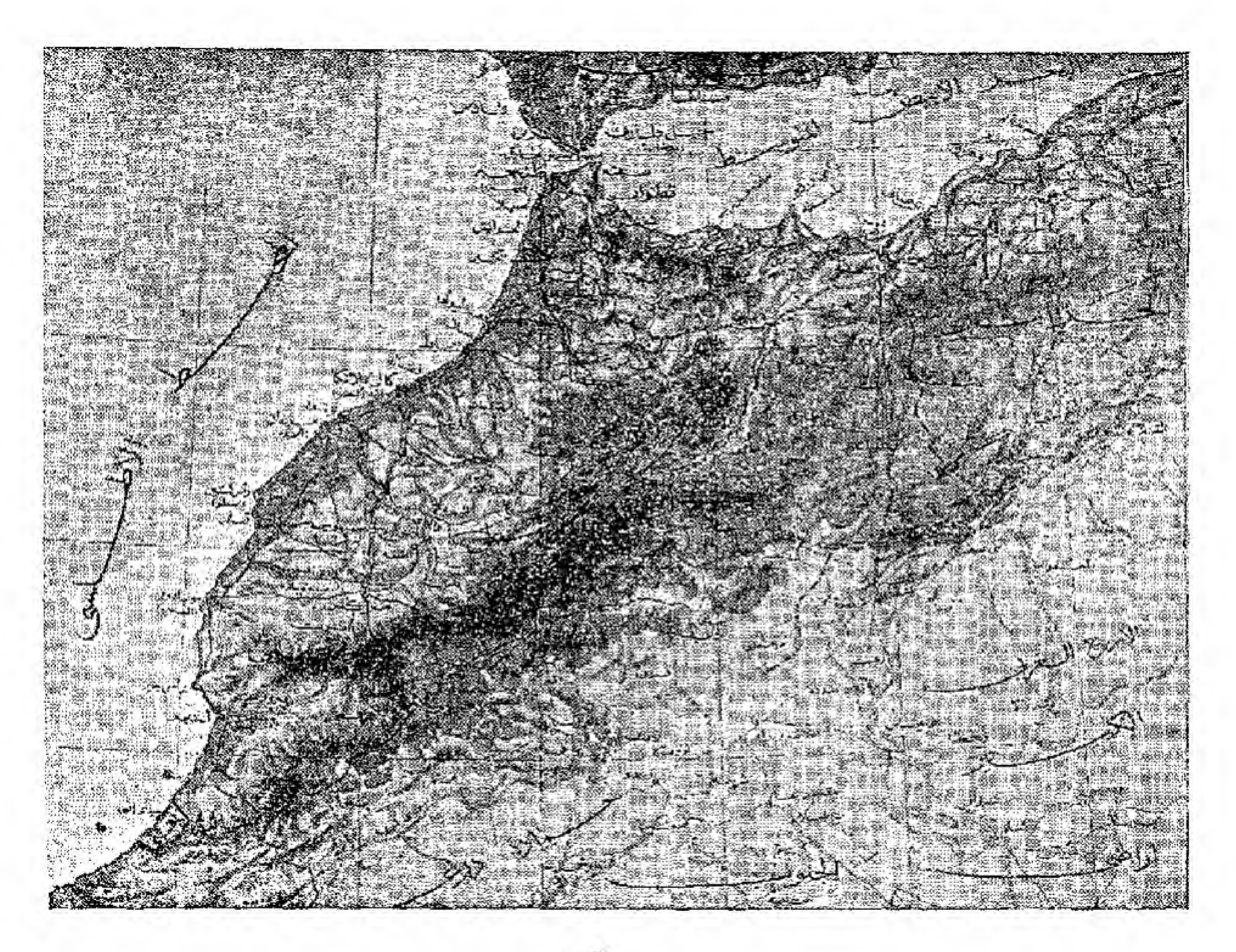
وإذا كان هذا الاحتمال صحيحاً ، فإن عمر المباحثات الجارية الآن لن يطول أكثر من شهرين ، لأنها بعد ذلك تكون قد استنفدت أغراضها كاملة . . .

ومن المعتقد أيضاً أن هذا المشروع هو محاولة تهدئة فى منطقة تونس ، لتستطيع فرنسا أن تواجه خصومها فى الشمال الأفريقى فى جبهة واحدة ، بالتفرغ لكفاح الثائرين المراكشيين ، شعوراً منها بالعجز عن مقاومة الثائرين فى الجبهتين التونسية والمراكشية ، مع احتمال انتفاضة جزائرية فى الوقت نفسه تزيد الأمر تعقيداً .

وأيّاً ما كان الأمر ، فإن الأمل كبير فى وطنية الزعماء التونسيين الذين لهم ماض كريم فى الكفاح ، ومواقف مشرفة ، ليقفوا من هذا المشروع موقف الوطنية النزيهة ، ويضعوا مصالح الوطن العليا فوق كل اعتبار . . .

القسم الثالث

مراكش



مراكش

القطر المراكشي

لمحة تاريخية

تبلغ مساحة مراكش أربعة أخماس فرنسا . وهي تشرف على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ، وتكتنف ريفها الجبال الشواهق ، والصخور الشاطئية التي تجعل سير المراكب والسفن فيها متعذراً ، بل خطراً ؛ وقد كانت هذه الصخور مكامن أمينة للمكافحين البحريين المغاربة ، يتوارون فيها استعداداً للانقضاض على كل سفينة صليبية تريد اجتياز البحر من غير أن تدفع الإتاوة المفروضة ؛ وقد ظل هؤلاء المكافحون سادة البحر زهاء ثلاثة قرون ، حتى ضجت بهم أوربا !

ويلوح أن الطبيعة قد اتخذت من نفسها مدافعاً عن مراكش ، فبعد أن حمتها من ناحية البحر ، أوجدت فيها من الداخل قوساً من سلاسل جبال أطلس الشاهقة ، يبلغ ارتفاعها ٢٥٠٠ متر و ٤٥٠٠ متر ، لتكون حاجزاً منيعاً في وجه الغزاة الذين قد يهجمون عليها من الجهة الشرقية .

وتدخر هذه الجبال في بطونها المياه الجوفية التي تزود الجداول والقنوات والترع وتروي الزروع في الوديان طيلة العام .

ومراكش من أغنى بلاد المغرب بمجاري مياهها وبأمطارها ، كما أنها أصلحها للاستقرار والحياة الآمنة .

ولقد حاول الرومان وهم فى أوج سلطانهم أن يغزوها ، بيد أنهم لم يبلغوا منها أبعد من الجزء الواقع بين طنجة ورباط ، بعد حرب دامت مائة عام ؛ وطمع فيها الوندال والإغريق ، فلم يكن حظهما بأسعد من حظ الرومان . ثم دخلها العرب فى القرن السابع فنشروا فيها الإسلام ، ومحوا كل آثار الماضى ، وأنشئوا المدن ؛ ثم انقضوا منها على إسبانيا .

ويكتنف الغموض تاريخ مراكش خلال القرون الثلاثة الأولى بعد الفتح الإسلامى ؛ ثم لا تلبث أن تنهض لتدخل فى التاريخ من بابه الكبير ، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الميلادى ، حين آل الحكم فيها إلى دولتى المرابطين والموحدين ، ثم إلى المرينيين الذين بسطوا سلطانهم على شمال أفريقيا والأندلس .

ثم استهدفت مراكش بعد ذلك للفوضى نحو قرنين ، فطمع فيها البرتغاليون ، ونزلوا على سواحلها ؛ فهبت لنجدتها الأسرة الشريفية ، المنتمية إلى الدوحة النبوية المطهرة ، ونعنى بها أسرة « السعديين » ، ثم جاء بعدهم « العلويون » ؛ ومن هذا التاريخ ، اتخذت مراكش طابعها الاجتماعى والسياسى الذى احتفظت به حتى اليوم .

وعلى الرغم من تيارات الفوضى التى كانت تهب عليها فى فترات متباعدة خلال حكم هاتين الأسرتين ، احتفظت مراكش بقوتها وسيادتها وحكمها الذاتى ، فى حين لم تستطع دولة عربية غيرها أن تحتفظ باستقلالها فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ الإسلام .

كانت مراكش فى ذلك التاريخ تسط سلطانها على تونس وإسبانيا

والبرتغال ، ثم تلتفت نحو السودان فى أفريقيا الغربية ، فتستولى على « تمبكتو » .

وما من مراكشى مثقف ، إلا وهو يعلم هذا التاريخ المجيد ، الذى يبعث فى نفسه الشعور القوى بالقومية المغربية .

ويحضرنا لهذه المناسبة قول «ليوتى» الفرنسى فى كتابه «رحلة فى مراكش» : « على المراكشيين أن يُديروا ظهورهم إلى أوربا التى تنتفض من حُمىّ الاضطرابات والقلاقل . . . »

ولكن الأيام دول ، فقد تفزّعت مراكش ، على حين غفلة ، مستيقظة ، والدول الأوربية تطرق بابها الذى ظل موصدا القرون والأحقاب فى وجه المطامع الصليبية . . .

سقطت الجزائر فى أيدى الفرنسيين سنة ١٨٣٠ ، ولكن القبائل هبت فى وجه الغاصب تحت لواء البطل المكافح عبد القادر ، واتسعت رقعة النضال المستميت فى مجاهل الصحراء ، وانضمّ إليها مكافحون أشدّاء من زعماء القبائل المراكشية ؛ ، ونهض سيدى محمد بن عبد الرحمن — الذى صار فيما بعدُ ملكاً على مراكش — يقود جيشاً مراكشيّاً قويّاً ، لمناهضة الجيوش المعتدية فى الجزائر ، ولكنه انهزم فى موقعة « إسلى » ؛ وكان الأمير « جوانفيل» فى هذه الأثناء يصب قنابله على ميناءى طنجة والصويرة ، فاضطرت الحكومة المراكشية إلى عقد الهدنة بينها وبين فرنسا . . .

وفى سنة ١٨٥٠ ، تفاقمت أسباب الخلاف بين سيدى محمد الرابع (محمد عبد الرحمن) وإسبانيا ، ونشبت حرب دامت ستة أشهر ، سقطت

على أثرها تطوان ، وأبرمت معاهدة « وادى راس » بين الحكومتين . . .

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نشير إلى المساعدات التى قدمتها فرنسا لإسبانيا فى هذه الحرب ؛ إذ أمدتها بالعتاد الحربى ، وبأسطول بحرى رابط عند مدخل نهر تطوان وراح يضرب القلاع المتراصة على جوانبه . . .

وفى عهد السلطان عبد العزيز اتجهت أنظار المستعمرين مرة أخرى إلى مراكش ؛ وكانت طنجة وقتئذ محوراً لنشاط عملاء بريطانيا ، الذين كانوا يراقبون بنشاط ، الأزمات الداخلية فى مراكش ؛ ولعملاء ألمانيا الذين تطوعوا ليكونوا مستشارين للحكومة الشريفية ، ويخفون وراء هذا التطوع أغراضاً استعمارية تحرص ألمانيا على بلوغها فى تلك البلاد . . .

وكانت فرنسا فى موقف اليقظة والتربص على حدود الجزائر ، تطمع فى احتلال مراكش ، وتخشى فى الوقت نفسه غضب ألمانيا ، واعتراض بريطانيا ؛ فلما أحست بشدة تزاحم الدول الأوربية على مراكش ، رأت التخلص منها دولة بعد دولة ، فبدأت مع إنجلترا مباحثات أسفرت عن توقيع معاهدة فى سنة ١٩٠٤ ، تنص على تنازل فرنسا لإنجلترا عما قد يكون لها من حقوق فى مصر ، كما تنص على عدم رغبة فرنسا فى تبديل الحالة السياسية فى مراكش ، وإلى جانب هذا تعترف بريطانيا أن من شأن فرنسا أن تسهر على سلامة مراكش ، وأن تقدم لها جميع ما تحتاج إليه من المساعدات الإدارية والاقتصادية والمالية والإصلاحات العسكرية ، وألا تمانع بريطانيا فى بسط نفوذ فرنسا على مراكش ، بشرط المحافظة على ما قد يكون لانجلترا فيها من حقوق وامتيازات . . .

وفى السنة نفسها عقد اتفاق بين فرنسا وإسبانيا ، حددت فيه مصالحهما فى مراكش ، فأحدث ذلك الاتفاق ضجة كبرى فى الأندية الألمانية ، واعتبرته الحكومة الألمانية عملا مناقضاً لمصالحها ، وسافر على الأثر الإمبراطور غليوم إلى طنجة ، وصرح هناك بأنه قادم لزيارة « سلطان مراكش المستقل الذى ينظر إلى حقوق الدول وامتيازاتها نظرة المساواة » ، وطلب وضع المسألة المراكشية على بساط البحث ؛ فوافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولى عام لوضع حد نهائى لهذه المشكلة ؛ فعقد المؤتمر فى الجزيرة — إحدى مدن الإسبان — وحضره مندوبو الدول جميعها ، وأصدر قرارات ، منها :

١ — الاعتراف باستقلال السلطان .

٢ — المحافظة على كيان المملكة المراكشية تحت حماية فرنسا .

٣ — الحرية التجارية للدول الموقعة على هذه القرارات .

ولكن المراكشيين رفضوا الخضوع لقرارات المؤتمر ، فثاروا بزعامة الريسولى ، فاضطرت فرنسا لإرسال قوة لإخمادها ، واحتلت العوجاء ، والدار البيضاء ، والشادية ؛ وجاءت إسبانيا على الأثر فحشدت قواتها فى مليلة وسبتة ، فازدادت إذ ذاك ثورة المغاربة ، فخلعوا السلطان عبدالعزيز ، وولوا مكانه مولاى عبد الحفيظ .

وفى مارس سنة ١٩١١ هاجمت القبائل مدينة فاس ، فاستنجد السلطان بالجنود الفرنسيين ، فأرسلت فرنسا قوة لحمايته ، احتلت مدينة فاس ، وفى الوقت نفسه احتلت الجنود الإسبانية العرايش ؛ فعدت ألمانيا هذا

العمل مناقضاً لاتفاقية الجزيرة ، وأرسلت أسطولها إلى أجادير ، فعقد على أثرها مؤتمر الجزيرة سنة ١٩١١ الذى اعترفت فيه ألمانيا :

١ ـ بحماية فرنسا على مراكش لقاء تنازلها لألمانيا عن أرضها فى الكونغو الفرنسية .

٢ ـ أن تحتل فرنسا أى مقاطعة فى مراكش تراها مناسبة لحفظ الأمن.

٣ ـ أن تمثل فرنسا السلطان فى الشئون الخارجية .

٤ ـ أن تكفل حرية التجارة فى البلاد .

وبعد انفضاض المؤتمر وقعت معاهدة فى ١٢ مارس ١٩١٢ بين مراكش وفرنسا ، دخلت بها مراكش تحت حماية فرنسا ؛ فثار الأهلون حينئذ على الأوربيين فى فاس ، وقتلوا ٦٨ منهم ، فبعثت فرنسا الجنرال ليوتى لإخماد الثورة ، وحدثت بينه وبين المغاربة معارك عدة . وتنازل مولاى عبد الحفيظ عن العرش ؛ فتبوأ مكانه مولاى يوسف ، وهو أبو السلطان محمد بن يوسف الذى أبعدته فرنسا عن عرش مراكش فى سنة ١٩٥٢ .

وكانت إسبانيا تدعى حق الحماية على جانب من الغرب الأقصى ، فاتفقت هى وفرنسا فى تلك السنة على تحديد مصالحهما ، ونصيب كل منهما فى تلك البلاد .

وبهذه السلسلة من الاتفاقات الدولية ، صارت مراكش منطقة نفوذ موزعة بين فرنسا وإسبانيا ، ودول أخرى .

وهكذا تفتت الوحدة المراكشية إلى ثلاث مناطق ، تخضع لثلاثة

نظم مختلفة ، لا يربط بينها إلا قصد الاستغلال الاستعماري ، واستنزاف قوى البلاد إلى أقصى حد ممكن .

وهذه المناطق الثلاث هى :

١ ـ منطقة النفوذ الفرنسى .

٢ ـ منطقة النفوذ الإسبانى فى الريف .

٣ ـ منطقة طنجة الدولية .

إسبانيا فى الريف

ترجع صلة إسبانيا بالمغرب إلى العهد الذى كانت فيه شبه جزيرة إسبانيا والبرتغال « الأندلس » ، بلاداً عربية ؛ فنى ذلك العهد كانت مراكش والأندلس تكوّنان وحدة سياسية واحدة ، فى عهد الفتح أولا ، ثم فى عهدى المرابطين والموحدين .

وكان للمغاربة نضال مذكور فى المعارك التى دارت بين عرب الأندلس والإسبان ؛ فلما وقعت المأساة الأندلسية ، هاجر من هاجر من عرب الأندلس إلى شمال إفريقيا ، واعتزم ملوك الكاثوليك ـ وهو اللقب الرسمى لملوك الإسبان ـ ملاحقة هؤلاء المهاجرين فيما وراء جبل طارق ، فوضعوا خطة للاستيلاء على بلاد المغرب حتى تخوم مصر ، وانقلبت الحرب بين إسبانيا والمغرب من ذلك الحين إلى دفاعية من الجانب الأفريقى ، بعد أن كانت هجومية ؛ ولكن مناجم أمريكا وثروتها استهوت الإسبان وقتئذ ، فصرفوا النظر مؤقتاً عن المغرب ، واكتفوا بالنزول فى بعض الثغور ، كمليلة وسبتة ، بعد أن صالحوا قبائل مراكش ، وعقدوا معاهدة مع سلطانها . . .

وفى أواخر القرن العاشر للهجرة (أوائل السابع عشر الميلادى) ، انضم الكثيرون من مهاجرى عرب الأندلس إلى المكافحين البحريين للانتقام من الإسبان ، فتوالت هجماتهم على ساحل الأندلس ، وتفاقم

خطبهم ؛ فوجه الملك فيليب إذ ذاك قوته إلى اضطهاد البقية الباقية من عرب الأندلس ، فقام هؤلاء بثورة عظيمة كادت تسفر عن استرداد الأندلس من الإسبان ، ولكن نارها لم تلبث أن خمدت ، فطرد البقية الباقية منهم إلى أفريقيا ، ثم جهز حملة على المغرب الأوسط ، فاستولى على تونس ، ثم استردها الترك بعد أشهر ، فسار جيش الإسبان منها إلى العرائش ، من ثغور مراكش ، لإمداد السلطان السعدى وإنقاذه من الثوار ، فاحتلها الإسبان، حتى رُدُّوا عنها فى تمام القرن الحادى عشر الهجرى .

ثم توالت المنازعات بين الإسبانيين والمغاربة حول المرافئ الساحلية بحراً وبرًّا ، نحو مائتى سنة ، دون أن يتمكن الإسبان من التوغل فى البلاد المغربية ، إلى أن احتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠ م ، فبذلت إسبانيا جهوداً عظيمة لإقصائها عنها ، وأمدت الأمير عبد القادر بمساعدات كبيرة ، وحرضت المراكشيين على مساعدة إخوانهم الجزائريين ، ولكنها لم توفق .

ولما أخضعت فرنسا الجزائر ، وعقدت معاهدة مع مراكش سنة ١٨٤٥ تحددت بها التخوم بين الجزائر ومراكش ، أصبحت الدول تهتم اهتماماً كبيراً بشئون مراكش ، وتتسابق إلى توسيع نفوذها فيها ، فكانت إسبانيا فى مقدمة هذه الدول التى جعلت قضية مراكش من القضايا الأولية فى مسائلها الخارجية .

ثم جاء مؤتمر الجزيرة الذى عقدته سنة ١٩٠٦ فقضى على استقلال المغرب الأقصى رغم إرادة أهله ، وجزأه إلى مناطق نفوذ كان نصيب إسبانيا من هذه الغنيمة — كما قدمنا — المنطقة الريفية ، وما جاورها من الجبال ؛ وما بقى من البلاد المراكشية دخل فى منطقة الحماية الفرنسية .

ولكن إسبانيا — برغم قرار المؤتمر — لم تجرؤ على احتلال الريف إلى سنة ١٩٠٩ ، حين أنزلت فرنسا جنودها فى منطقة نفوذها ، وباشرت تنفيذ الخطة التى رسمتها ؛ فاضطرت إسبانيا وقتئذ للقيام بنفس العمل فى المنطقة الريفية ، فأرسلت جيشاً إلى مليلة وسبتة والعرايش لحماية الولاة ، فأبى الريفيون قبولهم والتخلى عن بلادهم للمستعمرين ، ورأو أن المصلحة كل المصلحة فى المدافعة عن كيانهم وأوطانهم ، وعقدوا الخناصر على مقارعة كل من يريد إخضاعهم .

* * *

وكان كفاح الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابى ، امتداداً لطائفة من الحركات القومية العنيفة ، التى قامت بها قبائل الريف للظفر باستقلالها والتخلص من الاستعمار الإسبانى ؛ وقد ظل الأمير عبد الكريم يقاتل الإسبان زهاء خمس سنوات كاملة ، وكان النصر حليفه فى أكثر المعارك التى دارت بينه وبين الإسبان ، وبدت خاتمة الاستعمار الإسبانى قريبة جداً ؛ حينئذ أحست فرنسا الصليبية بما يمكن أن يؤول إليه أمرها فى بلاد المغرب لو اكتمل النصر للثائرين المراكشيين على إسبانيا الكاثوليكية ، فتناست كل ما كان بينها وبين إسبانيا من أسباب الخصام ، وأمدتها



الأمير عبد الكريم بطل الريف

بكل ما تقدر عليه من ألوان المساعدة ، حتى استطاعت أن تقضى على كفاح بطل الريف ، فساقته فرنسا أسيراً إلى جزيرة رينيون بالمحيط الهندى ، حيث مكث عشرين عاماً ؛ ثم أتيحت له الفرصة ليفلت من الأسر ، فلجأ إلى مصر ، حيث يعيش حتى اليوم فى موضع التكريم والحفاوة ...

وظلت إسبانيا تبسط سلطانها على الريف من يومئذ ، وإن لم تحاول فصل الريف عن التراب المراكشى فصلا صريحاً ؛ فاعترفت بممثل السلطان (الخليفة) فى تطوان ، كرمز لسيادة العرش المراكشى على البلاد.

وقد بدأت فى الأيام الأخيرة محاولات لتحقيق بعض أمانى المغاربة فى الريف ، وقد تمنحهم إسبانيا نوعاً من الاستقلال الذاتى تتقرب به إلى قلوبهم ؛ ولا شك أن فرنسا لا تنظر إلى هذه المحاولات بعين الرضا ، لأن كل ما يحدث فى إحدى المناطق الثلاث يتردد صداه فى المنطقتين الأخريين ، وهو أمر تخشى فرنسا عواقبه على النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا ، الذى تغلى الدماء اليوم فى عروق أهله ليتخلصوا من الاستعمار . . .

منطقة طنجة

طنجة مدينة على الساحل المراكشى ، لا تزيد مساحتها على ٢٢٥ ميلا مربعاً، يسكنها نحو ١٠٠,٠٠٠ أكثرهم مسلمون ، ومنهم ٨,٠٠٠ يهودى ، و ١٤,٠٠٠ إسبانى ، ولم تزل تخضع خضوعاً اسمياً لسلطان مراكش ، وله فيها « مندوب » .

ولكن أهميتها ناشئة من قربها من جبل طارق ، ذلك الحصن المنيع الذى يقابل قناة السويس ، البوابة الثانية للبحر المتوسط ، من أجل ذلك تتنافس فى تملكها فى العصر الحديث دول أوربا ، وبخاصة إسبانيا ؛ إذ أنها تتاخم المنطقة الريفية التى تشملها بنفوذها ، وفرنسا التى ترى نفسها صاحبة السلطان الأول فى المغرب وفى السيطرة على البحر المتوسط .

ومدينة طنجة لا تزال محتفظة بطابعها الشرقى على الرغم من احتكاكها بأمم شتى وقربها من أوربا ، استولى عليها فى أول الأمر البرتغاليون سنة ١٦٥٦ م ثم أهديت إلى كاترين أف برجانز عند زواجها من شارل الثانى ملك إنجلترا سنة ١٦٦٢ م ، ولكن مولاى إسماعيل الكبير أخرج منها الإنجليز عنوة سنة ١٦٨٤ م .

وقد بدأت هذه المدينة تكتسب صفتها الدولية بعد عقد المعاهدة البريطانية المراكشية سنة ١٨٥٦ م والمعاهدة الإسبانية سنة ١٨٦١ م فقد اعترف السلطان فى هاتين المعاهدتين بالامتيازات الأجنبية ، ومنح اتفاق

مدريد سنة ١٨٨٠ م هذه الامتيازات لبقية الدول صاحبة المصالح فى مراكش .

وقد حاولت الدول أن تقرر نظاماً ثابتاً لطنجة خارج الحمايتين الفرنسية والإسبانية، لولا نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم شغلت الدول صاحبة الشأن الأول فى طنجة فى هذه الحرب ، وفى سنة ١٩٢٣ م استقر الرأى على وضع نظام دولى محايد ، خضعت له طنجة إلى سنة ١٩٤٠ ، حين تشجع فرانكو إثر انكسار ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ، فأعلن انقضاء النظام الدولى ، وضم طنجة إلى منطقة النفوذ الإسبانى .

ويقضى هذا النظام الدولى بأن يكون لطنجة مجلس تشريعى مكون من ٢٦ عضواً، تمثل فيه الجاليات الأجنبية والمسلمون واليهود ، كل طائفة بحسب أهميتها ؛ وتكون السلطة التنفيذية لهيئة المراقبة التى تتألف من ممثلى فرنسا وإنجلترا وإسبانيا ومندوب السلطان .

ولهذه الهيئة بأكثرية الآراء حق منع تنفيذ القرارات التى يصدرها المجلس التشريعى ، ويعين للميناء حاكم إدارى فرنسى له مساعدان أحدهما إسبانى والآخر بريطانى .

وللأجانب فى طنجة محاكم مختلطة تقضى بينهم ، أما المسلمون واليهود فلهم محاكمهم الخاصة .

* * *

وهذا النظام الدولى العجيب الذى يحمل فى طياته بذور الفساد، جعل من طنجة مباءة لكل مفاسد النظم الدولية المعروفة ، من منازعات واستهتار ،

وخروج على القانون والنظام ؛ وهكذا تأخرت طنجة عن أختها الدار البيضاء .

* * *

ولما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، طلبت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من إسبانيا سحب قواتها من طنجة ، ففعلت فى سنة ١٩٤٥ ، وعلى ذلك عاد النظام الدولى إلى طنجة كما كان من قبل .

* * *

والأمل المعقود ، وبخاصة بعد أن فقدت طنجة أهميتها العسكرية — كما أثبتت الحرب العالمية الثانية — وبعد أن انحسرت القوات البريطانية عن الهند ومصر ، أن ينقضى النظام الدولى الفاسد فى طنجة ، وأن تعود كما كانت مراكشية مغربية ، وبخاصة أن القانون الدولى يعترف بالحق الأول لمراكش فى طنجة ؛ وأقرب دليل على ذلك أن سلطان مراكش هو الذى أصدر باسمه المراسيم الجديدة المؤقتة الخاصة بطنجة ، ومنها تمثيل الولايات المتحدة والسوفيت فى هيئة المراقبة ، وإبطال المرسوم الصادر فى سنة ١٩٢٨ م بشأن اشتراك إيطاليا فى هذه الهيئة .

الاحتلال الفرنسى

بدأ الاحتلال فى أواخر سنة ١٩١١ ، إذ زحفت الجيوش الفرنسية على مدينة « فاس » عاصمة البلاد ؛ بحجة حماية السلطان؛ وهى الحجة الواهية التى يتذرع بها الاستعمار دائماً ليكتسب شرعية الحماية .

ثم تقدمت الحكومة الفرنسية بمشروع الحماية إلى السلطان عبد الحفيظ ، فرفضها فى أول الأمر ، وهدد بالاستقالة ؛ ولكن المساعى التى بذلها السيد قدور بن غبريط ، والحصار المضروب على العاصمة ، اضطرا السلطان إلى توقيعها فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وخيل للفرنسيين أن الأمر قد استتب لهم ، فأقاموا الاحتفالات والأعياد ، ولكن لم يمض غير بضعة عشر يوماً حتى قامت الثورة فى العاصمة ، وسادت فيها الفوضى ، وأفلت الزمام من أيدى المحتلين الذين زحفت عليهم جموع القبائل المجاورة ؛ فقامت الحكومة الفرنسية وقعدت ، ثم انتهى بها الأمر إلى تعيين الجنرال ليوتى مقيما عاماً ، ليعالج الأمر بحكمته ، وهو رجل يشبه فى سياسته اللورد كرومر فى مصر . . .

على أن تعيين ليوتى كان سبباً لاشتداد لهيب الثورة فيها ، فلم يكد يصل إلى العاصمة حتى قامت القبائل الثائرة بمحاصرتها ، واستعدت الفرق الفرنسية لملاقاتها ولكنها انهزمت مرة بعد مرة ، وبدا كأن الخطة الفرنسية قد أخفقت ، واستعد ليوتى لإحراق أوراقه الخاصة استعداداً للفرار ؛

ثم تدخل عامل الحظ أخيراً ، فاستطاعت فرقة المدفعية الفرنسية — فى محاولة يائسة — إنقاذ الموقف وفك الحصار عن المدينة .

وتقوم معاهدة الحماية على أساس الاهتمام المتبادل بين حكومة فرنسا حاكمة الجزائر المجاورة ، وحكومة مراكش ، بتأسيس حكم منظم جديد فى البلاد ؛ تمهيداً للقيام بالإصلاحات الإدارية ، والقضائية ، والتعليمية ، والمالية ، والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية إدخالها ، مع احترام الدين الإسلامى ، ومكانة السلطان .

على أن تقوم الحكومة الفرنسية بالاحتلال العسكرى الضرورى لإقرار الأمن ، وتصدر عن السلطان أوامر تنفيذ التدابير الجديدة ؛ ويكلف ممثلو فرنسا فى الخارج تمثيل مراكش أيضاً . . .

ولا يجوز للسلطان عقد أية معاهدة أو قرض إلا بعد موافقة فرنسا .

هذه الحماية ذات القيود الثقيلة والألفاظ المطاطة ، قد ولدت ميتة ، لأن توقيع السلطان عليها كان عن طريق الإكراه ، وفى ظل القوة .

على إن الشعب لم يبايع مولاى عبد الحفيظ سلطاناً على مراكش إلا على أساس تعهده بمقاومة التدخل الأجنبى ؛ ومن هنا كانت معارضته فى إبرام المعاهدة ، وقد وفى بالعهد حين رأى الاستعمار الفرنسى ينصب حبائله ويلقى شباكه ويؤول نصوص المعاهدة على حسب هواه ، فتنازل عن العرش .

ولم يقدم السلطان عبد الحفيظ على هذا التنازل إلا بعد أن أحس بمقاومة الشعب الثائر لهذه الحماية ؛ فكان تنازله اعترافاً بأنه لا حق له فى إبرام اتفاق لم توافق الأمة عليه . . .

ولكن فرنسا الديمقراطية لم تنتبه إلى شيء من ذلك ، بل اعتبرت توقيع السلطان – وهذا وضعه القانونى الذى أشرنا إليه – وثيقة قبول للحماية من الشعب المراكشى . . .

وكان مقتضى الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا ، أن يكون احتلال الجزء الساحلى من حق إسبانيا ، ولكن فرنسا نقضت وعدها واقتطعت من هذا الجزء مدينتى « فاس » و « تازة » ، فأثار هذا غضب إسبانيا ، وبدأت تنظر إلى فرنسا نظرة الريبة والحذر ، ثم الاتهام ، وإن تكن الظروف قد أجبرتها حينذاك على الموافقة .

وقد بدأت المحادثات بين فرنسا وأسبانيا فى مدريد ، وظلت مدة طويلة بين أخذ ورد ، إلى أن أسفرت عن معاهدة ٢٧ نوفبر سنة ١٩١٢ .

وتقضى هذه المعاهدة بأن تظل المنطقة الساحلية تحت سيادة السلطان المدنية والدينية ، ويكون من حق إسبانيا أن تحتلها عسكرياً ، كما تقوم بتمثيلها فى الخارج ، على نحو ما تقوم به فرنسا فى المنطقة الجنوبية .

وتدار المنطقة تحت إشراف خليفة يمثل السلطان ، على أن يكون من حق الحكومة الإسبانية أن تقدم إليه مرشحين يختار أحدهما ؛ وتحت رقابة مندوب سام أسبانى ؛ ولا يكون من حق جلالة السلطان نزع هذا الخليفة إلا بعد الاتفاق مع حكومة مدريد .

ونص فى المعاهدة كذلك على أن تحتفظ فرنسا بمنطقة « ورغة » الخصبة ، لتأمين منطقة « فاس » والطريق إلى الجزائر ، ومنطقة شاسعة فى الجنوب بين نهرى درعة وسوس لتكون للصحراء منفذاً إلى المحيط .

وبهذه المعاهدة صار لفرنسا وإسبانيا حرية التصرف داخل منطقتيهما.

اقتصاديات مراكش

الثروة الزراعية :

إن الهدف الأول لاستعمار فرنسا لمراكش ، هو استغلال ثروتها الاقتصادية العظيمة ، وفى مقدمتها الغابات التى تعد أساساً للوقود ، وقد كانت عماد فرنسا وحلفائها فى الحرب العالمية الأخيرة ، حينما عجزت البواخر عن جلب الفحم من جراء هجوم الغواصات الألمانية عليها . . .

وتتكون أشجار الغابات من الكافور ، والسنط ، والأرز بمختلف أنواعه ، والسنديان ، والبلوط ، والصنوبر ، والسرو ، والعرعر ، والقرمز ؛ وتكسو الغابات مساحة تقدر بأربعة ملايين هكتار ، أو أربعمائة ألف كيلو متر مربع ، ويبلغ عدد الأشجار فيها حوالى ثلاثة ملايين شجرة .

أما الزراعة ، فانها تخضع لنظام الأمطار التى تُخزن فى أجواف الجبال ، فالرى فيها يقوم على الأمطار والمياه الجوفية ، وقد تمر بالبلاد سنوات عجاف .

وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية ٤,٠٠٠,٠٠٠ هكتار ، ويستغل الأوربيون وحدهم الكروم ومنتجاتها ، كما يسيطرون على ثلاثة أرباع الموالح ، وثلثى الحبوب ، ولهم ١٠ ٪ من أشجار الزيتون ، البالغ عددها ٩,٤٠٠,٠٠٠ شجرة ، وعلى ثلث الخضر الجافة .

وتنتج مناطق الشاوية ، ومكناس ، وعبدة ، وتادلا ، والمنطقة الشرقية ،

اثنين وعشرين مليون قنطار من الحبوب ؛ وتنتج المنطقة الجنوبية ومنطقة الشاوية ، الكمون والكراوية ، كما توجد أشجار الحناء فى دكالة .

وفى مراكش ينبت القنب ، والطباق ، والكتان ، ونبات الحلفا الذى يستغل فى صناعة الحصير والحبال والمنسوجات الخشنة ، كما تصنع منه أجود أنواع الورق التى تتهافت عليها المطابع الكبرى فى أوربا .

وفيما يلى بيان بأهم المحصولات ومساحات الأراضى المنزرعة :

نوع الزراعة	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
قمح يابس	٨٣٨,٠٠٠	٣,٦٥٧,٠٠٠
قمح طرى	٣٧٦,٠٠٠	٢,٦٥٢,٠٠٠
شعير	١,٦٨٩,٠٠٠	١٠,٨٥٧,٠٠٠
الخرطل لعلف البهائم	٤٨,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠
الذرة	٦٠٨,٠٠٠	٢,٦١٣,٠٠٠
الخضر الجافة	١٥٥,٠٠٠	٥٥٥,٠٠٠

والرعى له مكان ملحوظ فى الاقتصاد الزراعى ، وهذا إحصاء بعدد رءوس الماشية فى مراكش :

النوع	عدد الرءوس	النوع	عدد الرءوس
الأغنام	٧,٤٢٣,٠٠٠	الماعز	٥,٣٤٢,٠٠٠
البقر	١,٣٢٦,٠٠٠	البغال	١٤٠,٠٠٠
الخيل	١٥٢,٠٠٠	الحمير	٥٣٢,٠٠٠
الجمال	١٥٧,٠٠٠		

وأغلب هذه الرءوس يقوم بتربيتها المراكشيون ؛ ويصدَّر من لحوم الخراف والأبقار والمعيز ، كميات كبيرة إلى الجزائر .

وأما صيد الأسماك فيكاد يكون مهنة أهل مراكش الأولى ، لصعوبة مسالك الخلجان البحرية فى المناطق المطلة على الأطلسى ، ويبلغ عدد الصيادين حوالى سبعة آلاف صياد ، ويقرب مجموع ما يصطادونه سنويا من سبعة وخمسين ألف طن ، أى بمعدل ثمانية أطنان فى السنة لكل صياد. ونوع السمك الغالب هو السردين .

الثروة المعدنية :

إذا كانت الثروة الزراعية تخضع لطبيعة المناخ وتقلباته ، فإن الثروة المعدنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية ؛ ومراكش تصدر جميع منتجاتها المعدنية تقريباً إلى البلاد الأجنبية ؛ وهذا أهم ما فيها من المعادن :

الفوسفات : ويوجد على شكل طبقات يتراوح سمكها بين ثلاثين سنتيمتراً وخمسة أمتار ، وتعد مناجمها من أغنى مناجم بلاد أفريقيا ، إذ يبلغ مجموع ما تنتجه ضعف إنتاج تونس والجزائر ، و ٢١ ٪ من مجموع فوسفات العالم ؛ ويلعب الفوسفات دوراً كبيراً فى اقتصاديات البلاد منذ سنة ١٩٣١ ؛ للأرباح الطائلة التى تعود من تصديره ، إذ تدر مناجم « خورينجا » ثلاثة ملايين طن فى العام ، ومنجم « لويس جنتيل » ٧٥٠,٠٠٠ طن . ونظرة واحدة إلى الجدول الآتى تدل على أهمية هذا المعدن والمستقبل الذى ينتظره :

أهم البلاد المنتجة للفوسفات	الإنتاج بالطن	القارة
تونس	١,٧٤٦,٠٠٠	
الجزائـــر	٦٠٩,٠٠٠	القارة الأفريقية
مراكش	٢,٨٦٠,٠٠٠	
مصر	٢٩٧,٠٠٠	
الولايات المتحدة	٥,٥٠٠,٠٠٠	أمريكا
كوراساو	٧٥,٠٠٠	
أنجور	٢٥٦,٠٠٠	
جاوا	٣٣,٠٠٠	آسيا
الهند الصينية	١,٦٠٠,٠٠٠	
بلاد السوفيت	١,٦٠٠,٠٠٠	
بقية بلاد أوربا	١٠٠,٠٠٠	أوربا

الحديد وبعض المعادن الأخرى :

ويوجد الحديد بكميات لا بأس بها ، وقد أوقف استثمار مناجمه ، خلال الحرب العالمية الأخيرة ؛ ولم يستأنف العمل إلا فى سنة ١٩٤٧ ، وبلغ إنتاجه ١٥٣,٦٠٠ طن ؛ وأهم المناجم هو منجم « إيت عمار » الذى يبعد خمسة وعشرين كيلومتراً عن الدار البيضاء ، ويبلغ إنتاجه ٤٣٠,٠٠٠ طن .

أما مناجم خنيفرة ، فيقدر ما فيها من الحديد بخمسين مليوناً من الأطنان ، وهى غنية بسلفات الباريوم ، ونسبة الحديد فيها ٤٣٪ ، هذا عدا المناجم الأخرى فى السوس ، وتيفلت ، والسهل الغربى ، والمناطق الشرقية .

أما المعادن الأخرى ، فمنها فى جبال الأطلس ، مناجم الزنك والرصاص ، ويوجدان مختلطين عادة ، ولما كانت مناجمها مبعثرة ، فضلا عن وعورة المسالك المؤدية إليها ، فقد كان استغلالهما متقطعاً وغير مستمر ؛ ويبلغ المستخرج من الزنك ١٠,٠٠٠ طن سنوياً ، ومن الحديد ٤٠٠٠ طن .

والجدول الآتى يبين إنتاج الرصاص ، والزنك ، فى تسع سنوات :

المعدن	الإنتاج سنة ١٩٣٨	الإنتاج سنة ١٩٤٧
رصاص	٢٦,٠٠٠ طن	٢٩,٢٠٠ طن
زنك	٥,٥٣٠ «	٣,٣٦٠ «

وتصدر جميع كميات الزنك إلى فرنسا ، أما الرصاص فيصدر إلى بلجيكا وفرنسا ؛ ويستغل المنجنيز فى جنوب مراكش الشرقية بمقاطعة « أبو عرفة » ، وبلغ إنتاجه فى سنة ١٩٤٧ — ١٠٩,٥٠٠ طن ؛ وعثر أيضا على مناجم لهذا المعدن فى السوس ، وشرق سروة ؛ ولكن أولاها بالاهتمام منجم « إيمنى » الواقع فى جنوب الأطلس الكبير ، إذ يقدر ما يحتويه بعشرات الملايين من الأطنان .

ومراكش إحدى البلاد القليلة التى تنتج الكوبلت فى العالم ، إذ لا يوجد هذا المعدن بعد مراكش إلا فى كندا والكونجو البلجيكى ؛ وهو يشغل من أرض مراكش خمسين كيلومتراً مربعاً ، تحتوى على سدس ما يستخرج منه فى العالم ؛ ومناجمه فى « بوعزار » ومدينة « مراكش » .

كما تنفرد مراكش والولايات المتحدة والنرويج ، دون سائر بلاد

العالم ، بمناجم الموليبديوم ، وهو معدن فى بياض الفضة ، يدخل فى صناعة أحرف الكتابة فيكسبها صلابة ضد الاحتكاك ؛ ويوجد هذا المعدن فى جبال الأطلس الكبير الغربى .

ويوجد البترول فى مراكش كذلك بجوار سلسلة الريف ، وهو لا يبعد كثيراً عن سطح الأرض فى بعض الجهات ، وتمتد عيون البترول فى جوف الأرض ، فيما بين مدينتى العرائش و « تازه » ، شاغلة مساحة تقدر بحوالى ثلاثة آلاف متر ، ولكن إنتاجه لا يزال ضعيفاً حتى اليوم .

والفحم النباتى وافر الكمية فى مراكش ، لكثرة الغابات بها ، أما الحجرى فيوجد بمنطقة « جرادة » ، والنوع الذى يستخرج منها من أجود الأنواع ؛ لأنه يحترق ببطء وليس للهيبه رائحة ولا دخان . وفى سنة ١٩٢٧ ، اكتشف منجم آخر للفحم الحجرى فى جنوب « وجدة » واستغل سنة ١٩٣١ ، ومجموع ما يستخرج منه سنوياً يبلغ ٥٠٠ و ٢٦٨ طن ؛ وتتهافت المصانع على شراء هذا الفحم ، لما يتمتع به من شهرة ؛ ويقدر الفنيون ما يضمه منجم « جرادة » الهائل بخمسين مليوناً من الأطنان .

وفى مراكش تتولد الكهرباء من مساقط المياه ؛ لكثرة ما فيها من سدود وخزانات ، وتبلغ الطاقة الكهربائية فيها مليارين من الكيلووات فى السنة ، وتتصل اليوم فى مراكش السنترالات الكهربائية بعضها ببعض بخطوط سلكية تبلغ ثلاثة آلاف كيلو متر ، وكلها ذات ضغط عال (بين ٠٠٠و ٦٠ و ٠٠٠و ١٥٠ فولت) ، ويؤكد الخبراء الفنيون أنه سيأتى وقت على مراكش تمون فيه جاراتها بالكهرباء .

الصناعة :

كانت مراكش حتى فجر الحرب العالمية الثانية ، بلداً زراعياً ، ومصدراً للمنتجات المعدنية ؛ أما التصنيع فيها فكان لا يتعدى ما يمس الإنتاج الزراعى ، إذا استثنينا صناعة المبانى ، والورش التى تقوم بإصلاح الآلات المستوردة ؛ ومردّ ذلك إلى نقص مواد الوقود ، واليد العاملة الفنية ، والمستعمر الفرنسى ؛ فقد ظل كبار أصحاب المصانع الفرنسية يحاربون تصنيع مراكش ، لأنهم يرون فيها سوقاً مربحة لهم ؛ حتى لقد حالوا بين بعض الأثرياء من المراكشيين وبين إنشاء مصنع للأسمنت . ولكن الحرب العالمية الأخيرة أذاقت فرنسا الأمرّين من ويلات الحصار البحرى الرهيب ، فعرفت قصر نظرها وخطل سياستها . فما كان منها إلا أن عمدت إلى إقامة صناعة الأغذية ، والخضر المحفوظة ، والمربات ، ومصانع السكر فى الدار البيضاء التى تنتج ١٢٥,٠٠٠ طن سكر فى السنة ، وهو قدر يكفى لتموين نصف سكان مراكش فقط .

وأنشئت مصانع اللحوم المحفوظة والسمك ؛ وأهم هذه المصانع بالدار البيضاء وفضالة ؛ ويبلغ مجموع إنتاجها السنوى ٦٠,٠٠٠ طن من السردين .

وهناك صناعة السجاير ، وأهم مصانعها بالدار البيضاء أيضاً .

وتستغل اليوم جلود الماشية فى صناعة الأحذية والحقائب وغيرها من الأدوات الجلدية .

وصناعة الفلين رائجة ، وتنتجه وتصدره إلى الخارج اثنتا عشرة شركة.

وقد قامت معاصر الزيوت الآلية بجانب المعاصر اليدوية ، وبلغ إنتاجها ١٣٠,٠٠٠ طن فى السنة .

أما صناعة الأخشاب فترتبط بصناعة المبانى كما تتصل بالحياة الزراعية ؛ فتصنع منها الأقفاص والصناديق لتعبئة التمر والتين والصابون والفاكهة .

وهناك المصانع الكيمائية ، وأشهرها قائم بحى « الروش نوار » أو الصخور السوداء » بالدار البيضاء ، وهى تنتج فوسفات الجير ، وسلفات النحاس ، وحمض الكبريتيك ، وكبريتات الحديد ، والسماد المركب ؛ وكذلك مصانع الأوكسيجين ، والبرافين ، والشمع ، والغراء ، والجيلاتين ، والملح ، والصابون ، وتقطير الروائح ، والكحول . وأغلب الشركات الصناعية يملكها الفرنسيون والأجانب ، ويشتغل بها ثلاثمائة ألف عامل ، نصفهم من المراكشيين . وترمى فرنسا من وراء ذلك إلى الاستئثار بالاقتصاد المراكشى وتوجيهه الوجهة التى تلائم أهدافها الاستعمارية .

التجارة :

عرفت مراكش التبادل التجارى منذ قديم الزمن ، عن طريق السماسرة الأوربيين ، وبخاصة اليهود الذين كانت لهم صلات ببيوتات أوربا التجارية ؛ ولما وقعت بين براثن الإستعمارين الإسبانى والفرنسى ، سيطرت كل دولة من الدولتين على الحركة التجارية ، بفرض قوانين النقد الاستثنائية ، إبان الحرب العالمية الثانية ، فتحكمتا بذلك فى التصدير والاستيراد .

ولا تكتفى فرنسا باستغلال خيرات مراكش لمصلحتها الشخصية ، بل

تذهب فى محاربة الأهلين فى أرزاقهم كل مذهب ؛ إذ تمنع عنهم العملات الأجنبية ، حتى لا يستطيعوا استخدامها فى استيراد الآلات الحديثة فينشط الاقتصاد القومى ، وسياسة فرنسا الاستعمارية تأبى ذلك !

ولو رجعنا إلى النظام المالى فى مراكش قبل الاحتلال ، لوجدناه على بساطته ملائماً لحالة البلاد ، أما بعد دخول الفرنسيين ، فقد ربطوا نقد مراكش بنقدهم ؛ فلما تدهور الفرنك الفرنسى تدهور معه الفرنك المراكشى واستهدفت مراكش للتضخم المالى بشكل لم تشهده من قبل . . .

وخلاصة القول أن فرنسا اليوم تعيش عالة على مراكش ، وتستغل كد العامل المراكشى لتسد العجز فى ميزانية الإمبراطورية المشرفة على الانهيار . . .

وتعانى مراكش الآن إرهاقاً مالياً شديداً ، من جراء الأنظمة الإدارية ، وما تغدقه على الموظفين الفرنسيين من مرتبات وتعويضات ومكافآت ، وما تبذله لمدارس الجاليات الفرنسية من نفقات باهظة لا يعود على المراكشيين منها شىء ، وعلى ما تقدم لمستشفيات الفرنسيين وأطبائها من إعانات . . .

ولم تكتف الإدارة الفرنسية بكل هذا لتستنزف آخر فرنك فى الميزانية لمنفعة الفرنسيين دون غيرهم ، بل خلقت لرجال جالياتها وأسرهم سبعة عشر نوعاً من العلاوات الثابتة التى يتناولونها شهرياً ؛ كتعويضات السكنى ، ولوازم العائلة ، وإعانة الغلاء ، إلى غير ذلك من العلاوات ، حتى إن نفقات سفرهم وأسرهم إلى أوطانهم ، وعودتهم منها ؛ تتحملها خزانة الدولة . . .

وتزعم فرنسا برغم ذلك أنها تستعمر مراكش لتحقق لها الأمن والرخاء !

سكان مراكش

يبلغ عدد السكان فى مراكش بمناطقها الفرنسية والإسبانية والدولية ما يقرب من اثنى عشر مليوناً ؛ منه فى المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية حسب إحصاء ١٩٤٧ :

٨,٠٨٨,٥٥١	من المسلمين
٢٠٣,٨٣٩	من اليهود
٣٢٤,٩٩٧	من الجاليات الأجنبية

ويتكون الشعب المراكشى من عنصرين عظيمين ، هما العرب والبربر.

والبربر شعب أصيل ، يسكن شمال أفريقيا منذ القدم ، ويكثر عادة فى الجبال ومناطق الصحراء ، ويكاد يبلغ نصف سكان مراكش ؛ أما العرب فقد انتقلوا إلى هذه البلاد فى عصر الفتح الأول ، ثم اتسعت هجرتهم أيام الفاطميين ، بعد انتقالهم إلى مصر وتشجيعهم قبائل هلال وسليم على الهجرة إلى المغرب ؛ ثم انضم إليهم إخوانهم الذين جلوا عن الأندلس.

والعنصر العربى يسكن عادة فى الأراضى الزراعية ، ويمثل الأغلبية الساحقة فى جميع المدن المراكشية .

على أن سكان المغرب اليوم وحدة متماسكة ، لا فرق بين عرب وبربر ، كلهم مغاربة ، وحّد بينهم الدين والتقاليد ، وقربت بين نفوسهم آلام الاضطهاد واتحاد الأهداف والشعور بالخطر المحدق بهم . .

وبين السكان المسلمين يعيش جماعة من اليهود ، يشتغل بعضهم بالفلاحة والصناعة وإن كان يهود العالم مشهورين بالتجارة . وقد وفد هؤلاء اليهود من المشرق قبل الإسلام ، ثم من الأندلس بعد نزوح العرب عنها ؛ وهم يتكلمون العربية ، ولكن ألسنتهم فيها تلتوى بلهجة خاصة .

المستوطنون الأجانب :

وقد شجعت سلطات الاحتلال الهجرة إلى المغرب الأقصى ، فاستوطنه كثير من الأجانب ، لا سيما الفرنسيين والإسبان الذى ضاقت بهم سبل العيش فى أوطانهم أو كانوا خطراً على الأمن والاستقرار الداخلى فيها ؛ وقد بلغ عدد هؤلاء المستوطنين الأجانب — كما قدمنا — أكثر من مئتى ألف ؛ ولكنهم بالرغم من قلتهم قد ، غلبوا على كل مرافق البلاد الاقتصادية ، فاجتمعت لهم الثروات ، واستولوا على الأراضى ، وزرعوا البساتين ، واستغلوا الغابات والمراعى والمناجم ، وأداروا المصانع ، واستأثروا دون أهل البلاد بكل خير فيها ، ومكن لهم الاستعمار بكل ما يملك من أسبابه لتكون لهم السيادة المالية فى البلاد ؛ وبذلك استطاعوا أن يميلوا بكفة الميزان إلى جانب المستعمر ويقفوا إلى جانبه كتلة متراصة تؤيده فى كل ما يحاول من مشروعات استعمارية . . .

وتزعم اليوم فرنسا — وقد بلغ المستوطنون الأجانب فى مراكش هذا المبلغ من القوة — أنهم وحدهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، وأنهم — لا الوطنيين المراكشيين — هم الذين يملكون توجيه مستقبل البلاد السياسى وتقرير مصيرها ؛ وإلى هذه الغاية كانت تقصد منذ شجعت أول أجنبى

على الاستقرار فى مراكش وخولته أن يغتصب ويسرق ويستولى بالقوة أو بالحيلة على رزق المحرومين من أهل البلاد الأصليين !

وكأنما وجدت فرنسا فى هؤلاء المستوطنين الحجة التى تقارع بها حجة الوطنيين كلما بدا لهم أن يطالبوها بالجلاء وإنهاء عهد الحماية ، لتسألهم على سبيل الإعنات : كيف نضمن صيانة مصالح المستوطنين الأجانب إذا خرجت فرنسا من مراكش ؟

والجواب عن ذلك السؤال صريح واضح ، ولكن الوطنيين المراكشيين لم يقولوه بعد ، ولا بد أن يقولوه يوماً ، وأن يقوله مثلهم الوطنيون فى الجزائر ، وفى تونس ، وفى كل قطر ابتلاه الاستعمار الفرنسى بهذا السرطان القاتل ، سرطان المستوطنين الأجانب الذى وفدوا فى أعقاب الاستعمار فقراء أذلاء لا حول لهم ولا حيلة ، فلم تمض إلا سنوات حتى صاروا « أصحاب المصالح الحقيقية » فى البلاد ، والسند الأول للاستعمار . . .

فى استطاعة الوطنيين فى تلك البلاد وفى غيرها من البلاد أن يقولوا لفرنسا : إن هؤلاء المستوطنين الأجانب لم يسيطروا ويضعوا أيديهم على مصادر الثروات فى البلاد إلا بوسائل استعمارية غير مشروعة ؛ فهم ذيل من ذيول الاستعمار وآفة من آفاته وأثر من آثاره ؛ فما بقاء الذيل إذا انقطع الرأس ؟ ولماذا تبقى الآفة إذا قُضى على جرثومة الداء ؟ وكيف يبقى الأثر وقد ذهب المؤثر ؟

إن هؤلاء المستوطنين هم بعض جرائم الاستعمار فى البلاد ، وهم البرهان على أن الاستعمار لا يريد للبلاد الخير ؛ فكيف يقع فى وهم هذا

الاستعمار أن يجعلهم برهاناً يؤيد حقه فى البقاء قابضاً على ناصية البلاد ؟

على أن أمر هؤلاء المستوطنين الأجانب من البساطة بحيث لا يقتضى سؤالا ولا جواباً ؛ فهم جالية أجنبية ، ككل جالية أجنبية فى كل بلد من بلاد الدنيا ، لهم حقوق الجاليات التى يكفلها لهم القانون العام وعليهم كل ما يُلزمهم ذلك القانون من تبعات ؛ ولا شيء غير ذلك !

وشبيه بموقف فرنسا مع مراكش فى هذه المشكلة ، موقف بريطانيا مع مصر — فى عهد مضى — من مشكلتى « مصالح الأقليات » و« حماية الأجانب » ؛ فإن هاتين المشكلتين لم يكن لهما وجود فى مصر قبل الاحتلال البريطانى ، وإنما افتعلتهما بريطانيا افتعالا لتتخذ منهما حجة تقارع بها الوطنيين فى مقام الجدل كلما بدا لهم أن يطالبوا بالجلاء ، فتسألهم كما تسأل فرنسا المراكشيين اليوم : كيف نصون مصالح الأقليات ونضمن حماية الأجانب إذا جلت بريطانيا عن وادى النيل ؟

وقد جلت بريطانيا مكرهة عن وادى النيل ، أو كادت ؛ فأين الأقليات التى أهدرت مصالحها ؟ وأين الأجانب الذى يلتمسون اليوم أسباب الحماية ؟

ولكنها حجج متشابهة يحتج بها الاستعمار فى كل بلد يطمع فى تثبيت أقدامه فيه ، أو هى مشاكل مفتعلة ، يفتعلها المستعمر عن قصد ونية ، لتكون له فى المستقبل سنداً ودعامة ، وحجة يبرر بها بقاءه فى بلد لا يعترف له بحق البقاء . . .

محاولات لصدع الوحدة :

ومن مشاكل السكان التى تفتعلها فرنسا فى مراكش لتكون حجة لها فى بقاء الاحتلال ، ما تسميه مشكلة البربر والعرب . . .

والبربر — كما عرف القراء — هم سكان البلاد قبل الفتح العربى منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف ، وقد اختلطوا من يومئذ بالعرب اختلاط الصهر والنسب ، وامتزجوا امتزاج الماء بالماء ، واتحدوا أبوة وأمومة وعمومة وخئولة وجنساً وديناً ولغة وتقاليد ، وصهرتهم البوتقة على مدار ثلاثة عشر قرناً ، فإذا هم جميعاً إخوة لأب وأم ، يحسُّون إحساساً مشتركاً ، ويتنورون آمالا واحدة ، ويعملون لهدف واحد ؛ فليس فيهم من يقول كان أبى وكان أبوك ؛ لأنهم جميعاً أبناءٌ لهذا الوطن الواحد ؛ ولكن الفرنسيين حين تزلزلت أقدامهم فى البلاد ولم يجدوا فيها الاستقرار الذى ينشدونه ، أخذوا يحاولون صَدْع هذه الوحدة بدعوى يدّعونها فيزعمون أن سكان البلاد جنسان : بربر وعرب ؛ وراحت إدارة الحماية تصطنع طائفة من الوطنيين ضد طائفة ، فتضع لبعضهم قوانين غير التى تضعها لأولئك ؛ لتشعر هؤلاء وأولئك بما بينهما من الفروق العنصرية التى تصدع الوحدة الوطنية ؛ ولما كان سكان البوادى فى العادة أكثر انقياداً لزعمائهم من أهل الحضر ، فقد وجهت فرنسا همتها إلى اصطناع زعماء القبائل فى البادية المراكشية ، لتصطنع بهم من وراءهم من البدو ؛ فراحت تتودد إليهم وتلتمس أسباب رضاهم ، بما تنفث فى عُقدهم من باطل الدعاوى ، زاعمة لهم أنهم جنس آخر غير الجنس الذى يعيش فى الحواضر ، وأنهم أنقى عنصراً وأكرم

أبوة وأعلى نسباً من أولئك ، وأنهم أهل البلاد الأصليون ، وَمن عداهم من أهل المدن دخلاء طارئون ، لأنهم أبناء « الغزاة » العرب الذين تغلبوا على البلاد منذ سنين . . .

ولكن فرنسا بكل ما بذلت من الجهد فى هذا السبيل لم تظفر بطائل ؛ إذ كانت حقيقية الإسلام من القوة فى نفوس أولئك « البربر » بحيث لا تخدعهم أمثال هذه الأباطيل ؛ فظل العرب والبربر جميعاً فى تلك البلاد ، مراكشيين مسلمين ، لا يصدع وحدتهم شيء ولا تنال من عقيدتهم هذه الشعوبية الزائفة التى يفتعلها الاستعمار . . . .

وكما أخفقت بريطانيا فى مصر فى الدعوة إلى الفرعونية لتسلخ المصريين من عروبتهم ، وكما أخفقت فى العراق فى الدعوة إلى الآشورية والبابلية البائدة ، وكما أخفقت فرنسا فى لبنان فى الدعوة إلى الفينيقية — أخفقت فى الدعوة إلى البربرية بشمال أفريقيا ، فى تونس والجزائر ومراكش جميعاً ، وظل أهل البلاد مغاربة مسلمين ، يؤمنون بهذه القومية المشتركة التى جمعتهم على الإسلام ولغة القرآن منذ ثلاثة عشر قرناً . . .

ومن المحاولات التى حاولتها فرنسا لصدع الوحدة المغربية فى مراكش استناداً إلى دعوى البربرية ، إصدارها فى سنة ١٩٣٠ ما يُسمى بالظهير البربرى ، وهو تشريع خاص بالبربر ، استمدت روحه من بقايا التقاليد البدوية المتوارثة بين بعض قبائل البربر فى البادية المراكشية ؛ وبعض هذه التقاليد بعيد عن روح الإسلام ونصه ؛ فكأنما أرادت فرنسا بهذا التشريع ، لا أن تصدع الوحدة بين العرب والبربر فحسب ، بل أن

تُفسد على البربر دينهم بقانون . . .

وقد كان هذ التشريع سبباً لاندلاع الثورة فى البلاد كلها ، إذ تبين الوطنيون ما يرد بهم من ورائه ؛ فكانت نتائجه على عكس ما أراد الاستعمار ؛ ثم اشتدت الثورة واتسع نطاقها وبعدت أهدافها ؛ فكان الغضب لصدور « الظهير البربرى » هو أول انبثاق لروح المقاومة الوطنية فى مراكش . . .

ونستطيع أن نقول آخر الأمر : إن السياسة البربرية التى حاولتها فرنسا فى مراكش وفى غيرها من بلاد الشمال الأفريقى ، قد باءت بالإخفاق وأدت إلى عكس النتائج التى كانت تهدف إليها ؛ نعم، قد استجاب لهذه الدعوة آحاد من زعماء بعض القبائل البربرية ، بعد أن قادهم المستعمر بزمام الشهوات وزين لهم من باطله أنهم يستطيعون أن يكونوا سادة وقادة وأمراء ؛ ولكن هؤلاء المأجورين المغرورين من زعماء القبائل — ومنهم الجلاوى وأمثال له قلائل — لا يمثلون فى البلاد قوة ذات أثر فى توجيه السياسة الوطنية العامة . . .

وما يزال القراء يذكرون موقفاً دنيئاً وقفه الجلاوى منذ عامين ، ليشد أزر فرنسا يوم اجترأت على خلع سلطان مراكش ، محمد الخامس ، وأذيع يومئذ أنه زحف على العاصمة بجيش من البربر يبلغ كذا ألفاً ، ليحمى مؤخرة الفرنسيين فى هجمتهم الغاشمة على قصر السلطان . . .

وقد وقع فى وهم بعض الذين سمعوا بهذا النبأ أن هذه الآلاف الزاحفة تحت راية الجلاوى ، تؤيد فرنسا وترضى حكمها فى مراكش ، وأنها على

رأى فى الاستقلال وفى الحماية الفرنسية يخالف رأى سائر الوطنيين . وهذا وهم باطل كل البطلان ؛ فليس فى مراكش اليوم بربرى ولا عربى — إن صح أن فى مراكش بربراً وعرباً — يؤيد فرنسا أو يرضى حكمها أو يخرج على إجماع قومه فى المطالبة بالاستقلال وإنهاء عهد الحماية الفرنسية البغيض ؛ وإنما زحفت هذه القبائل على العاصمة طاعة لأمر زعمائها ، على عادة القبائل فى الطاعة دون أن تسأل عن السبب أو عن الغاية ؛ ولو كانت هذه القبائل تعرف لأى غرض يسوقها الجلاوى لتمردت على أمره وخرجت عن طاعته ، فهى كلها قبائل مسلمة ، شديدة التمسك بالإسلام وبوحدة البلاد وبالإخلاص للأسرة الشريفية . . .

على أن فرنسا لم تكن فى حاجة إلى هذه القوات البربرية لتساعدها على خلع السلطان ؛ وإنما ساقتها ، أو استأجرت الجلاوى ليسوقها ، تحت رايته ، لتوهم الرأى العالمى العام فى خارج البلاد ، أنها لم تخلع السلطان المكافح لاستقلال بلاده برأيها ، وإنما خلعته برأى رعاياه ، أو برأى بعض رعاياه . وكذلك زعمتْ فرنسا من بعد . . .

والخلاصة ، أن دعوى عرب وبربر ليست لها حقيقة فى مراكش ولا فى غيرها من بلاد الشمال الأفريقى ، وإنما هى دعوى استعمارية ، ومحاولة لصدع الوحدة الوطنية ، لن يكون لها أثر فى تأخير المصير المحتوم للاستعمار الفرنسى فى هذه البلاد !

القبائل البدوية

فى مراكش

لكى نفهم الأحداث التى مرت بمراكش ، منذ خمسين عاماً ، وندرك أهميتها وأثرها ، لا بد لنا من دراسة طبيعة القبائل البدوية :

لما دخل الإسلام شمال أفريقيا ، وجد أهلها ، يأخذون بالنظام القبلى ، أبسط النظم الاجتماعية وأقواها فى الوقت نفسه ، إذ عاشت بفضله الجماعات الصغيرة آلاف السنين فى نوع من الاتزان الجماعى .

وفى ظل الإسلام تلاشى هذا النظام ، وحل محله نظام « الحكومة » ، إلا فى مراكش ، حيث ظل النظام القبلى سائداً ، لميل أهلها — وأكثرهم من البدو — إلى الاحتفاظ بعاداتهم .

وفى مراكش ستمائة قبيلة ، لكل منها شيخها ؛ وكان لهذه القبائل — حتى ربع قرن مضى — حياتها السياسية والاجتماعية ، كما كانت منفصلة تماماً عن السلطنة الشريفية ؛ وهى إما من أصل عربى ، أو بربرى. بيد أن نظمها واحدة ؛ وقد تمازجت هذه القبائل فى الوديان والسهول ، على حين ظل سكان الجبال — وأكثرهم من البربر — على طبيعتهم . وهما قسمان : الرحل ، قاطنو الأطلس ؛ والحضر ، المقيمون فى الريف وجنوب مدينة مراكش .

وتتكون القبيلة عادة من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف نسمة ؛ تعيش فى بقعة تقرب من مائتى كيلومتر مربع ؛ وتشمل القبيلة وحدات متماسكة ، من ألف إلى ألف وخمسمائة وحدة .

أما أهل الحضر منهم ، فإنهم يعيشون فى وحدة قوية متماسكة ، داخل مركز له حكومته الخاصة ، وقوانينه التى يفرضها الأعيان . وتشمل القبيلة الحضرية جماعات زراعية ، تسكن القرى أو الأكواخ أو الدور ، على حسب طاقتها المالية .

والأسرة هى العنصر الأساسى فى القبيلة ، ولا تماثل الأسرة التى نفهمها ؛ فقد تتكون الأسرة الكبيرة من عشرين أسرة صغيرة يربطها كلها أصل واحد ، ويرأسها أكبر أعضائها سناً ، وله سلطة واسعة تبيح له الحكم بالإعدام على من يثبت تلويثه لشرف القبيلة ؛ وروح التعاضد والتعاون متأصلة فيهم بشكل يلفت الأنظار ويبعث على الإعجاب .

وللقبيلة مجلس أستشارى من الأعيان ، يسهر على مصالحها ، ويتخذ الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن الحدود ، واحترام القضاء ، وحفظ التوازن بين الأسر ؛ ويطلق على هذا المجلس اسم « إيت أربعين »، ومعناه بلغتهم « مجلس الأربعين » .

هذا هو النظام الجمهورى المثالى ، لدى البربر والقبائل العربية التى « تبربرت » ، أى تبدّت ، على مر الأعوام .

واحتفاظ هذه القبائل بالعادات الموروثة عشرات القرون ؛ هو الذى ألهب أفرادها بالغيرة على حقوقهم ، والتحمس لأداء واجبهم ،

والحرص على حريتهم ، وتقديس الروح العسكرى ، والطاعة للزعماء .

ويحاول الفرنسيون اليوم إدخال الوهن فى هيكل القبيلة بالحملات العسكرية الاستعمارية التى يوجهونها إليها من وقت لآخر لإخضاعهم ، ولكن هيهات ، فقد ظل « ليوتى » عشرين عاماً يعمل لاستمالتهم ، وكسر حدة القتال فيهم ، ولكنه لم يفلح ؛ لأن المراكشى تعود حياة الحرية والاستقلال ، حتى الدولة العثمانية لم تستطع إخضاعهم ، فكيف بالفرنسى الغريب عن دينهم ولغتهم ؟

ولا ينفرد الرجال دون النساء بهذه الصفات ، فقد حدث فى سنة ١٩٢٣ أن أراد القائد « يورجينيون » اجتياز وادى « مسا » بسيارته ، ولكن المياه عطلت السيارة ، فنادى السائق بعض النسوة — وكن يغسلن ملابسهن على حافة الوادى — لإنقاذ سيده ، فدفعتهن النخوة العربية ، إلى حمل السيارة وإخراجها من الوادى رغم معرفتهن أن فى داخلها عدوهن اللدود . ولقد قتل يورجينيون بعد سنتين عند ما حاول قمع إحدى الثورات المراكشية .

وقد أراد الفرنسيون ذات مرة أن يخمدوا ثورة قامت ضدهم فى قبيلة « صاغرو » ، فاستعانوا ببعض المحاربين من جبال الأطلس الأوسط ، فضموهم إلى جنودهم ، فلما خمدت الثورة ، التفت واحد من هؤلاء المحاربين إلى القائد الفرنسى قائلا : منذ عشرين عاماً ونحن نشن عليكم الحروب ، واليوم وقد وصل بنا الحال إلى هذه الدرجة ، لسنا نجد رغبة فى الحياة ، إذ لم يبق لنا إلا أن نرعى الغنم !

نظام الحكومة فى مراكش
قبل الاحتلال و بعده

« المخزن » فى الاصطلاح الإدارى المراكشى ، هو الحكومة ؛ ولعل سبب هذه التسمية يرجع إلى العصر ، الذى كانت القبائل فيه تدفع الضرائب عينية إلى حيث تشوّن وتُخزن . ثم تطور هذا اللفظ على مر الأجيال ، إلى أن أصبح يطلق على الحكومة التى تحصل الضرائب وتدير دفة البلاد .

وقد سبق أن أشرنا إلى بعض آثار العصبية والنسب فى سياسة هذه البلاد ؛ ولكى نوضح ذلك بعض الإيضاح ، نذكر رد المستشار الفرنسى العجوز « ميشو بللير » على ميسو « ستيج » المقيم الفرنسى فى سنة ١٩٢٧ عند ما توفى السلطان مولاى يوسف : « تسألنى عما يتبع فى مثل هذه الظروف؟ إن المتبع أن تغلق أبواب القصر السلطانى ، ويحمل كل واحد فيه سلاحه ، كما يشرع الأسلحة أهل كل قرية أو مدينة أو قبيلة فيها أخ أو قريب للسلطان المتوفى ؛ ثم تبتدىء المعارك ، ومن له الغلبة ينادى به سلطاناً ! »

وفى هذا القول بعض الإسراف ، أو شىء كثير منه ؛ ولكنه فى جملته يصور بعض الحقيقة على بُعد ، مع شىء من تلوين الخيال ؛ فولاية العرش فى مراكش بالمبايعة العامة لا بالوراثة ؛ فإذا بويع السلطان الجديد فسرعان ما يلتف حوله أعوانه وعصبيته ، ويقدم له فروض الطاعة كبار

رجال « المخزن » ، كالوزراء ، والقواد ، والباشوات ، والعلماء ، والقضاة .

والتسابق إلى الإمارة بين ذوى العصبية أمر مألوف ؛ وقد حاول بعض السلاطين من ذوى النفوذ الكبير ، أن يجعلوا الملك وراثة فى أبنائهم ؛ ولكن علماء الدين رأوا فى توارث الملك بدعة تخالف حقيقة الإسلام ، وإن كان رأيهم هذا لا يلتفت إليه فى كثير من الأحيان . . .

وجاءت فرنسا بمعاهدة « فاس » ، وهى تنص على احترامها للسلطة الدينية التى يتمتع بها السلطان ؛ ولم تكن فرنسا تستطيع أن تفعل غير ذلك ؛ فالسلطان فى نظر المراكشيين ، هو الإمام ، يدعو له الخطباء فى الجمعة والعيدين ، وهو الذى يعين القضاة والمستشارين الذين يحكمون بالشرع الإسلامى ، وهو الذى يعلن الجهاد على أعداء الإسلام ، ويقوم بالإشراف على المساجد ، والزوايا ، والأوقاف ، وحماية الأشراف .

فالسلطان فى مراكش ، يجمع بين السلطتين الإدارية والدينية ، ولمقامه هيبة وأثر فى القبائل الدانية والنائية على السواء ؛ كما أنه يستعين عادة فى حكم المدن بقواد وباشوات من ذوى النفوذ فى قبائلهم ، ليكونوا ؛ له عوناً فى حسن سير العمل ؛ ويختارهم عادة من ذوى الثراء والنفوذ الواسعين .

أما النواحى ، فإنها مقسمة إلى قطاعات ، يشرف على كل منها وال من قبل الباشا يدعى المقدم ؛ ونخلص من كل هذا إلى أن المخزن يتبع النظام الهرمى فى ترتيب وظائفه ، بحيث تتدرج المسئولية من أعلى إلى أسفل ، وبالعكس ؛ ويجمل بنا أن ننوه بأنه ليس من عادة المراكشيين التخلص من الحاكم الظالم المستبد بالقتل أو الاغتيال ؛ فالانتقام مقتصر على ما بين

الأسر من ثارات ، وأما الاغتيال السياسي فلم يكن معروفاً في مراكش ؛ وإنما لجأ إليه الوطنيون المكافحون في العهد الأخير ، حين لم يجدوا وسيلة أخرى للتعبير عن سخطهم على السياسة الفرنسية الغاشمة !

وكان المراكشي ، حينما يضيق بحاكمه أو سلطانه ، يتحد مع الرئيس المنافس لهذا الحاكم أو لذلك السلطان ، ثم يقيمها ثورة عامة عليه . ولا سبيل غير ذلك لخلع الحاكم أو السلطان . . .

وقد شهدنا منذ عهد قريب ماذا فعلت فرنسا حين ضاقت بالسياسة الوطنية التي ينتهجها « مولاي محمد الخامس » ، وأرادت أن تخلعه لتفت في عضد الوطنيين ؛ فقد افتعلت مظهراً صناعياً من مظاهر الخلاف بينه وبين الجلاوي ، باشا مراكش وزعيم البربر ، ثم أوعزت إلى ذلك الباشا أن يحاصر العاصمة بجيش من أتباعه ، ليبدو « المنظر » أمام الرأي العالمي العام منظر ثورة شعبية لخلع السلطان ، لا مؤامرة استعمارية للتخلص من مكافح شديد المراس ؛ ولكن فرنسا حين وجدت في شخص الجلاوي الممثل الذي يقوم بدوره في هذه الملهاة العابثة ، لم تستطع أن تجد ممثلين آخرين لسائر أدوار المسرحية ، فوضعت على العرش ناطوراً من قصب ، عليه ثياب سلطانية ، اسمه محمد بن عرفة ، ثم قالت للمراكشيين : هذا سلطانكم الجديد ! بلا مبايعة ولا اقتتال بالسلاح وراء أبواب القصر المغلق !

احتلال قوى الدولة !

كانت قوى الدولة متوازنة فى مراكش قبل غزو الفرنسيين لأراضيها ، إذ كانت قوة السلطان وحكومته ، تتوازى مع قوة القبائل .

وجاء المقيم الفرنسى « ليوتى » ممثلا لسلطات الاحتلال ، فكان وجوده أول اختلال لهذا التوازن ؛ إذ أصبح السلطان بعد إعلان الحماية ، مضطراً للاعتراف بحق فرنسا فى إدخال التعديلات التى تراها ، والتى تتعارض غالباً مع ما ألفه الشعب المراكشى الذى ما زال محتفظاً بعاداته .

وهكذا ظهر على المسرح السياسى ثلاث قُوى : السلطان ، والمقيم الفرنسى ، والقبائل ؛ ولكن سرعان ما ظهرت على خشبة هذا المسرح قوة جديد ، هى قوة الشبيبة المراكشية بصخبها وحماستها ، وغيرتها على مصالح الشعب ، صاحب الحق الأول فى تقرير مصير وطنه .

ثم ظهرت قوة فى سنة ١٩٤٨ ، هى قوة القبائل الطارئة على المدن ، والتى تطلعت بدورها إلى المشاركة فى الحياة السياسية .

ثم جاء دور الطفيليات التى تعيش عالة على الدولة ، إذ قفز اليهود إلى المنصة على حين غفلة من الأمة المراكشية ، بمساعدة فرنسا وأمريكا ، على أثر إنشاء دولة إسرائيل ؛ وقالت حكومة « فيشى » يومئذ فى تقاريرها : « لا يمكن إغفال حق هذه الفئة التى ظلت تعيش على هامش الأمم

حيناً من الدهر ، إذ أن لها أمانيها الخاصة ، ونشاطها الملموس ، لا سيما بعد أن أصبح لإسرائيل كيان فى الشرق الأوسط ! »

وإذا كانت حكومة مراكش لم تقم وزناً لهذا الدخيل ، فقد كانت فرنسا تريد أن تفرضه فرضاً حتى تنتهى التمثيلية إلى مأساة .

ولكن واحداً من أهم أشخاص الرواية ، لزم السكوت على قدر المستطاع ، برغم إمكانه القيام بالدور الأول ، تلك هى القبائل التى تكوّن الأكثرية من سكان مراكش ؛ لقد استمعت لأوامر المقيم الفرنسى على مضض ؛ إنتظاراً للوقت المناسب .

وظنت فرنسا أنها ملكت ناصية الموقف ، فراحت تستميل قوادالقبائل ، ولكن حزب الاستقلال كان قد دق إسفينه فى ظهر المستعمر ، فتمردت بعض القبائل ، وضاع التوازن الذى أرادته ؛ ثم كان انضمام السلطان إلى الشباب المكافحين ، وتكلم باسم الشعب ، فاختل التوازن اختلالا يؤذن بانهيار السياسة الفرنسية انهياراً لا قيام لها بعده !

ونشأت أزمة سنة ١٩٤٤ ، واستيقظ الفرنسيون ذات صباح ليقرأوا على الجدران عبارة « لتسقط فرنسا ، ويحيا الاستقلال » فارتاع الفرنسيون ، وفترت العلاقات بينهم وبين المراكشيين ، واكتنفهم جميعاً جو من التوتر ؛ وكان السلطان يغذى الاضطرابات ويشجعها فى الخفاء ، وعرفت فرنسا منذ تلك اللحظة أن« مشروع ليوتى » فى « فرنسة مراكش » قد انهدم من أساسه . وبعدت الشقة بين السلطان والمقيم وابتدأت القوى تتصادم لتؤدى إلى أحداث سنة ١٩٥٣ التى انتهت بخلع السلطان وجنوح المكافحين إلى العنف . . .

السياسة الاستعمارية

الشعب المراكشي شعب شديد الشكيمة ، ظل قروناً محتفظاً باستقلاله وذاتيته ؛ ومن أجل هذا اتسمت السياسة الفرنسية فى مرحلتها الأولى — وهى المرحلة التى وضع أسسها الجنرال ليوتى — بطابع الحذر والمراقبة .

ثم انتقلت هذه السياسة من المراقبة إلى الحكم المباشر ؛ فأدى ذلك إلى صراع مستمر بين الفرنسيين والمراكشيين .

ويتمثل هذا الصراع — أو لعله أحد أطرافه — فى الاحتكاك الدائم بين السلطان والمقيم العام الفرنسى ؛ إذ تولى عرش مراكش فى ظل الحماية أربعة ملوك : أولهم السلطان عبد الحفيظ ، الذى ظل يقاوم السياسة الفرنسية حتى عجز عن كبح جماحها فتنازل عن العرش ؛ وثانيهم السلطان يوسف — أخو السلطان عبد الحفيظ — الذى ظل يباشر سلطاته من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٢٧ ؛ وقد غضب فى أخريات أيامه على المقيم الفرنسى ، المسيو ستيج ، بسبب تصرفاته الاستعمارية ، وطلب إلى الحكومة الفرنسية عزله ، فأرجىء ستة أشهر ، توفى السلطان خلالها ؛ وقد أراد المقيم العام زيارته فى مرضه ، ولكنه رفض مقابلته ، وأصر على الرفض !

ثم جلس محمد الخامس على عرش بلاده خلفاً لأبيه ؛ وكان شاباً لم يتجاوز السابعة عشرة ؛ فكان دائم الخلاف مع كل مقيم عام فرنسى ،

من ذلك نزاعه العلنى مع المقيم جوان، وطلبه إلى الحكومة الفرنسية سحبه فى مذكرة مستفيضة ، ولم تجبه الحكومة إلى طلبه . . .

كان هذا الملك عظيما فى صراعه مع الاستعمار ، والوقوف إلى جانب شعبه ، وتأييده لمطالب المكافحين فى سبيل الحرية والاستقلال ؛ وقد رأت الحكومة الفرنسية فيه خطراً على سياستها ، فبادته العدوان ، ثم طلبت إليه التنازل عن العرش ، فأبى ، فما كان منها إلا أن استخدمت القوة الغاشمة فخلعته عن عرشه ، ونفته هو وأهل بيته إلى جزيرة نائية ؛ لتجعل على العرش من بعيده أميراً من صنائعها ، هو الأمير الشيخ ، محمد بن عرفه .

وقد أساءت فرنسا الرأى والتدبير فى هذا التصرف الطائش من ناحيتين :

أولاهما حين أعطت نفسها حق خلع السلطان ، وهى — بنص الحماية — لم تحتل البلاد إلا لحماية عرشه فيما تزعم ، فكانت بهذا متناقضة تناقضاً فاحشاً بين السبب والنتيجة ؛ على أن خطأ تدبيرها فى هذه الناحية كان فى زعمها لنفسها، أو فى زعم مستشاريها لها ، أنّ خلع السلطان قد يفت فى أعضاد المكافحين من الوطنيين ، فانقلبت عليها الآية ، وكان خلع السلطان شرارة مؤذنة باندلاع ثورة عنيفة على الاحتلال الفرنسى لم تبلغ غايتها بعد ، على سوء ما تعانى فرنسا اليوم من نتائجها القاسية . . .

والأخرى حين أعطت فرنسا نفسها حق تولية السلطان ، وهو بمقتضى الدستور المعمول به فى البلاد منذ سنين بعيدة إنما يُختار للعرش بمبايعة الزعماء له ، ويبدو خطؤها فى هذه الناحية أكثر فحشاً ، حين نذكر أن الأمير الشيخ الذى بايعته سلطاناً بالنيابة عن زعماء البلاد، كان من

ضعف الهمة وانحلال الشخصية والخور فى العزيمة بحيث حاول الفرار من تبعاته فى أول جولة ، وأرسل الوسطاء إلى سادته فى باريس يسألهم أن يعفوه من أعباء السلطنة ، حرصاً على الأيام القليلة الباقية فى عمره التعس !

وقد كان خلع السلطان الشرعى محمد الخامس — كما قدمنا — سبباً لإلهاب الشعور الوطنى فى نفوس المراكشيين جميعاً ، سواء فى ذلك البدو ، وأهل المدن ؛ ولعل المراكشيين قد ذكروا لهذه المناسبة ، أن محمد الخامس — سلطانهم المبعد عن عرشه — ليس هو أول حاكم شرعى ينزله الفرنسيون عن أريكة الحكم فى شمال أفريقيا لأنه عاضد الوطنيين ضد سلطات الاستعمار ، وتمثلوا آخرة ملك آخر ، هو محمد المنصف باى تونس ، الذى خلعته فرنسا فى أعقاب الحرب الأخيرة ، ونفته عن بلاده إلى أن مات ؛ فكانت هذه الذكرى التى بعثها تلك المناسبة ، زيتاً انصب على النار المتأججة فى صدور المراكشيين ، فأقسموا أن يقضوا مضاجع الفرنسيين فلا يدعوا لهم سبيلا إلى الراحة أو الاستقرار حتى يجلوا عن البلاد .

وقد أخذت الثورة المراكشية تمتد ، ويتسع نطاقها منذ ذلك التاريخ ، وإنها لتنذر بخطر شديد على فرنسا فى مراكش ، بل على الاستعمار الفرنسى كله فى شمال أفريقيا .



السلطان محمد الخامس

نهضة الشباب المراكشي

لو تتبعنا الأحداث المراكشية منذ سنة ١٩٢٥ ، وربطناها بسياسة « مولاى محمد بن يوسف » ، لانتهينا إلى اليقين بأن مجموع الشبيبة تناهض نظام الحماية الفرنسية ، وتؤمن بالقومية العربية التى انبعثت أضواءها من الشرق الإسلامى .

وكل الشباب المراكشي على هذه العقيدة ، سواء من تلقى منهم علومه فى المعاهد الوطنية ، ومن تعلم فى المدارس الأجنبية ؛ إنهم جميعاً يستعدون منذ اليوم لحمل تبعات الوطن والنهوض بأعبائه ؛ وقد عرفت فرنسا مصيرها المحتوم ، منذ اتضح لها أن الشباب المراكشي الذى خيل إليها يوماً أنها قد استطاعت أن تفرنسه فى مدارسها الحديثة ، قد نهض نهضته العنيفة للمطالبة بالاستقلال والحرية وإدارة دفة الحكم فى البلاد !

ويبلغ تعداد الشباب المكافحين أكثر من عشرة آلاف ، هم الكابوس الجاثم على صدر فرنسا ؛ ويراهم المستعمر الطليعة التى خلفها الشعب المراكشي لتحقيق أهدافه ؛ فهم يمثلون سكان الحضر والوديان والسهول والجبال ؛ ولا تخفى فرنسا ضيقها بهم ، فهى التى تصيح فى صحفها الرسمية طالبة وقف هذا التيار الجارف من الشباب الذى يتخرج فى مدارسها كل عام ليشهر فى وجهها السلاح !

وقد غاب عن فرنسا الصليبية أن هذا الشباب منحدر من أصلاب

عربية ، لها ماضيها فى الكفاح ، وقد نشأ وعاش فى جو المآسى والفظائع التى ارتكبها الغزاة فى وطنه ، فلا تكاد أسرة تخلو من شهيد أغمد الغدر الفرنسى فى صدره سلاحه . إن منظر الجندى الفرنسى أو الموظف الفرنسى فى الحكومة المراكشية هو أخزى منظر تقع عليه عيون هذا الشباب ، وهو المنظر الذى يحمل الشباب المراكشى اليوم على التكتل لإخراج الغاصب من أرض الوطن .

وتأسف فرنسا على ما بذل « ليوتى » من جهد فى استمالة الشباب المراكشى إليها زهاء عشرين عاماً ؛ فإنها لتغلق اليوم المعاهد العالية التى أشار ليوتى بفتحها من قبل ، لتقصر الوظائف فى حكومة رباط على الفرنسيين ؛ ولكن الشباب المراكشى لم يقف مكتوف اليدين ، بل راح يعمل دائباً على بث الروح الوطنية فى البلاد بشتى الوسائل ، وفى مقدمتها التمثيل .

إن الشباب المراكشى اليوم ليفتخر بعروبته أمام الفرنسى ، ويتكلم باللسان العربى المبين ، إلى جانب اللغة الفرنسية التى يجيدها برغم كراهته لأهلها . . .

وهذا الشباب الناشىء فى أحضان المدنية الغربية ، يلبس الزى الأوربى ؛ ويأكل بالشوكة والسكين ، ويحذق اللغات الأجنبية ، ويحضر الاجتماعات ، ويواظب على التعليم والدراسة حتى يصبح مواطناً صالحاً يقوى على منازلة المستعمر ويستخلص حقه فى الاستقلال .

والطالب المراكشى يوقِّر معلمه الفرنسى ، وإن اعتبره عدواً له ولأسرته وأهله ، وينضم أغلب الطلاب إلى جمعيات الشبان التى تغرس فيهم القومية

وتربيهم التربية السياسية الإسلامية ، وكلما تقدمت السن بالطالب شعر بحنين إلى البلاد العربية الأخرى . . .

ويقول أحد كبار المؤرخين الفرنسيين ، ونظنه « روبير مونتانى » إن طالباً زنجياً من نيجيريا جاءه يوماً وأسر إليه برغبته فى زيارة مصر بدلا من أوربا ، فسأله عن السبب ، فأجابه :

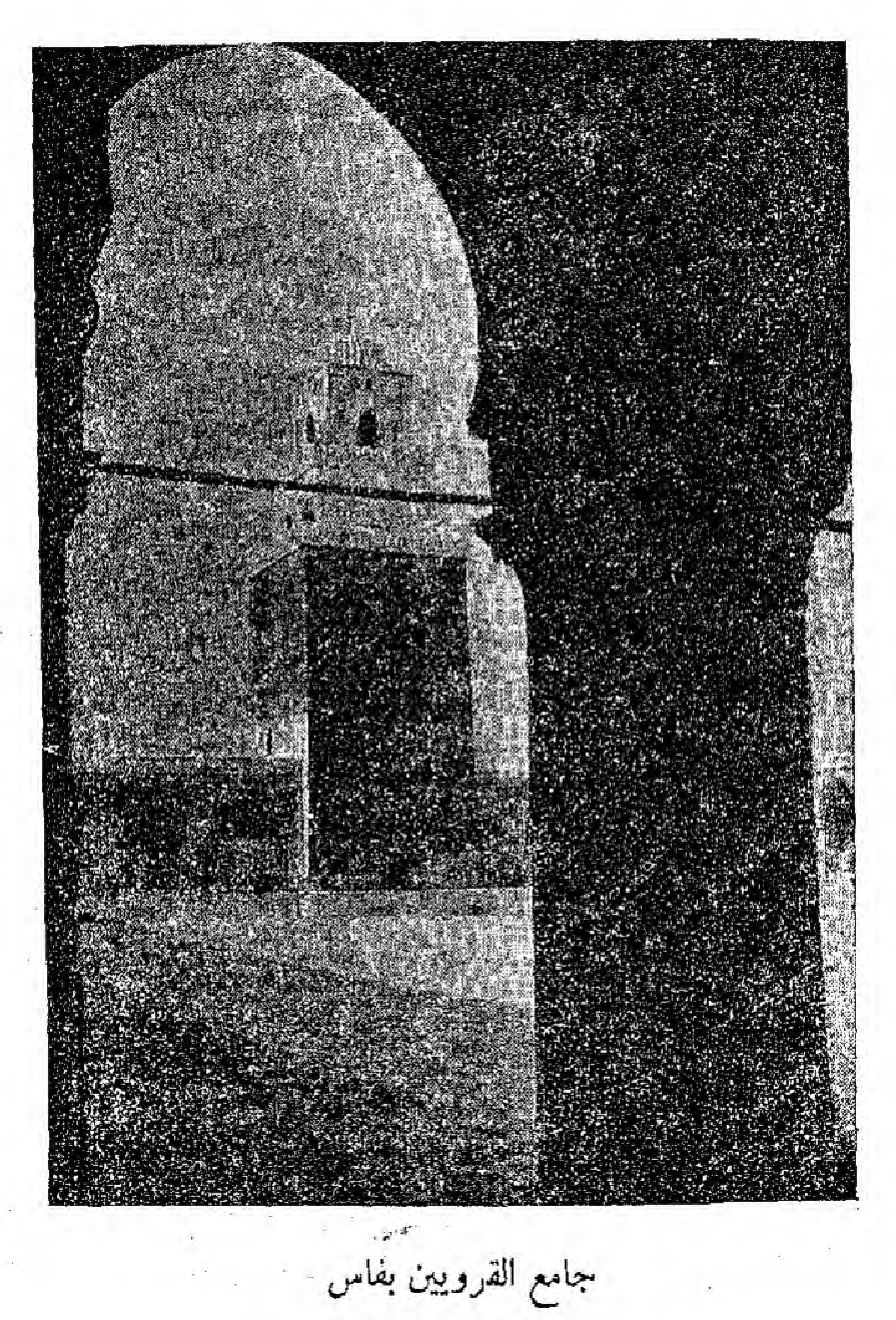
« إن المصريين اختبروا المدنية الأوربية والحضارة الأجنبية ، وعرفوا كيف يستفيدون منها ، فأخذوا النافع وتركوا الضار ؛ إنهم بلا شك أساتذتنا فى هذا المضمار » .

ويردف المؤرخ الفرنسى : وهذا هو تفكير أحد المراكشيين البسطاء !

ويدعو الشباب المراكشى إلى فتح المدارس للبنات ، ذلك النصف الثانى من الأمة الذى يصنع لها أبطالها ، وقد فتحت أول مدرسة للبنات فى سنة ١٩٣٦ .

وأول مادة فى برامج الأحزاب السياسية المراكشية ، تنص على ضرورة فتح المدارس لتثقيف الصبيان سياسياً منذ نعومة أظفارهم ، حتى يشبوا وقد تأصلت فى نفوسهم العداوة لمغتصبى بلادهم ، وهذا هو السبب الأصيل لقوة روح المقاومة والكفاح اليوم فى الشعب المراكشى . . .

ومن برنامج الشبيبة ، أن تكون المدرسة الأهلية المنبت الذى يكوّن الأمة الحديثة . والمدارس الأهلية التى أنشأها السلطان محمد الخامس وابنه ، تقوم الدراسة فيها على تكوين الطلاب تكويناً دينياً سياسياً ، لتخلق منهم القوة التى تستطيع تحرير البلاد ؛ وقد آتت هذه التعاليم ثمرتها ؛



بجامع القرويين بفاس

فنى أثناء اضطرابات رباط سنة ١٩٤٤ ، اندفع طلاب إحدى الكليات نحو باب الخروج ليشتركوا فى المظاهرة ، ولما حاول مدير الكلية ، وكان فرنسياً ، منعهم من الخروج ، طرحوه أرضاً ومروا من فوقه ، فكسرت ذراعه . وفى فاس والدار البيضاء ، انضم الأساتذة إلى الطلاب فى مظاهرات سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، حتى إن الفرنسى الذى كانت تحدثه نفسه بالتجول خلسة فى الشارع أثناء هذا التوتر الشعبى ، كان يسمع صوت الصبيان فى سن الخامسة وهم يعدون وراءه مرددين « سنقتلك ! سنقتلك ! » وقد بلغ إيمان الطبقة المتعلمة من الشعب بمبدأ « الكفاح بالعلم » ، أن عمدت إلى ملء هوامش الكتب فى المكتبات العامة بهذا البرنامج المعتدل الذى نلخصه فيما يلى :

« كانت مراكش قبل دخول الفرنسيين فيها بلداً هانئاً غنياً ، وكان التعليم فيها منتشراً بين الجنسين ، وقد أدخل السلطان فى البلاد النظم الحديثة ؛ ثم جاء المستعمر فجعل شعاره « فرق تسد » فحاول التفرقة بين البربر والعرب ، وحارب اللغة العربية ؛ وإن الشباب المراكشى على أتم استعداد لاستلام مقاليد الحكم والنهوض بالبلاد ، وسيحافظ على مصالح الأجانب فيها ، ويوظف أهل البلد فى الوظائف العامة وفى الشركات الأجنبية الكبرى ؛ وسنحافظ على حياة اليهود بصفتهم رعايا للمسلمين ، طبقاً لتعاليم الدين الإسلامى السمح . سندخل على البلاد الإصلاحات الديمقراطية التى لا تعارض تعاليم القرآن ، وسنفتح معاهد العلم للبنات ، ليتساوين فى ثقافتهن بثقافة الذكور ، وسنفيد مراكش بالمدنية الأوربية

فى شتى ميادينها ، دون المساس بروح الشريعة الإسلامية ، إذ أن المدنية الغربية مبنية على المادة » .

وتتقبل الشبيبة هذا البرنامج بإيمان خالص وحماسة شديدة . . .

وتتطور المرأة المراكشية بسرعة لتلحق بمستوى الرجل ، ولقد ضرب السلطان محمد بن يوسف بابنته عائشة المثل لرقى المرأة المغربية . . .

وفى « فجيج » تلك الواحة التى تبعد أربعمائة كيلو متر جنوب « وجدة » حيث يفرض الحجاب على المرأة ، أنشئت مدرسة أهلية يؤمها تسعمائة طالب ، بينهم مائتا طالبة ؛ ونجد مثل هذا التطور فى قبائل « بنى سنان » ، وهم من البربر الجبليين الذين تحسب لهم فرنسا حساباً لروحهم الثورية العنيفة .

وكلما زادت نسبة التعليم انتشاراً فزع الفرنسيون ، منذ نبههم أحد المشتغلين بعلم الاجتماع إلى ظاهرة طبيعية ، هى أن المستعمرات تشبه الثمر ، والدول المستعمرة تشبه الشجر ؛ فكلما أينعت ثمرة ونضجت ، انفصلت عن أصلها لأنها فى غير حاجة إليه ؛ والعلم هو النضج الذى يعين أهل مراكش على الانفصال عن فرنسا .

وهذا هو السر الذى يدفع الحكومة الفرنسية إلى محاربة انتشار المدارس فى مراكش !

الحرب العالمية الثانية
والحركة الوطنية

اندلع لهيب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، فلم تلبث فرنسا أن خرت صريعة تحت أقدام القوات الألمانية ، فلم تعد تلك الدولة العظمى التى تتغنى بقوتها واستحكاماتها .

وقامت حكومة فيشى الموالية للألمان ، فخضع لها الجنرال « نوجس » المقيم العام فى مراكش ، وأخذ ينفذ أوامرها ، ثم غزا الحلفاء شواطئ مراكش فى أواخر سنة ١٩٤٢ . . .

وفى يناير سنة ١٩٤٣ انعقد مؤتمر الدار البيضاء ، من الرئيس روزفلت والمستر تشرشل ، وقد عمل الرئيس الأمريكى على تعرف أحوال الشعب المراكشى ، فأطلعه السلطان محمد الخامس على حقيقة الاستعمار الفرنسى وما أصيبت به الوطنية المغربية من جراء هذا الاستعمار الجائر ؛ فما كان من العاهل الأمريكى إلا أن قال قولته المشهورة : « إن الاستعمار الفرنسى أسوأ ما يمكن أن ينكب به شعب من الشعوب ! » .

وقد تلقى السلطان وعداً من الرئيس الأمريكى باستقلال مراكش بعد أن يخمد لهيب الحرب ؛ ولكنه كان وعداً لا تزيد قيمته على سائر وعود الصليبيين الأوربيين للأمم الشرقية !

وقد دفعت تلك الأحداث الخطيرة التى مثلت على المسرح العالمى ،

وأصابت فيما أصابت الوطن المراكشي – دفعت الشبان المثقفين إلى أن يفكروا تفكيراً آخر ويدبروا أمرهم على نحو جديد . . .

لقد كانوا ينادون بالإصلاح ليكون وسيلة إلى الظفر بالاستقلال ؛ أما اليوم فيجب أن يتغير أسلوبهم ؛ فليكن الاستقلال أولا ليمكنهم من الإصلاح فيما بعد ؛ وقد كان لا بد من هذا التحول الخطير ، بعد أن تكشف لهم الاستعمار على حقيقته ؛ فلن يتم إصلاح البتة ما دام الاستعمار جاثماً بمظاله على صدر البلاد .

وكان أن أجمع الشباب المكافحون ، وقادة الفكر فى البلاد على الأهداف العامة ، وضمنوها وثيقة أعلنوها فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ؛ وتتلخص فيما يأتى :

أولا : المطالبة باستقلال مراكش ، ووحدة أراضيها فى ظل السلطان.

ثانياً : الالتماس من السلطان السعى لدى الدول الأجنبية التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه ، ولوضع اتفاقيات تحدد – ضمن السيادة المراكشية – ما للأجانب من مصالح مشروعة .

ثالثاً : المطالبة بانضمام مراكش إلى الدول الموقعة على ميثاق الأطلنطى (كان) والاشتراك فى مؤتمر الصلح .

رابعاً : الالتماس من السلطان أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الداخلى ، وإحداث نظام سياسى شورى شبيه بنظام الحكم فى البلاد العربية الشقيقة .

وقد رفعت هذه الوثيقة إلى السلطان ، وإلى ممثلى كل من لجنة التحرير

الفرنسية، وحكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتى.

وأيدت البلاد جميعها هذه المطالب، وعلى رأسها حكومة « المخزن ».

ارتاعت فرنسا لهذا التطور الجديد فى السياسة الوطنية ، ولجأت إلى وسيلتها المختارة : القمع ، والقبض ، والنفى ، والتعذيب . . .

وقد صمدت مدينة « فاس » لوحشية الفرنسيين شهرين كاملين ؛ قطع الفرنسيون خلالهما التيار الكهربى ، والماء ، ومواد التموين عن سكان المدينة ، الثائر منهم والقابع فى داره عن عجز أو مرض أو شيخوخة !

وكانت نتيجة هذا البطش أن نقل المكافحون ميدان النشاط السياسى إلى خارج حدود مراكش ؛ وكانت « القاهرة » وجهة الكثير منهم ، فوفد إليها طوائف من شباب حزب الاستقلال ، وحزب الشورى ؛ وفى القاهرة تألفت جميعية الدفاع عن مراكش التى أخذت تدعو للقضية المراكشية ، وتفضح أساليب الإرهاب الفرنسى ، وتكشف للعالم العربى والإسلامى عما يجرى فى داخل مراكش من عسف ، وخنق للحريات ، ومحاولات للقضاء على الجنس المغربى .

وقد اتسع نشاط هذه الجمعية حتى شمل الدفاع عن بلاد المغرب جميعها ؛ ثم تبلورت فيما بعد فأصبحت هيئة « مكتب المغرب العربى » ، ومن مهامها إذاعة الأخبار السياسية عن بلاد المغرب ، ونشر قضيتها من القاهرة فى جميع بلاد الشرق الأوسط، ووضع الكتب للتعريف بالقضايا المغربية ، والاتصال برجالات العرب ، وتقوية الروابط بين الشرق والغرب العربيين . . .

ومن العوامل التى أنعشت الحركة الوطنية المراكشية بعد الحرب العالمية الثانية ، الزيارة التى قام بها السلطان محمد الخامس لطنجة ، والتى أراد الاستعمار أن يشوه مظهرها بصد الأهالى عن استقباله ، وافتعال الحوادث التى تنتهى بهذه الزيارة إلى عكس النتائج المرجوة . . .

لقد أكدت هذه الزيارة الروابط التى تربط بين المناطق المغربية الثلاث ، بالخطاب التاريخى الذى ألقاه جلالته فى طنجة ، وأكد فيه أن مراكش بلاد واحدة بمناطقها الثلاث ، وأن لها مطالب عادلة يجب أن تحقق ، وأنها جزء من بلاد العروبة ؛ كما أعلن أنه يود أن يتمتع شعبه بالحقوق الديمقراطية .

وبهذه الخطبة قضى السلطان محمد الخامس على فكرة «الوحدة الفرنسية» التى كانت مراكش مدعوة إلى الدخول فيها على زعم أنها دولة غربية أكثر منها شرقية . . .

وكما كان لهذه الخطبة أثرها فى إلهاب شعور الوطنيين فى مراكش ، كان لها أثر آخر فى سوء العلاقة بين السلطان والسلطات الفرنسية ؛ إذ أيقنت هذه السلطات من يومئذ أن السلطان قد رفع راية الكفاح ليقود الشعب وراءه فى معركة الحرية ؛ وكان هذا اليقين كافياً لحمل فرنسا على التفكير فى ضرورة التخلص منه وإبعاده عن العرش ، ليحل محله ولى من أوليائها ، يأتمر بأمرها وينفذ سياستها ويكون عوناً لها فى القضاء على حركات الكفاح . . .

وقد تم لفرنسا بعض ما أرادت ، فأبعدت السلطان بالقوة الغاشمة

عن العرش فى صيف سنة ١٩٥٢ ، لتجعل محمد بن عرفة سلطاناً يحل محله ؛ ولكن ما تلا ذلك من تطورات ، كان كفيلا بإحباط الخطة الفرنسية وإخفاق السياسة التى كانت تدبّرها للقضاء على حركات الكفاح ؛ إذ غضب الشعب لهذا التصرف الجائر غضبة حاطمة ، تطورت بها أساليب الكفاح فاتجهت نحو العنف ودخلت فى دور إيجابى يقضّ مضاجع الفرنسيين ويصور لهم منذ اليوم آخرة حكمهم البغيض فى مراكش . . .

وفى خلال هذه التطورات المتتابعة ، طلبت الدول العربية عرض قضية مراكش وتونس على الأمم المتحدة ، فى خريف سنة ١٩٥٣ ؛ ولكن هذه الهيئة التى تأتمر بأوامر الدول الاستعمارية ، لم تجد الحوافز التى تحملها على إدانة فرنسا فيما تقترف من الجرائم ضد الوطنيين فى تونس ومراكش ، وهربت من تبعة الحكم فى القضية ، مكتفية بقرار تقول فيه :

«تنصح الأمم المتحدة فرنسا بالدخول فى مفاوضات عاجلة مع كل من تونس ومراكش ، لتقرير الحقوق والمصالح الشرعية المقدمة لشعبيهما بموجب العرف والقواعد المرعية فى القانون الدولى . . .

« على أن يسود المفاوضات جو من الثقة وحسن النية والاحترام المتبادل ، وأن يسوى النزاع القائم طبقاً لروح الميثاق ، وتكف فرنسا عن القيام بأية أعمال أو إجراءات من شأنها أن تزيد فى خطورة التوتر الراهن ».

وقد لعقت فرنسا شفتيها بعد هذا القرار ، مطمئنة إلى أن فى استطاعتها المضىّ فى خداعها ، وفى سياستها ، من غير أن تثير ثائرة الأمم المتحدة أو تظهر بمظهر المتحدى لقرار اتخذته ؛ فعرضت على تونس منذ قريب

مشروعها الذى أشرنا إليه فى بعض ما مضى ؛ كما عرض المقيم الفرنسى فى مراكش « مسيو لاكوست » مشروعاً إصلاحياً آخر على بعض المراكشيين ، يقوم على أساس تكوين جمعية « وطنية » نصف أعضائها فرنسيون . . . لتناقش التطورات السياسية فى مراكش . . .

وقد أجاب الزعماء المراكشيون جميعاً على هذا المشروع رداً إجماعياً واحداً ، بالرفض وعدم الدخول فى مباحثات مع فرنسا إلا إذا كان أساسها الاعتراف بالاستقلال التام للبلاد ، وإلغاء معاهدة الحماية ، وإعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه . . .

ولكن فرنسا لم تعدم وسيلة لاجتذاب بعض الضعاف من غير ذوى الشخصية ، ليدخلوا معها فيما تسميه مباحثات حول هذا المشروع المقترح ، لتوهم الرأى العالمى العام ، أنها تنفذ قرار الأمم المتحدة المشار إليها آنفاً ، بالدخول فى مفاوضات مع الوطنيين ؛ وإن كانت فرنسا لم تعترف حتى اليوم بقرار الأمم المتحدة المذكور ، مدعية أن الأمر بينها وبين الوطنيين فى تونس ومراكش ، أمر داخلى لا يخص غيرها وغيرهم . . .

وعلى أساس هذا الزعم كان غضبها أخيراً لتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر بشأن قضايا شمال أفريقيا ، زاعمة أن ليس من حق أحد خارج حدود هذه البلاد أن يتحدث فى شئون هذه القضايا ، وهو زعم لا يستحق أى نقد أو تعليق !

ومن بين الشخصيات المراكشية التى صنعتها فرنسا صنعة النواطير لتوهم أن فى هذه البلاد من يقف إلى جانبها ، مولاهم إدريس بن عبد العلى ،

وهو شخص كان فى أول أمره متعهد حفلات ترفيه مختلطة (مقدم شيخات) ؛ ولكن اسمه « إدريس » كان كافياً ليحمل الفرنسيين على محاولة اصطناعه ، ليوهموا البسطاء من المراكشيين وغيرهم أنه إدريس من الأدارسة ، فأضافوا إلى اسمه لقب « مولاى الشريف » تأكيداً لهذا الإيهام ، ثم صنعوا له جريدة وحزباً تموّلهما الإقامة الفرنسية العامة ، وتخوّله إلى جانب هذا التمويل حق الوساطات المشروعة وغير المشروعة لقضاء المصالح ، ثم سمت جريدته « الحرية » ، وحزبه « حزب الأحرار الديمقراطى » ، وسهلت له سبيل التنقل كما يشاء ، من الدار البيضاء ، إلى طنجة ، إلى باريس كما يتنقل الزعماء لمسائل السياسات العليا !

فلما اتخذ هذا العنوان وتلك الصورة ، أخذ يتحدث إلى الصحف — بوحى سادته الفرنسيين — كما يتحدث الزعماء أيضاً ، ليفت فى أعضاد المكافحين . وفهم الأذكياء الذين يحركونه من الخلف ، مركز مصر بالنسبة لحركات الكفاح التحريرية فى المغرب ، كما فهموا الوضع السياسى الراهن فى الجمهورية المصرية بعد الثورة فأملوا على لسان ذلك المتزعم تصريحا يقول فيه : «إن قضية إبعاد محمد الخامس ليست أمراً ذا بال فى المسائل المعلقة بين فرنسا ومراكش ، لأن الاتجاهات الديمقراطية الحديثة فى أمم الشرق والغرب تستهدف القضاء على الملوكيات . وكأنما أراد «الشريف» بهذا القول أن يتملق المصريين فى وضعهم السياسى الراهن ، ليطمئنوا إلى ما يلقى بعد ذلك من زائف القول ؛ فلما فرغ من التمهيد لأكاذيبه بهذا القول المصنوع ،

استرسل فى حديث طويل مع مراسل جريدة « الأهرام » فى باريس عن قضايا مراكش المختلفة، كأنه مبعوث العناية الإلهية الأخير لتصفية ما بين فرنسا وشمال أفريقيا من مشاكل ، ولكن المراكشيين وأهل الشمال الأفريقى جميعاً يستقبلون هذه المحاولات — فى وسط مآسيهم المبكية — بالضحك الساخر ، ويعرف الفونسيون هذا تمام المعرفة ، ولكنهم يمضون فى تمثيل المسرحية، ليصدق من يستطيع التصديق أن هناك محادثات جارية بين فرنسا ومراكش .

وقد أصدر الوفد المراكشى الممثل لجميع الأحزاب فى مراكش الوطنية، البيان التالى فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ : « بمناسبة الظروف الخطيرة التى تمر بها قضية مراكش ، وبمناسبة افتتاح الدورة التاسعة للأمم المتحدة، وبمناسبة العرض الهزيل الذى تقدم به «لاكوست» ممثل فرنسا فى مراكش، يرى « الوفد المراكشى » بلجنة تحرير المغرب العربى من واجبه أن يعلن باسم الأحزاب الوطنية التى يمثلها :

أولا : أن أى محاولة للوصول إلى أى تفاهم، تعد سابقة لأوانها فى الظروف الحاضرة، ما لم يطلق سراح عاهل البلاد الشرعى محمد الخامس ، ويعود إلى عرشه وبلاده، على أساس إلغاء الفترة الواقعة بين يوم نفيه ويوم عودته ، بحيث تعتبر جميع المراسم التى صدرت خلالها ملغاة من تلقاء نفسها ؛ وإطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين ، وكذلك إرجاع المبعدين .

ثانياً : إن كل برنامج فرنسى يقوم على فكرة « الإصلاحات » فى دائرة الحماية، لا يمكن أن يقابل من حركتنا الوطنية إلا بالرفض الحاسم ؛

لأن أى برنامج من هذا القبيل يعتبر امتهاناً لكرامة الشعب المراكشى ، واستهاراً بحقوقه الشرعية فى الحرية والسيادة والاستقلال .

ثالثاً : إن الدستور الأساسى الذى يقوم عليه كفاح مراكش فى الداخل والخارج ، كان ولا يزال وسيظل هو العمل على إلغاء الحماية الأجنبية ، وإعلان سيادة مراكش واستقلالها التام ووحدتها الكاملة .

رابعاً : إن الحركة الوطنية المراكشية تزداد كل يوم إصراراً على ضرورة المضى فى عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة ، لا لأن هذه الحركة تنتظر أن تصل إلى تحقيق أمانيها من طريق هذه الهيئة ، ولكن لأن منبرها يتيح لحركتنا فضح الأعمال الوحشية التى تقوم بها فرنسا فى بلادنا ؛ ولذلك فإننا نبذل كل ما فى وسعنا لعرض هذه القضية العادلة من جديد على الأمم المتحدة فى دورتها الحالية ، بمساعدة الدول العربية الشقيقة ، والدول الأسيوية الأفريقية الصديقة .

خامساً : إن ثقة الوفد المراكشى لعميقة فى أن كافة طبقات الشعب سوف تتجنب الوقوع فى شرك المناورات التى يعمل الفرنسيون على استدراج بعض أفراد الشعب للوقوع فيها ؛ أما مسئولية العمل على تحرير البلاد فهى لا تقع إلا على عاتق أبنائها .

سادساً : يدعو الوفد المراكشى باسم الأحزاب التى يمثلها ، كافة المواطنين إلى مواصلة النضال فى سبيل تحقيق استقلال البلاد ، وصيانة وحدتها ؛ وبهذا النضال وحده يمكن أن نلفت نظر العالم أجمع إلى قضيتنا العادلة ، وضرورة العمل العاجل على حلها حلا عادلا مشرفاً .

خاتمة

والآن وقد أوضحنا كيف وقعت بلاد الشمال الأفريقي بين براثن الاستعمار ، واستعرضنا مراحل الكفاح الشعبي فى سبيل استرداد الحرية ونيل الاستقلال ، يبدو للقارئ بوضوح ، أن يد الاستعمار لم تكن قادرة على العبث بحقوق هذه الشعوب واغتصاب خيراتها ، لولا ثغرة نفذت خلالها ، ونفثت منها سمومها ، هى الثغرة التى أحدثتها الفرقة والانقسام والأثرة التى كانت الأمم الإسلامية تعانى شرها وقتذاك .

ولقد دخل الاستعمار بلاد المغرب متذرعاً بحجته التقليدية ، وهى القضاء على الفوضى ، وصون الأمن والنظام ، وحماية العرش ، وتعمير البلاد ، والأخذ بيد الشعب فى طريق الاستقرار والاستقلال .

فهل بر الاستعمار بوعد من هذه الوعود ؟ . . .

كلا ، بل لجأ إلى الأساليب الاستعمارية العتيقة ، فعمد إلى بث الفرقة بين طبقات الشعب ، وسخر المأجورين من علمائه ليبلغوا به هذه الغاية ، فكان منهم أمثال روبير مونتانى صاحب نظرية انفصال البربر عن العرب . . .

ولقد أفلست هذه النظرية إفلاساً تاماً ، فلم يؤيدها أحد من علماء الأجناس ، لأنها لا تستند إلى أساس منطقى ، وتقوم على أساس تجاهل وجود شعب مغربى قبل الفتح الإسلامى . . .

ولم يقتصر الاستعمار على هذا ، بل عمد إلى تأخير اقتصاديات البلاد ، فاتخذ منها ضيعة يجنى ثمرها ، وبقرة حلوباً تدر لرعاياه دون أبناء البلاد .

وأهملت حكومة الحماية فوق ذلك ناحية التعليم ، حتى لا تستنير عقول الشعب ، فيثور على حماته المزعومين ؛ كما تعمدت أن تترك شعوب الشمال الأفريقى فريسة للأمراض تفتك بها وتشل حركتها ، وتقضى على حيويتها . . .

ولم يعبأ الاستعمار الفرنسى برفع مستوى المعيشة ، بل تسلط على اقتصاديات البلاد ، فحرم سكانها من كل مورد ، وتركهم يتضورون جوعاً ، مؤمنا بأن ذوى البطون الخاوية لا يستطيعون أن يجأروا بالشكوى أو يطالبوا بحقوقهم المشروعة وحرياتهم المسلوبة . . .

وغاب عن المستعمر الفرنسى مع كل ذلك أن الإسلام دين الشعوب المغربية ، وأن تلك العقيدة المتأصلة فى القلوب منهل يرتوى منه الوعى القومى فينمو ويترعرع .

وقد أدركت شعوب الشمال الأفريقى أن طريقها الوحيد إلى البعث هو العودة إلى حظيرة التعاون مع الأمم الإسلامية ، فاتجهت ببصرها نحو مصر ، الزعيمة الروحية للبلاد العربية ، لعلها تقيل عثرتها ، وتنصرها فى محنتها ؛ ولكن حالة مصر إلى عهد قريب ، لم تكن تتيح لها أن تتقدم بالمعونة ؛ إذ كانت هى أيضاً فريسة من فرائس الاستعمار ، قد استشرى فيها الفساد ، ودب فى أوصالها الوهن ، لضعف حكامها وسوء سياستهم ، وغلبة

المستعمر على أمرهم ، فلم يكونوا يستطيعون استماعاً لشكوى الآخرين !

وهكذا تعطل حل قضايا العرب والمسلمين سنين طويلة ، إلى أن قيض الله لمصر فريقاً من أبنائها الأحرار المخلصين ، فحطموا الأغلال ، وأطاحوا برأس الفساد ، وحاربوا الانحلال ، وعالجوا قضية بلادهم بروح فتية وثابة .

وما لبث قائد الثورة المصرية أن أعلن على رءوس الأشهاد ، أن القضية المصرية ليست آخر مشاكل المصريين مع الاستعمار ، لأن البلاد العربية والإسلامية وطن واحد ووحدة لا تتجزأ ، فلن تستريح مصر أو يهدأ لها بال حتى تتحقق الحرية الكاملة لكل بلد من بلاد المسلمين والعرب ، ولا بد من مواصلة الكفاح لتحقيق هذه الغاية . . .

وبدأت الثورة المصرية عملها على حل قضايا العرب منذ اليوم الأول ، فلم تلبث روح الاستعمار الفرنسي أن تهيأت للمقاومة ، على أثر تصريحات قائد الثورة المصرية ، الرئيس جمال عبد الناصر . . .

ومن العجيب أن المسئولين فى فرنسا ما زالوا يفكرون بعقلية رجعية إن كان لها ما يبررها فى الماضى ، فقد أصبحت فى هذا العصر بالية عتيقة . . .

وقد صرح عدد من المفكرين فى فرنسا ، بأن مضى حكومتهم فى سياستها الاستعمارية ، قد أضر بمصالح فرنسا ضرراً بالغاً ، متوقعين أن يزيد هذا الضرر ويعظم خطره إذا أمعنت فرنسا فى إصرارها وعنادها ، بعد أن تطور الوعى القومى وأصبحت الشعوب لا ترضى بغير الحرية بديلا .

وإذا كان من حقنا أن نعيب على فرنسا موقفها من قضايا مراكش والجزائر وتونس ، فليس معنى ذلك أننا نكنّ للشعب الفرنسى كراهية أو نحمل له ضغينة فى القلوب ، وإنما نرجو أن يرعوى المسئولون الفرنسيون ويرجعوا عن ضلالهم ، لتزول العقبة التى تعترض سبيل الصداقة المأمولة بين فرنسا والشعوب العربية .

وغاية ما نتمناه أن تعالج فرنسا ، صاحبة دعوة الحرية ، قضايا شمال أفريقيا ، بالروح الإنسانية التى ألهمتها من قبلُ مبادىء الثورة الفرنسية ، فأحدثت بها هذا التطور الخطير فى تاريخ الإنسانية !

فهرست

صفحة

صفحة

اخترنا لك

مجموعة الوعى القومى العربى

ظهر منها :

هذه هى الصهيونية	طبعة ثانية
أفريقيا حلم الاستعمار البريطانى	
فلسفة الثورة	الطبعة السادسة
زعماء العصابات الاستعمارية	
العدالة الاجتماعية وحقوق الفرد	
أضواء على الحبشة	
البترول والسياسة العربية	
شمال أفريقيا بين الماضى والحاضر والمستقبل	

الكتاب التالى

جنوب أفريقيا: جنة البيض وجحيم ...

يظهر فى أول نوفمبر ١٩٥٤

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر